2023

مؤسسة أبعـــاد للدراسات المستقبلية
Abaad Foundation for Future Studies
Fundación Abaad para Estudios Futuristas

وحدة بحث مراكز الدراسات العربية

التقييم والتصنيف

مركز عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية

د. حاتم شقرون – تونس

IFI FOR PUBLIC POLICY AND INTERNATIONAL AFFAIRS

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة أبعاد للدراسات المستقبلية - 2023

تنويه: أنجزت هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي جماعي في ديسمبر 2018،
وصدر ملخص عنها في كتاب مشترك عام 2020

I- تقديم عام

يعتبر معهد عصام فارس للسياسات العامّة والعلاقات الدولية أحد فروع مؤسسة عصام فارس إلى جانب عدد آخر من المؤسسات العلمية والبحثية.

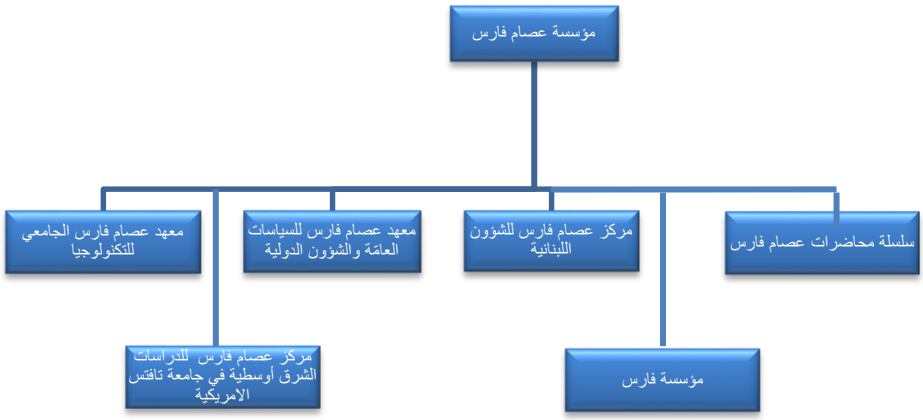

1- النشأة والأهداف

أنشئ معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية سنة 2006 صلب الجامعة الأمريكية ببيروت كمؤسسة مستقلة (؟) لكنها تابعة للجامعة، يرتكز على الأبحاث والسياسات العامة. حيث وضع المعهد لنفسه جملة من الأهداف تتمحور بالأساس حول:

- استغلال وتطوير وتشجيع القيام بالأبحاث الأكاديمية حول السياسات بالمنطقة العربية من أجل تعزيز وتوسيع النقاش حول السياسات العمومية وانتاج المعارف،

- فهم أكبر للعالم العربي في ظل الظروف الدولية والعالمية المتغيرة،

- توفير فضاء ملائم لإثراء نوعية التفاعل بين الباحثين والموظفين والمسئولين والفاعلين بالمجتمع المدني بالعالم العربي،

- بث المعارف والمعلومات التي في المتناول إلى أصحاب القرار ووسائل الإعلام ومجتمعات البحث والجمهور الواسع.

2- الهيكلية العلمية والإدارية للمعهد

- **مجلس إدارة المعهد:**

يشرف على المعهد مجلس إدارة يتكوّن من

- طارق متري: رئيس
- شارل حرب: عضو
- منى حرب: عضو
- ساري حنفي: عضو
- ناصر ياسين: عضو قارّ
- ريان الأمين: عضو قارّ

3- المنتجات:

تتنوّع إصدارات المعهد حسب الأنشطة، حيث تتصدّر البحوث (ورقات بحثية، ورقات سياسات عامّة، كتب) إصدارات المعهد والتي تروّج أساسا إلكترونيا. من جهة أخرى نجد أنّ ورشات النقاش تمثّل أهمّ ثاني نشاط للمعهد باعتبار تناولها للمسائل المتعلقة بالأحداث المحلية أو الدولية والتي تدخل في إطار مواكبتها ويتمّ نشرها رقميّا عبر منصات التواصل الرقمي (Youtube, Soundcloud...).

عرفت مرحلة ما بعد الثورات العربية نشاطا حثيثا وارتفاعا في تواتر الأنشطة (ورشات، ندوات، لقاءات...) باعتبار أهميّة المرحلة وما أحدثته من تغييرات في المنطقة العربية خصوصا (شمال إفريقيا والشرق الأوسط)، ودأبٍ على إصدار ورقات عمل دورية، شكّلَتْ المنطقة العربية جوهرها.

لقد شكّل حضور معهد عصام فارس في المجال البحثي في الوطن العربي مجالا حيويّا من خلال استضافته للورشات بالشراكة مع عدد من المراكز البحثية الأخرى أو من خلال استضافة الشخصيات العالمية سواء في المجال السياسي المحلي أو الدولي من خلال تبنيه لأعمال بحثية ومنتجات لمراكز بحث أخرى في جميع المجالات التي تشكل جوهر السياسات العامة والدولية والتي لها أثر مباشر في قياسها أو تحديد حدودها المجالية.

في المجمل فإنّ جميع المنتجات البحثية تمثّل مخرجات سبعة مشاريع بحثية وهي:

- الشؤون العربية والدولية (ردينة البعلبكي: منسقة البرنامج)

- الفاعلون وصانعو القرارات في المجتمع المدني (فاطمة موسوي: منسقة البرنامج)
- التغير المناخي والبيئة (نديم فرج الله: مدير البرنامج)
- سياسات التعليم والشباب (هناء الغالي: منسقة المشروع)
- السياسات الطاقية والأمن في الشرق الأوسط (علي أحمد: مدير البرنامج)
- اللاجئون والسياسة في العالم العربي (يارا مراد: متصرفة البرنامج)
- العدالة الاجتماعية والمدينة (منى فواز: مديرة البرنامج)

4- الحضور الرقمي

يشكّل الموقع الرسمي للمعهد المنصّة الرقمية الأساسيّة التي يتمّ التعويل عليها في نشر منتجات وأنشطة المعهد،[1] وفي نفس السياق اعتمد المركز كذلك على منصات التواصل الاجتماعي لاسيما صفحته على الفايسبوك[2] التي يتابعها 14372 متابعا، وقد بلغ معدل مشاهدة الفيديوهات المنشورة على الصفحة 918 مشاهدة لـ 18 فيديو؛ أما التفاعل مع الصفحة فيعتبر ضئيلا للغاية (سواء على مستوى التعليقات أو النشر)، وصفحته على التويتر[3] التي يتابعها 4741 متابعا وعلى الأنستغرام[4] بـ755 متابعا. من جهة أخرى فإنّ المعهد يعتمد على الإعلام الإلكتروني من خلال اليوتوب[5] حيث سجل موقع المعهد 3 مشتركين لكن

[1] http://website.aub.edu.lb/ifi/Pages/index.aspx
[2] https://bit.ly/2OIWsjv
[3] https://bit.ly/2p4gRox
[4] https://bit.ly/2CJhGwr
[5] https://bit.ly/2O5Cz6o

في المقابل فإنه يعتمد على موقع الجامعة الأمريكية ببيروت على اليوتوب[6] التي تضمّ 6900 مشتركا واحتوى الموقع على 486 مقطع فيديو مصور كان معدل المشاهدة بـ 182، وفي نفس السياق فإنّ المعهد يعتمد كذلك على موقع Soundcloud.com حيث تضم صفحته[7] 79 مشاركا واحتوى الموقع على 194 تسجيلا بمعدل 165 مستمعا للتسجيل الواحد. .

وفي ذات الاتجاه فقد أحدث المعهد بداية من سنة 2018 بوابة الكترونية (البوابة الإلكترونية حول الأثر الاجتماعي للبحث العلمي[8] ويستهدف البحث العلمي على/حول العالم العربي) بدعم من قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية بالجامعة الأمريكية ببيروت ومؤسسة كارنيغي نيويورك. يتم من خلال هذه البوابة فسح المجال للباحثين العرب والأجانب سواء أفرادا أو مؤسسات من نشر أعمالهم ومشاريعهم البحثية. يشرف على البوابة مجلس استشاري يترأسه مدير المعهد "طارق متري" ويضمّ كلّا من:

- **عبير البواب**: مديرة عامة لصندوق دعم البحث العلمي بالأردن.
- **حمد إبراهيم**: نائب رئيس مؤسسة قطر للبحوث.
- **ريقاس ارفانتيس**: مدير المعهد الفرنسي لربط الأبحاث بالابتكار والمجتمع وباحث في المركز الفرنسي للتطوير.
- **رحمة بورقية**: مديرة الهيئة الوطنية للتقييم بالمغرب.

[6] https://bit.ly/2Qfn4dz
[7] https://bit.ly/2Mjc9fy (وهو موقع سمعي).
[8] https://bit.ly/2O8vJx1 (وهو في شكل محرك بحث).

- **عبد الوهاب الأفندي**: عميد دائرة العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية بمعهد الدوحة للدراسات العليا.
- **معين حمزة**: مدير عام المجلس الوطني للبحوث العلمية بلبنان.
- **فؤاد مراد**: كبير موظفي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
- **سميرة عمر**: المديرة العامة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية.
- **ستناي شامي**: المدير العام للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية.
- **مارتا سولار**: استاذة في علم الاجتماع بجامعة برشلونة والمسئولة عن الأرشيف بالبوابة.
- **ساري حنفي**: مؤسس البوابة.
- **محمود صقر**: رئيس أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة.
- **مروان عورتاني**: رئيس الجامعة التقنية بطول كرم فلسطين.

5- الشركاء والتشبيك

لئن اعتمد المعهد على خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت وقدرتهم في التشبيك إلا أنه في ذات الوقت عمل على استقطاب عدد من المؤسسات البحثية الحكومية المحلية أو الخاصّة الدولية، من جهة أخرى فإنّ ما يقدّمه المعهد من منح وتمويلات لعدد من المشاريع البحثية

جعلت من الباحثين والمؤسسات البحثية الناشئة تعمل على الفوز بها، كذلك تمكين باحثيه من الزمالة في جامعات ومراكز بحث عالمية من خلال المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

وفي نفس السياق فقد مثّلت القضايا المحلية والدولية معيارا محددا في تحديد الشراكة من خلال تسخير البنية التحتية للمعهد وللجامعة الأمريكية لاستضافة الأنشطة المتعلقة بها على غرار المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

لقد تمت صياغة البرامج البحثية بطريقة تجعل المعهد يأتي على مختلف المشاغل الدولية لاسيما المتعلقة منها بالعالم العربي في علاقة بالوضع العالمي عموما باعتبارها المنطقة التي تشكل ملعب الصراعات الدولية راهنا، وعلى هذا الأساس فإنه سيتمّ تناول البرامج كل على حده مع تدقيق التقاطعات حال وجودها.

II- البرامج والمشاريع البحثية

كما سبق تعدادها، فقد وزعت المشاريع على سبع برامج بحثية لكل منها مخرجاتها التي أتت باللغتين العربية والانجليزية حيث طغت الأخيرة على مجمل الأعمال، ويعود ذلك أساسا إلى اعتماد المركز على المتخرجين من الجامعة الأمريكية ببيروت التي ينتمي إليها المعهد.

جدول بياني لإصدارات المعهد من سنة 2006 إلى 2017

	باللغة الإنجليزية	باللغة العربية	باللغتين العربية والإنجليزية
كتب	04	03	00
تقارير ندوات	10	01	00
ورقات سياسية	18	01	37
تقدير موقف	00	01	00
تقارير بحوث	30	08	05
ورقات عمل	41	02	04
المجموع	104	16	46

1- البرنامج البحثي حول الشؤون العربية والدولية

يتناول البرنامج مختلف المجالات الأساسية في الجغرافيا العربية والدولية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على سياقاته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العمودي في علاقة ذات اتجاهين بين الدولي (السياسات الدولية المعاصرة) والإقليمي (تأثر وتأثير دول المنطقة العربية بهذه السياسات أو فيها)، أو على المستوى الأفقي في علاقة بين الدول بين بعضها من خلال تشابكها الطبيعي في مجالات عدّة. يعتمد البرنامج مقاربات واختصاصات

بحثية متعدّدة إلى جانب العلوم السياسية منها علم الاجتماع، التاريخ والعلوم الاقتصادية من أجل استكشاف طبيعة ممارسة السلطة أو ديناميكية السلطة في المنظومة الدوليّة وتطوّر أدوار الفاعلين (سواء الحكوميون أو غير الحكوميين). في اتجاه آخر فإنّ البرنامج هو محاولة فهم للمشاغل المحلية، الإقليمية والدولية المعاصرة والوقوف على التحديات التي تواجهها أو أفقيّا من خلال تناول التفاعلات في المنطقة بين مختلف الدول وكيفية صياغة استراتيجياتها.

يهدف البرنامج إلى تجميع أكثر ما يمكن من الباحثين وتدعيم أعمالهم الأكاديمية لتمكين صانعي السياسات محليا ودوليا من فهم أكبر للواقع العالمي بالاعتماد على هذه البحوث ومخرجاتها، إلى جانب تدعيم أصحاب القرار في السلطات العربية حتى تتمكن من مواجهة الأزمات بقرارات أكثر فاعلية وذلك من خلال محاولة تشريكهم في الحوارات والندوات التي يقيمها والتي تجمعهم بالباحثين. من جهة أخرى فإنّ هذا البرنامج يعمل على جمع الأكاديميين من مختلف الجامعات من أجل إيجاد أرضية نقاش تجمع مختلف وجهات النظر حول الوضع الدولي المعاصر؛ وترتكز دورة البرنامج أساسا على:

- فهم أكبر للعلاقات الدولية الراهنة
- تطوير البيئة البحثية العلمية للشرق الأوسط
- تمكين صانعي القرار المحليين والدوليين من مخرجات البحوث
- نشر تجارب حكومات دول الشرق الأوسط من خلال استعراض المشاكل السياسية التي تعترضها في سياقها الإقليمي والدّولي.

من خلال:

- تدعيم البحوث العلمية الأكاديمية
- العمل على تحليل أكبر للواقع الدولي
- نشر مخرجات البحوث

أ- الإطار المشرف

اسند المعهد الإشراف على هذا البرنامج للباحث الزائر Michael C. Hudson، وهو أستاذ في العلوم السياسيّة بجامعة "جورج تاون" الأمريكية أين ترأس مركز الدّراسات العربيّة المعاصرة وقد تحصّل على شهادة الكفاءة في اللغة العربيّة من جامعة "برنستون"، كما شارك في تأسيس معهد الشرق الأوسط للدراسات وهو من المهتمّين بالمجال العربي في العلاقات الدّوليّة. تمحورت جلّ منتجاته العلميّة حول المشروعيّة السياسيّة في العالم العربي وأسباب ضعف الحكومات العربيّة سواء على المستوى الدّاخلي أو على مستوى تأثيراتها في العلاقات الدّوليّة لاسيما في علاقة بالشرق الأوسط وبصفة عامّة على المستوى الدّولي. من جهة أخرى فقد مثّلت السياسات الخارجية للولايات المتّحدة الأمريكية وتأثيرها في الشرق الأوسط لاسيما في مستوى الصراع العربي الإسرائيلي أحد مجالات بحوثه وإصداراته.

اعتمد من جانبه (أي المشرف على البرنامج) على عدد من الباحثين الذين درسوا في جامعات الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهم:

- "نورا الرقات" وهي فلسطينيّة- أمريكيّة متخرجة من جامعة كاليفورنيا وجورج تاون بالولايات المتّحدة الأمريكية، وهي باحثة في المجال القانوني خاصّة المسائل المتعلّقة بالأمن القومي، وهي محامية مختصّة في مجال حقوق الإنسان.
- Bianca C. Isaias باحثة متحصله على الدكتوراه في القانون من جامعة نيويورك، وهي باحثة في المجال القانوني خاصّة على مستوى النزاعات الدولية وحقوق اللاجئين وهي تتقن اللغة العربيّة.
- Michael Coulom باحث بريطاني متحصّل على الماجستير في العلاقات الدوليّة والعربيّة.
- Salmah Rizvi أمريكيّة من أصل فلسطيني، متحصله على الإجازة في القانون من جامعة نيويورك.
- Vijay Prashad باحث مشارك، هندي الجنسيّة وهو مدير معهد الدراسات الاجتماعيّة، باحث في العلاقات الدولية ومهتمّ بالتحولات العالميّة لاسيما في دول العالم الثالث.
- Rudayna Al-Baalbaky منسّقة المشروع، لبنانيّة متحصلة على الماجستير في السياسات المقارنة الشرق الأوسط من جامعة "سان جوزيف".

ب- منتجات البرنامج

لقد شملت محاور البرنامج المجالات التي تعتبر محلّ اهتمام المجتمع الدولي في علاقة بمناطق النزاع أي الشرق الأوسط وتناول مخرجات الأزمات الراهنة خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

تمحورت هذه المخرجات على "آثار الربيع العربي" وما أنتجه من تحولات مجتمعية تتعلق أساسا باللاجئين سواء داخل دولهم أو خارجها (على غرار الشعب الفلسطيني) وكيفية حمايتهم وما هي الآلية القانونية الدولية لذلك في إطار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من خلال تناول الإطار القانوني الدولي بين محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية،[9] وفي نفس السياق فقد كان التناول القانوني قد مسّ الإطار النظري للحروب من خلال تناول قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني في إطاريه الإسرائيلي والأمريكي باعتبارهما دول حرب،[10] وكذلك ما أنتجته الثورات في كل من ليبيا وسوريا من هجرة، وخاصة الأخيرة التي كانت الآثار لافتة للنظر حيث تمثل أكبر حركة لاجئين في العصر الحديث.[11]

ومواصلة مع الربيع العربي، فقد ركز المعهد في تناول الدروس التي يمكن استخلاصها من التدخل العسكري الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تناول مقارنة بين التدخل العسكري في العراق ونتائجه على السياسات الدولية في المنطقة وكذلك الشأن مع التدخل العسكري في كل من ليبيا وسوريا حيث كانت نتائج التدخلات وأثرها نفسها رغم اختلاف الأسباب المرتكز عليها في أخذ قرار التدخل والذي كان مجلس الأمن هو المنطلق

[9] https://bit.ly/2pBEULv
[10] https://bit.ly/2Eb5u8H
[11] https://bit.ly/2pDzy2A

الأساسي لضمان الشرعية الدولية، حيث كانت حماية المدنيين هو الموضوع الأهم، أكثر من التدخّل ذاته أو الأسباب التي دعت إلى ذلك.[12]

هذا وقد تم الاعتماد في البحوث على باحثين من الجامعة الأمريكية ببيروت مع الاستفادة من مشاركة المسئولين المباشرين لهذه الملفات على غرار مسئولي الأمم المتحدة لهيئتها المشرفة على النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، إلى جانب الاستعانة بخبرات الأكاديميين الذين تولوا مناصب في السلك الدبلوماسي لدولهم في مناطق النزاع المتصلة بمواضيع البحوث. وقد تم الرجوع إليها من قبل الباحثين في حدود الستّ مرات إذ كان تناولها أو الاعتماد عليها في مجال الأثر المحلي في التعاطي مع اللاجئين في إطار تناول البحوث للمواضيع ذات الصلة بهذا المحور.

من جهة أخرى فقد تناولت التوازنات في العلاقات الدولية بين الدولي والجهوي حيث تناولت البحوث الوضع الاقتصادي للدول الفاعلة في الشرق الأوسط وآسيا من خلال تناول دور الهند في آسيا وكيف صاغت سياساتها الخارجية أمام تحديات ضعف الموارد الطاقية المحلية ودور إيران وسياساتها الخارجية باعتبارها قوة طاقية، من جهة،[13] ومن جهة أخرى دراسة الواقع الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي وكيف كانت صياغة المنظومة الاقتصادية لأعضائها في علاقة بنظامها القانوني كالعلاقة بقوانين الشغل وموقع اليد العاملة الأجنبية ووضعها.[14]

ت- أنشطة البرنامج:

[12] https://bit.ly/2pD1RhG
[13] https://bit.ly/2Qy8q0p
[14] https://bit.ly/2ykkUkO

إلى جانب الأوراق البحثية وتقارير الندوات فقد كان النشاط المباشر من أهمّ الوسائل المعتمدة في البرنامج؛ فقد ارتكز على تنظيم الحوارات التي تناولت مختلف المواضيع ذات العلاقة بالأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

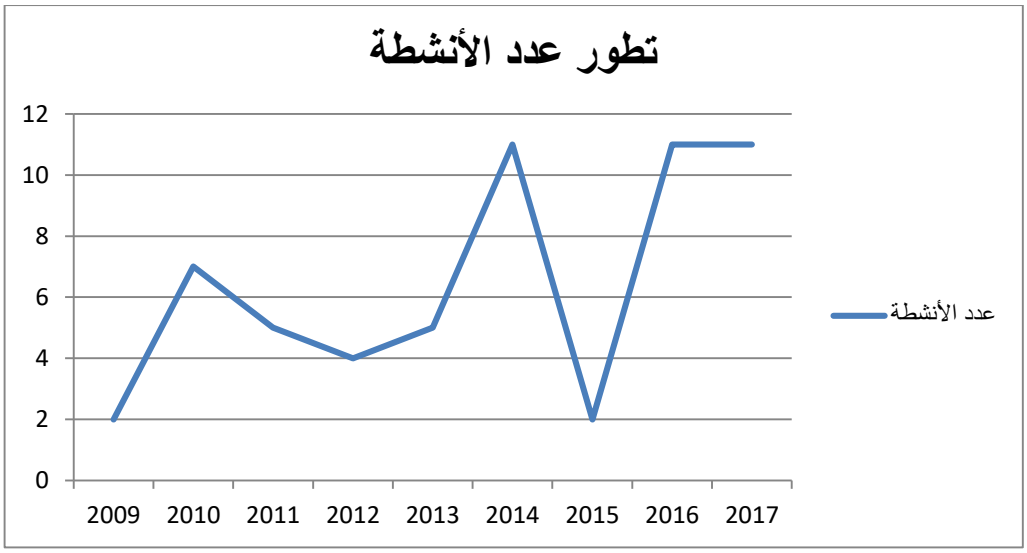

تمحورت الحوارات في هذا البرنامج أساسا حول قضايا تهم الشرق الأوسط لاسيما القضية الفلسطينية، وشمال إفريقيا خاصة بعد ثورات الربيع العربي التي كانت محطّ أنظار محاورات المعهد وأخرى خارج المنطقة.

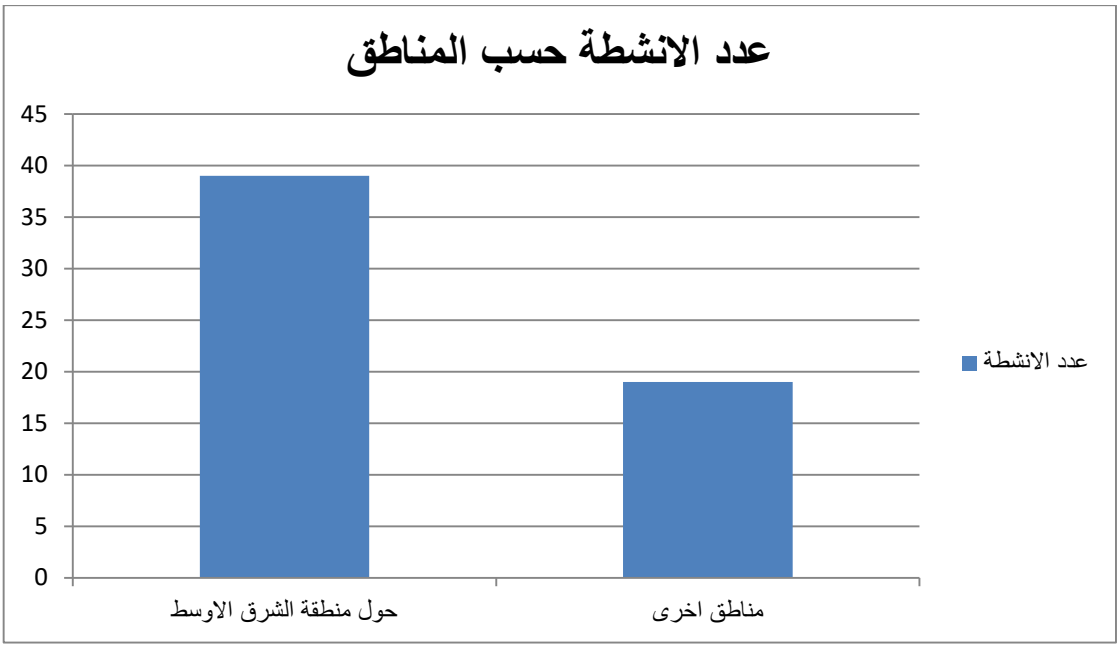

تجدر الإشارة إلى أن كل الحوارات قد اعتمدت على مشاركة باحثين من مختلف مراكز البحوث العالمية والجامعات الدولية، لكن في نفس الصدد ومن أجل تثمين الحوارات فقد اعتمدت على عدد من المسئولين (14 مسئول من سفراء، وموظفين سامين تابعين للأمم المتحدة، وموظفين سامين في وزارات الدفاع والخارجية لدولهم) على غرار:

- حوار مع سفيرة باكستان بلبنان سنة 2010 "حول التحديات والفرص الحالية لباكستان في ديناميكيات المنطقة".[15]
- حوار سنة 2010 مع السيناتور الأمريكي لولاية فلوريدا Bob Graham حول "العلاقات الأمريكية مع الإسلامي منذ أحداث سبتمبر 2001".[16]

[15] https://bit.ly/2SfZ8KJ
[16] https://bit.ly/2UvjCwt

- حوار سنة 2014 مع رئيس بعثة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا Sigrid Kaag التبع لبعثة منظمة الأمم المتحّدة في سوريا حول "الاستفادة من نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا".[17]
- حوار سنة 2014 مع كل من رئيسة البعثة الأوروبية بلبنان Angelina Eihchorst وسفير قبرص بلبنان Andréas Mavrommatis حول "فرص السلام في مناطق النزاع".[18]
- حوار سنة 2014 مع سفير سويسرا بلبنان François Barras حول "فنون الديبلوماسية في القرن 21".[19]
- محاضرة سنة 2017 لمندوب فلسطين بالأمم المتّحدة "رياض منصور" حول "مسؤوليّة المجتمع الدولي في حماية المدنيين الفلسطينيين".[20]

ج- الشراكات والتشبيك:

لقد اعتمد البرنامج على شراكات متعددة ومتنوّعة بين مراكز بحوث وجامعات، بين الغربية والعربية، حيث توزّعت كالآتي:

[17] https://bit.ly/2HGydnj
[18] https://bit.ly/2GcwqEf
[19] https://bit.ly/2RW89cJ
[20] https://bit.ly/2SkNMVK

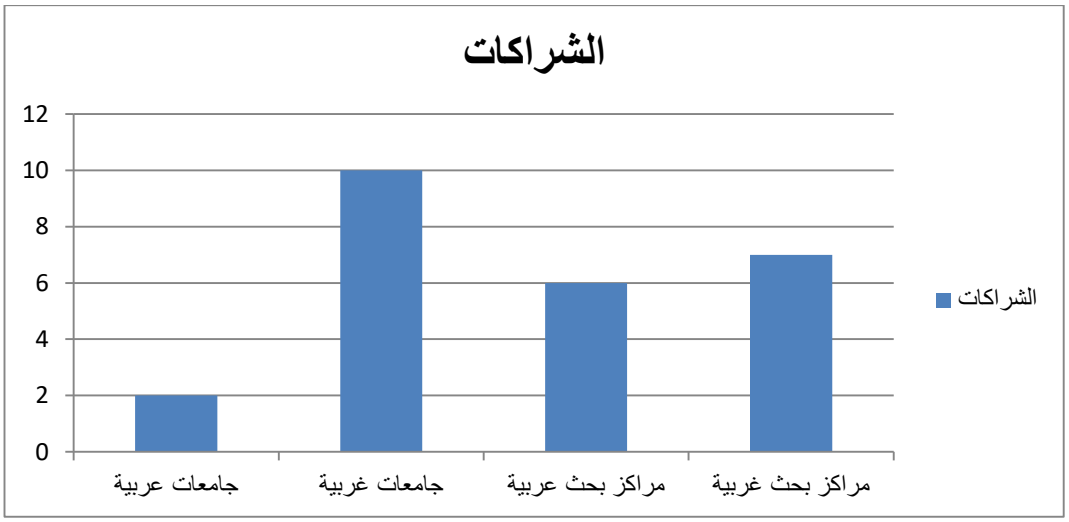

حيث يتبين من الرسم البياني أن المعهد يركز في شراكاته على الجامعات الغربية ومراكز البحث الغربية أكثر مما يتم التركيز في الشراكة مع الجامعات العربية التي تعتبر متأخرة في التصنيفات العالمية للجامعات، هذا إلى جانب أنّ المعهد (ورغم استقلاليته) هو أحد مؤسسات الجامعة الأمريكية ببيروت والتي ترتكز شراكاتها أساسا مع الجامعات الغربية باعتبار أن أغلب إطارها التدريسي بالكلية هم من الأجانب وتحديدا من الدول الغربية.

لكن يبقى جدير بالإشارة إلى أنّ المعهد قد عوّل بالأساس على باحثيه، خاصة وهو مؤسسة موجّهة بالأساس إلى الطلبة المنتمين للجامعة باعتباره مخبرا يساعد الطلبة باختلاف جنسياتهم على التمرّس في المجالات البحثية.

لقد اعتمد المعهد في أنشطة هذا البرنامج على الوسائل السمعية البصرية منذ سنة 2013 وكان توزيعها كالآتي:

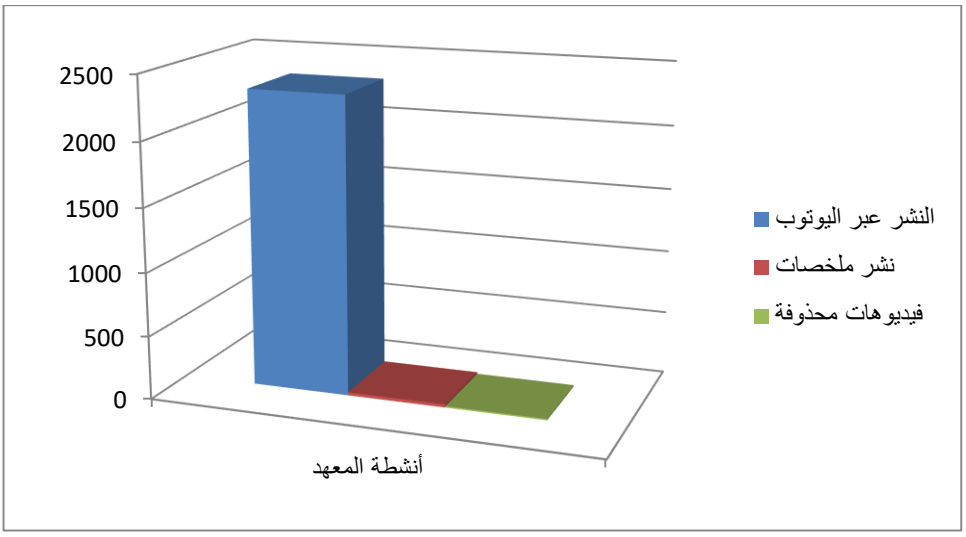

وهو ما يعبّر على مدى اهتمام المعهد باستعمال الوسائل البصرية الحديثة التي تعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي حيث كانت نسب المشاهدة متفاوتة حسب المواضيع المطروحة.[21]

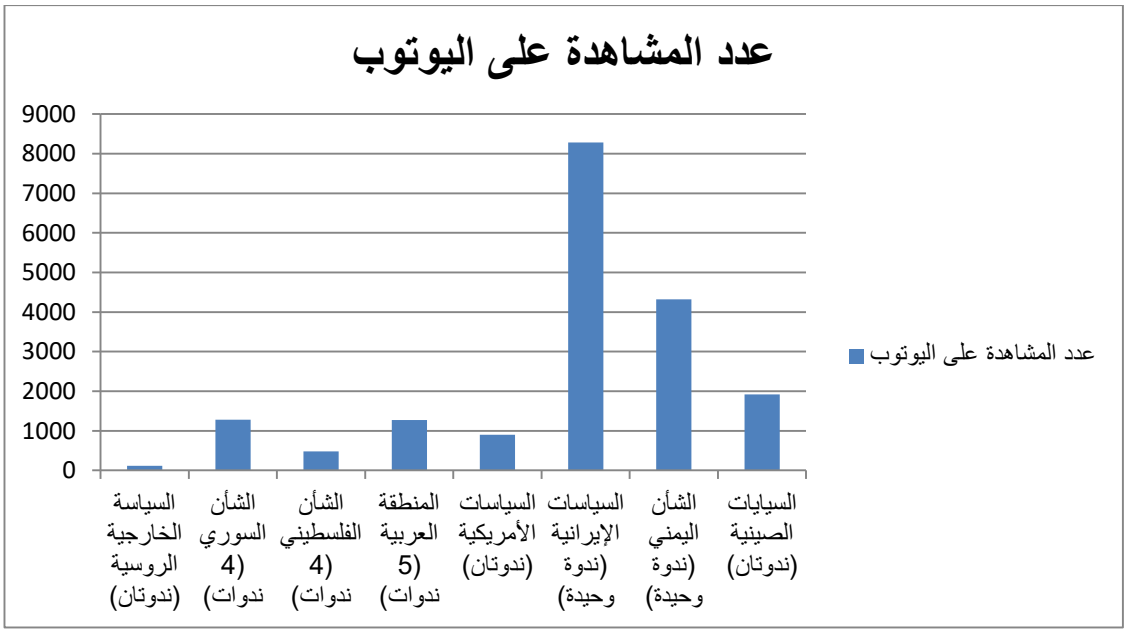

لقد شكلت السياسات الخارجية الإيرانية محلّ اهتمام أكبر للمتابعين باعتبار أن المسألة تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط[22]

[21] تمّ الاعتماد في هذا الجدول على الندوات التي تمّ تنزيلها على موقع اليوتوب..

تجدر الإشارة إلى أنّ كلّ التعليقات على الفيديوهات هي منحصرة في الأعضاء المنتسبين للمعهد أو المصرّح لهم بتدوين تعليقات، حيث كانت نسبة التفاعل مع الفيديوهات متدنية للغاية وكانت كالآتي[23]:

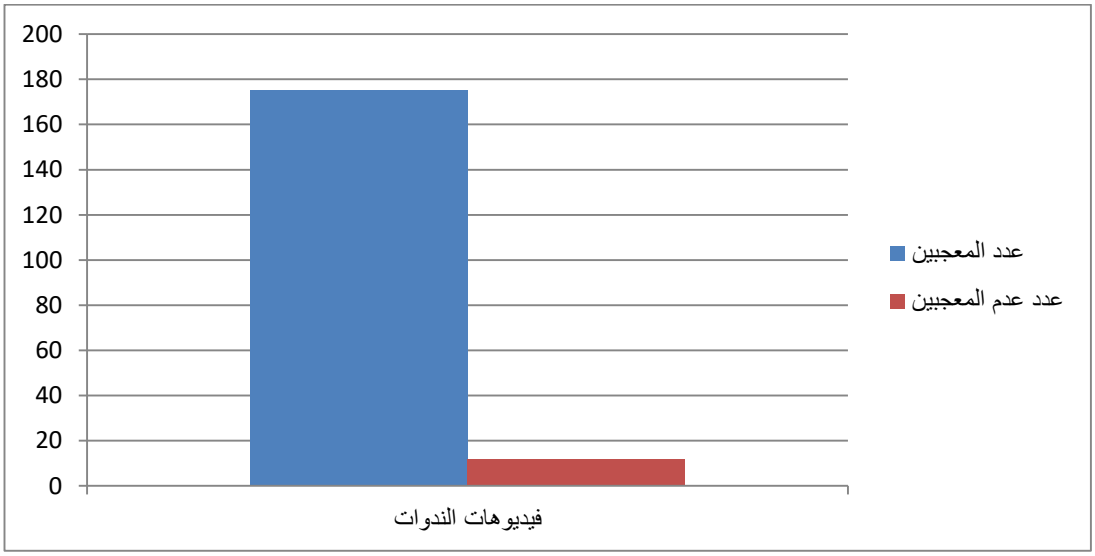

2- البرنامج البحثي " الفاعلون في المجتمع المدني وصناعة السياسات"

اعتمد معهد عصام فارس هذا البرنامج منذ سنة 2016 من أجل الوقوف على مساهمة المجتمع المدني في إحداث هذه التغييرات والأدوات التي اعتمدتها في إحداث التغيير إلى جانب كيفية مشاركة مراكز البحث المحلية والإقليمية من خلال البحوث التي ترتكز على حركات المجتمع المدني. في نفس الإطار فإنّ البرنامج يركّز أساسا على القضايا المتعلقة بوضعية

[22] قراءة للمشهد قدّمها Vijay Prashad (باحث وصحفي دولي من الهند ومختص في النزاعات الدولية بمنطقة آسيا والشرق الأوسط). www.vijayprashad.org

[23] تم الاعتماد على الفيديوهات المنزلة والمفتوحة على اليوتوب.

المرأة في العالم العربي وتحديدا في كل من تونس، المغرب، لبنان، الأردن، اليمن ومصر وذلك من خلال المشاغل الأساسية ذات الصلة والأهمية بالموضوع حسب كلّ دولة.

يعتمد البرنامج على دراسة حالات في كل دولة (التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، الحقوق الصحية للمرأة في تونس ومنح الجنسية لعائلات النساء الأردنيات المتزوجات من غير أردني) إلى جانب التركيز على القضايا الكبرى التي كان للثورات العربية أثر كبير فيها.

يهدف هذا البرنامج إلى:

- تحليل المشاكل المتعلقة بدور المجتمع المدني في الدول العربية التي عرفت تحولات اجتماعية وسياسية.
- دراسة نجاعة المجتمع المدني في إحداث تغييرات وتحسين المناخ في مستوى الحقوق الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.
- البحوث المتصلة بعدد من المشاغل المجتمعية المتعلقة بالجندر وحقوق المرأة بالعالم العربي.

أ- الإطار المشرف

- - "فاطمة الموسوي" منسقة البرنامج، لبنانية متحصله على ماجستير السياسة الصحيّة من الجامعة الأمريكيّة ببيروت.
- - "ألكسيس تومة" مساعد باحث، لبناني متحصل على الإجازة في الدراسات السياسيّة اختصاص قانون دولي عام من الجامعة الأمريكيّة ببيروت.

- - "منى زعيتر" باحثة لبنانية، وهي محامية وناشطة حقوقية وهي عضوة في الائتلاف الوطني اللبناني لمقاومة العنف ضد المرأة.
- - "رشا جرهوم" باحثة يمنيّة، متحصلة على الماجيستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة "نوتنغهام" البريطانية، وهي ناشطة في المجتمع المدني على المستوى الدولي كمدافعة عن حقوق المرأة، الطفل واللاجئين.
-

ب- **مخرجات البرنامج**

1. **الورقات البحثية**

لقد تناولت الإصدارات عددا من المحاور المتصلة بأهداف البرنامج إلا أنّ أغلب الورقات كانت متصلة بوضع المرأة في لبنان مع ورقة وحيدة بحثت في كيفية مساهمة المجتمع المدني في إحداث تغيير في السياسات العمومية (ورقة تناولت القوانين اللبنانية حول سياسات مكافحة التدخين في لبنان[24]) وكان توزيع الورقات كالآتي:

[24] https://bit.ly/2RrK3CJ

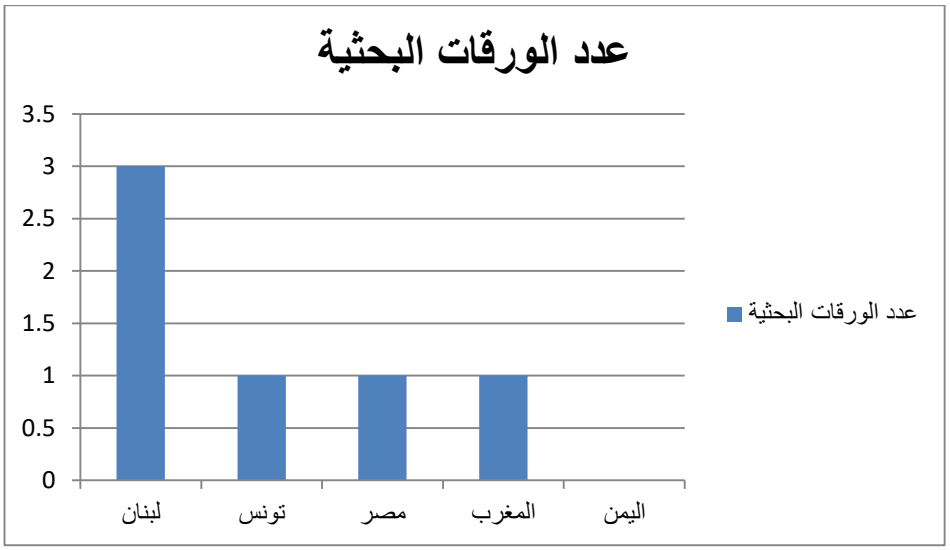

وكان أغلب الباحثين المشاركين في هذه الورقات هم من الباحثين العرب باعتبار تركيز المشروع على المجتمع المدني في الدول العربية، إلا أنّ الملفت للنظر أنّ الورقة البحثية التي تناولت كيفية مساهمة المجتمع المدني في تونس في محاولات تغيير السياسات الحكومية فيما يخص الموارد الاستخراجية والمطالبة بضمان الشفافية والمحاسبة قد تمّ إعدادها من قبل باحث أجنبي[25].

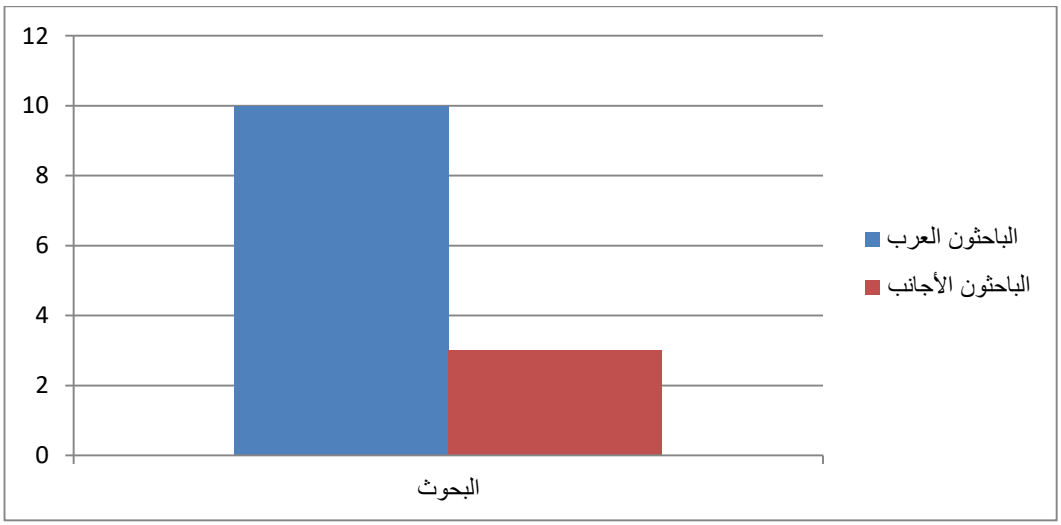

[25] https://bit.ly/2O5Tr0R
Alexander P. Martin (Tunis Business School, University of Tunis, 2018); *Policy Reform for Increased Transparency, Accountability, and Good Governance in the Tunisian Extractive Industries*

وتمحورت الورقات حول عدد من التجارب العربية (تونس، لبنان، مصر والمغرب) المتعلقة بدور المجتمع المدني في التأثير في صناعة القرار السياسي إلى جانب القضايا المتعلقة بوضعية المرأة في لبنان.

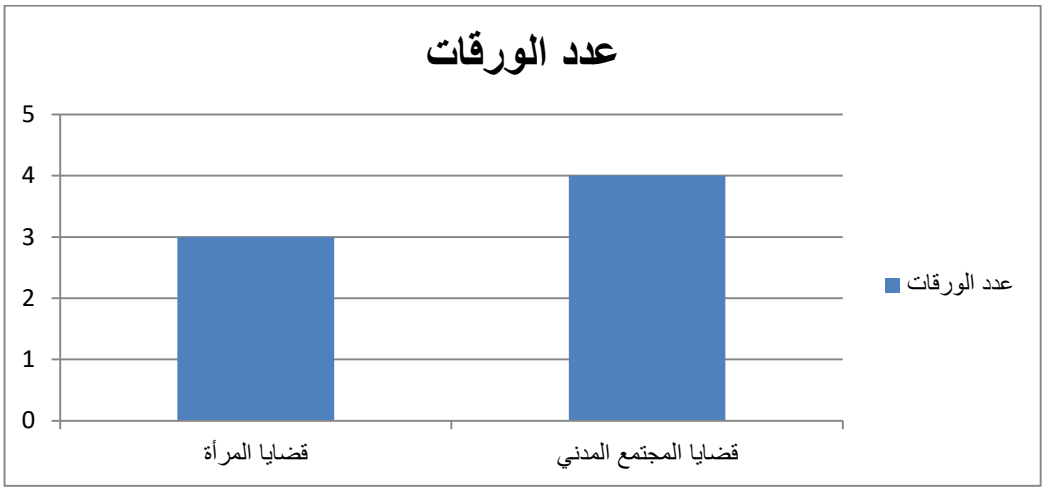

الملاحظ أنّ اهتمام الورقات البحثية بمحور المرأة مقارنة بالمجتمع المدني عموما كان لافتا خاصّة وأنّ قضايا المرأة تمثّل محورا أساسيا في الوطن العربي كبيئة تحمل الهوية العربية الإسلامية والدفع بالوعي القيمي بهذه القضيّة من خلال المجتمع المدني الذي يمثل ميدانا تنظم فيه الهيمنة،[26] وبالتالي الوقوف على مدى مساهمته في تغيير السياسات العمومية بعد ثورات الربيع العربي (سواء دول "الربيع العربي" أو الدول العربيّة التي مثلت لها الثورات العربيّة منبها وجب متابعته) والمتغيرات المرافقة لها على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. لقد مثلت عموم قضايا المجتمع المدني في الوطن العربي محورا هامّا وعيّنة لتقييم تفاعلات ثورات الربيع العربي من خلال عدد من القضايا المهمّة لاسيما في تونس ومصر اللتان عرفتا حراكا مستمرّا خاصّة فيما يتعلق بقضايا شكلت صداما بين الفاعلين في

[26] جون اهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربيّة للترجمة، نشر مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2008، ص395.

المجتمع المدني وحكومات هذه الدول مثل تلك التي تعلقت بالطاقة الاستخراجية في تونس أو انغلاق المجتمع المدني في مصر بعد الانقلاب الحاصل فيها. في المقابل يبقى الاهتمام بقضايا المرأة مهمّا باعتبار أن التجارب الناجحة كانت متصلة بهذه القضايا سواء في لبنان - والمتعلقة أساسا بقضايا التحرش الجنسي والعنف الأسري - والمغرب - وخاصة المتعلقة بقضية "السلاليات" وصراعهنّ ضدّ الحكومة وما حققنه من كسب قانوني-.[27]

تجدر الإشارة إلى أنّ الورقات المنشورة لم تحقق رواجا حيث لم يتمّ اعتمادها من قبل مراكز البحث أو الباحثين في العالم[28]، فقط يبقى التنويه بأنّ بعض الأعمال حققت عددا من الإطلاع في مواقع نشر ذاتية أي أنّ صاحب الورقة البحثية يقوم بنشرها في فضاءات بحثية مفتوحة على غرار موقع academia.edu حيث حققت الورقية البحثية حول الصناعة الاستخراجية في تونس على سبيل المثال 97 إطلاعا.[29]

2. أنشطة البرنامج

تعددت محاور الأنشطة المباشرة المتمثلة في حلقات النقاش والندوات حول المسائل المتعلقة بالمرأة خاصة في لبنان، ودور المجتمع المدني في الوطن العربي في صناعة السياسات ودور المجتمع المدني في تشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

---

[27] https://www.hespress.com/femme/379231.html

[28] لم يكن للورقات أثر في محرّكات البحث العلميّة ولم يتمّ اعتمادها في بحوث أخرى حيث لا توجد إشارات لها.

[29] https://bit.ly/2NrIYHJ

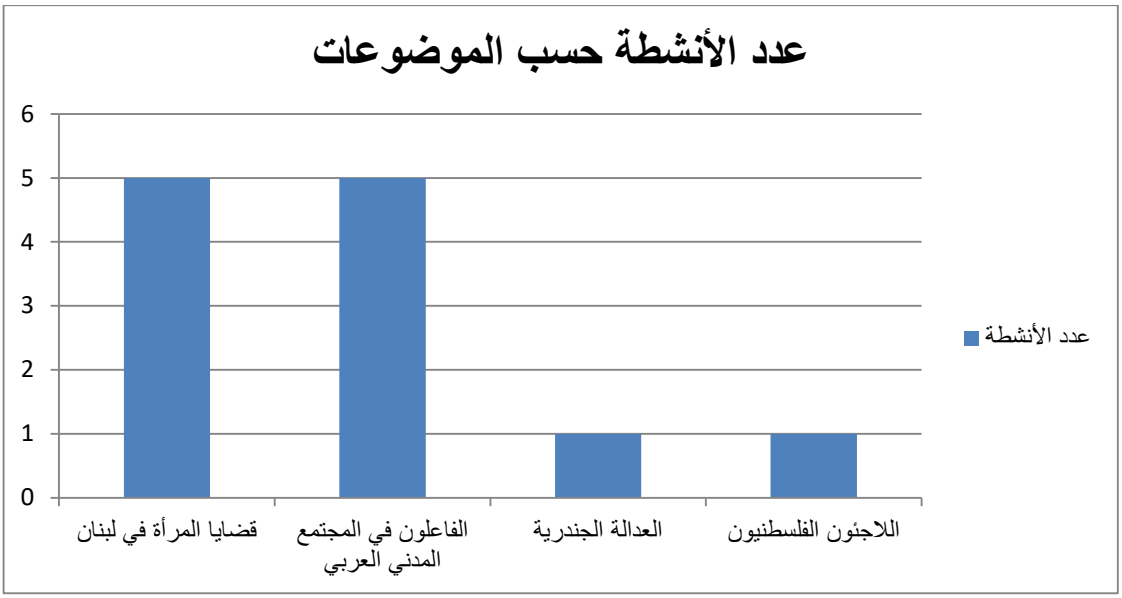

يبرز تركيز المعهد على قضايا المرأة في لبنان لاسيما المتعلقة بالتحرش الجنسي والعنف الأسري باعتبار أنّ الأنشطة تتمّ في مقر المعهد بالجامعة الأمريكية ويتمّ استغلال وجود عدد من الطلبة الأجانب الذين يشتغلون في بحوثهم على عدد من القضايا التي تهمّ بلدانهم ومن خلالهم يتسنّى طرح بعض التجارب لكن يبقى الاهتمام في الأنشطة ينصبّ على الجانب المحلي كما سيبينه الرسم البياني التالي:

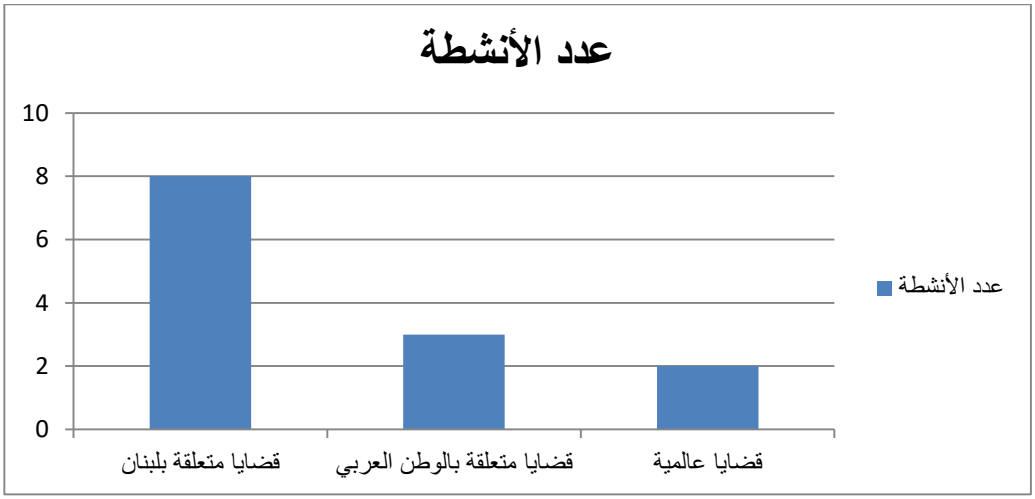

يتولى المعهد نشر أنشطته إمّا على موقع التواصل الاجتماعي يوتوب أو موقع soundcloud.com حيث كانت نسب المتابعة متفاوتة لكن الاستماع إلى الأنشطة المنشورة شدّ المتابعين أكثر من مشاهدة الفيديوهات على موقع اليوتوب كما يبينه الرسم البياني التالي.

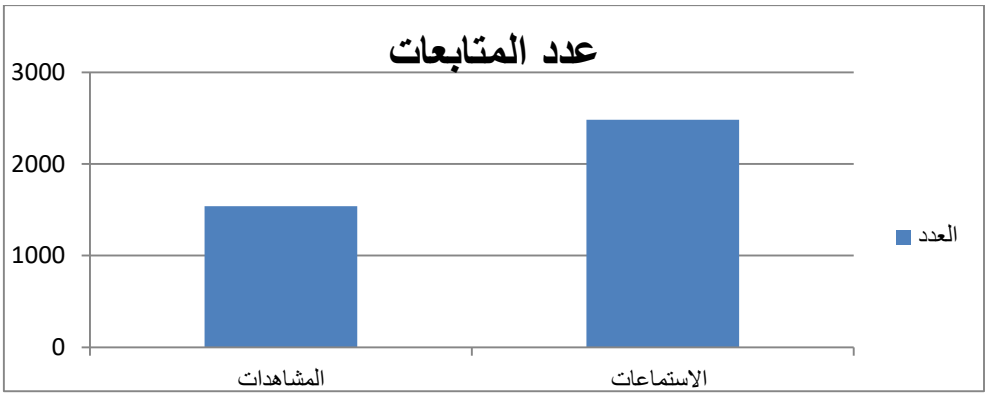

وقد شدّت حلقات النقاش المهتمة بالمجتمع المدني في الوطن العربي المتابعين باعتبار عدم انحصار المواضيع في الشأن اللبناني باعتبار أهميتها واتساع مدار تناول المواضيع بين المحلي والجهوي.

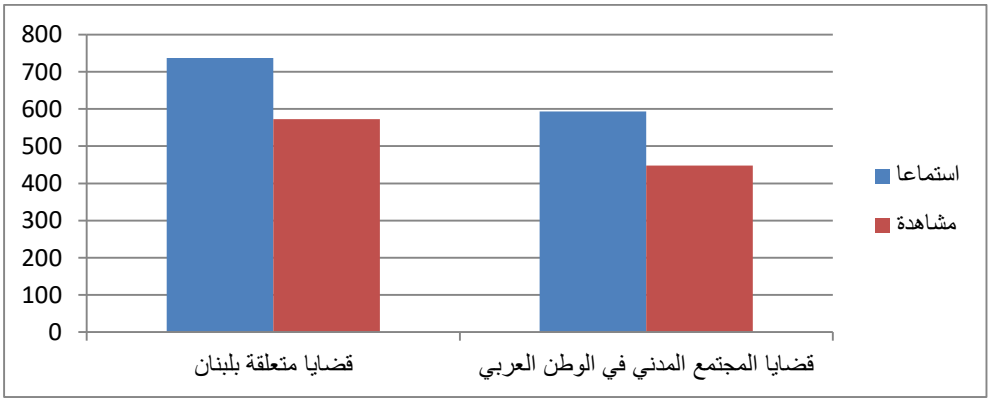

ت- جميع مخرجات البرنامج

إجمالا فقد ارتكزت مخرجات البرنامج على القضايا المتعلقة بمدى تمكن المجتمع المدني من إحداث تغيير في السياسات العامة في دوله إلى جانب قضايا المرأة وخاصة منها تلك المتعلقة بلبنان، إذ أنّ تناول المواضيع كان من وجهة نظر قياس مدى تمكن المجتمع المدني من الدفع نحو التغيير وهل تمكن من ذلك خاصّة وأنّ هذه المحاور هي المداخل الأساسية التي عرفتها دول ثورات الربيع العربي (تونس، مصر وسوريا).

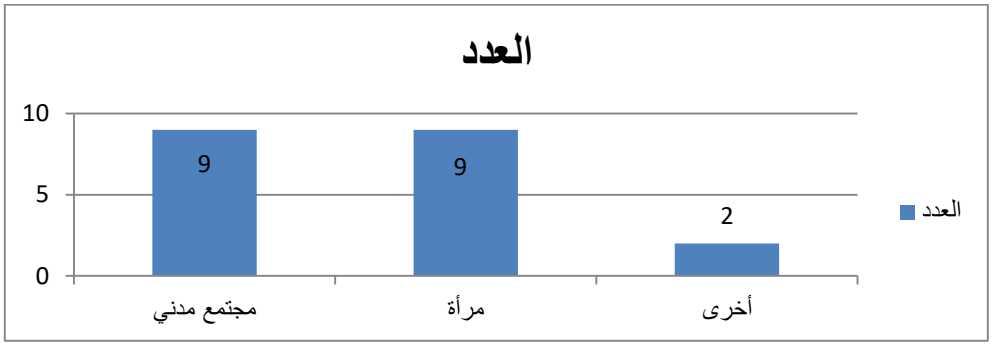

ج- التشبيك

اعتمد معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية على التشبيك كوسيلة لتقديم الخبرات أولا لطلاب الجامعة الأمريكية باعتبارهم أكثر المشاركين في صياغة الورقات البحثية وفي الأنشطة العلمية سواء كانت حلقات نقاش أو ندوات، وقد تميّز التشبيك بالتوجه نحو الجامعات ومراكز البحث العربية وكذلك الأجنبيّة من اجل استغلال الخبرات الزائرة وتطوير خبرات المشاركين من الجامعة الأمريكية ومراكز البحث العربية التي توفّر كثيرا من المعطيات بخصوص عدد من التجارب العربيّة.

من جهة أخرى فإنّ المعهد يرتكز كذلك في اختيار الباحثين الزائرين من خلال الإعلان عن طلب باحثين في المجالات البحثية التي ينوي المعهد تناولها وكذلك يعتمد على مراكز البحث

العربية التي سبق لها الاشتغال على مثل تلك المواضيع والتي بدورها تقترح عددا من الباحثين للمشاركة في البرنامج بالتالي فإنّ مراكز البحوث العربية تلعب دور الوسيط في تشريك الباحثين.[30]

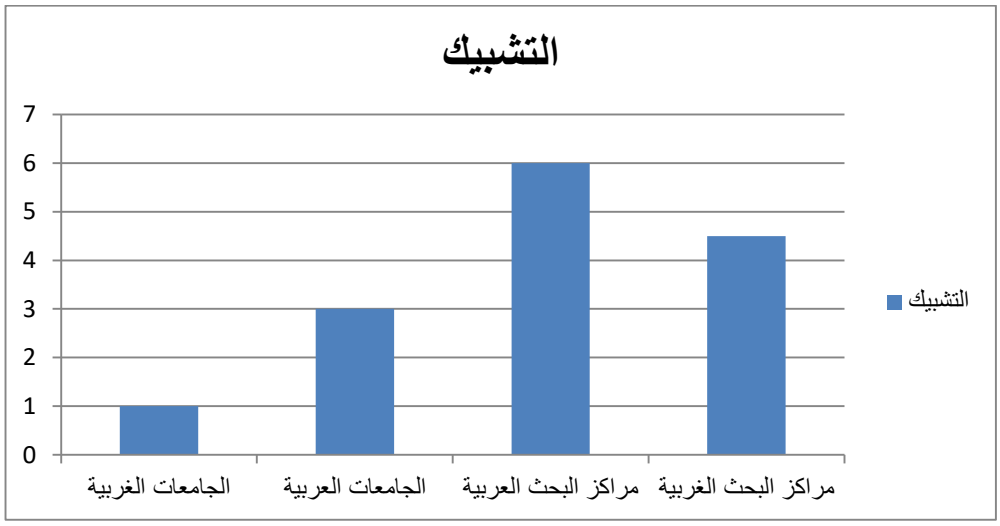

3- التغير المناخي والبيئة

شكل التغيّر المناخي والمسائل المتعلقة بالبيئة أحد أهمّ مجالات اهتمام المعهد باعتبار أنّ الجامعة الأمريكية ببيروت تحوي من بين أقسامها العلمية فرعا مختصّا في البيئة، وعلى هذا الأساس ارتأى تخصيص برنامج بحثي يعنى بمشاكل التغيير المناخي والبيئة.

لا يمكن لنا أن نغفل عن مدى تعقيدات هذا النوع من المواضيع المطروحة للبحث والتي تتقاطع مع عدد كبير من المواضيع، بالتالي فإنّه من الضروري الوقوف على حدود الموضوع وكيف تناوله المعهد.

[30] حوار مع أحد الباحثين المشاركين في البرنامج البحثي حول "المجتمع المدني وصناعة السياسات"، (طلب عدم ذكر اسمه، تمّ الحوار يوم 03 أكتوبر 2018).

انطلق المشروع سنة 2008 ويهدف إلى محاولة الإجابة على عدد من المشاغل المتعلقة بالتغيّر المناخي والبيئة من خلال الاستناد إلى المناهج العلميّة لاسيما استعمال مناهج العلوم الإنسانية إلى جانب مناهج العلوم الطبيعية للإجابة على نفس التساؤلات والفرضيات.

للبرنامج أهداف بعيدة المدى تتمثل في فهم المنظومات البيئية في ظل المتغيرات المناخية، وبالتالي المساهمة في النهوض بالسياسات العمومية في هذا الصدد، من جهة أخرى يمكن هذا الفهم من تقديم التوصيات خاصّة في علاقة بالتنمية من خلال بناء جسر معرفي بين الباحثين الأكاديميين والمؤسسات الحكومية، الإعلام، المجتمع المدني وأطراف أخرى متدخّلة لها تأثير على وضع السياسات العمومية في هذا المجال.

كما له أهداف متوسّطة المدى تتمثل أساسا في تسخير البحوث العلمية في مجالات النقل والفلاحة وعلاقتهما بالتغير المناخي من أجل إثراء الحوارات حول السياسات العمومية في لبنان والوطن العربي. إلى جانب تحليل وصياغة السياسات العمومية والمفاوضات الدولية حول هذا الموضوع.

إجمالا سيركزّ البرنامج على أربعة محاور كبرى وهي:

- استدامة النقل.
- الفلاحة والتغير المناخي.
- صياغة السياسات المتعلقة بالتغير المناخي والبيئة والمفاوضات الدولية.
- تقديم التوجيهات الضرورية لصياغة المخططات الوطنيّة.

أ- الإطار المشرف

- الدكتور "نديم فرج الله" مدير البرنامج بالمعهد وهو لبناني متحصّل على الإجازة في الفلاحة، الماجستير في هندسة الريّ من جامعة "ايتا" والدكتوراه في الهندسة البيئيّة من جامعة "أوكلاهاما" بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو أستاذ مشارك بالجامعة الأمريكيّة ببيروت.
- "رنا الحاج" مشرفة على البرنامج وهي لبنانيّة متحصله على الماجستير في إدارة الأنظمة البيئيّة من الجامعة الأمريكيّة في بيروت.
- "ياسمينة الأمين" منسّقة المشروع وباحثة، وهي لبنانيّة متحصّلة على الإجازة في العلوم الطبيعيّة اختصاص الصحّة البيئيّة والماجستير في التكنولوجيا البيئيّة اختصاص إدارة المياه من المعهد الملكي البريطاني.
- "ياسمين الكاره" منسّقة للمشروع، وهي لبنانيّة متحصّلة على الإجازة في علوم البيئة من جامعة "البلمند" بلبنان.
- "عبد الحاج شهاده" مساعد باحث، وهو لبناني متحصّل على الإجازة والماجستير في الجيولوجيا من الجامعة الأمريكيّة ببيروت.
- "شفيق عبد الله" مساعد باحث، لبناني متحصّل على الإجازة في الهندسة الفلاحيّة والماجستير في هندسة الريّ من الجامعة الأمريكيّة ببيروت.

ب- مخرجات البرنامج

تمثلت مخرجات البرنامج في 36 ورقة بحث و56 نشاط (حوارات، ندوات...) تركزت بالأساس جغرافيًا على لبنان، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثم بقية دول العالم؛ وكان التركيز بالأساس على الأنشطة المباشرة التي ستوفّر فرصة للباحثين وصناع السياسة من اللقاء المباشر من أجل إثراء المعارف وعرض الورقات البحثية للّنقاش مع الأطراف المعنية بالأمر في المجال كما يبيّنه الرّسم البياني التالي:

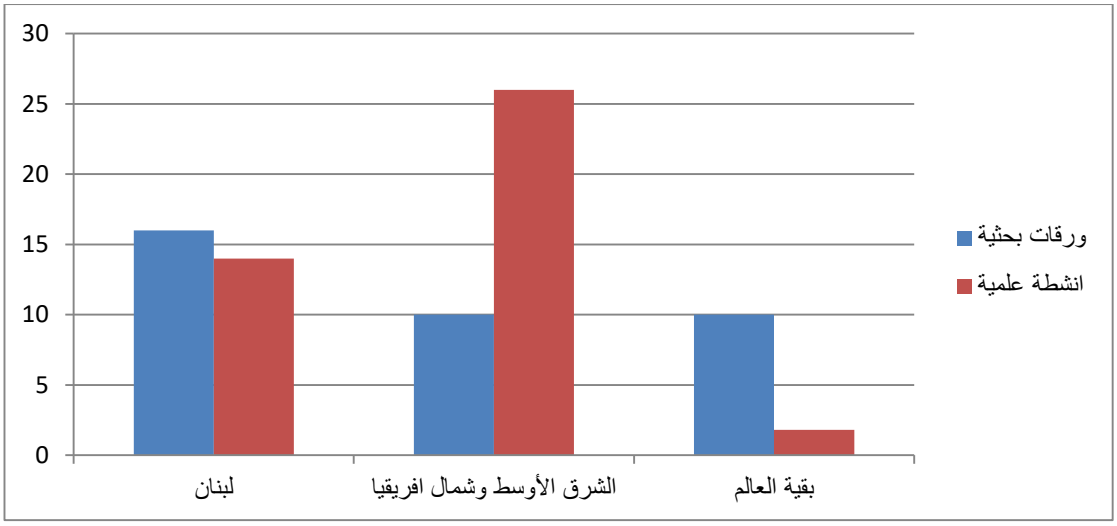

ولا بد من الإشارة إلى أن اغلب الورقات والأنشطة العلميّة اعتمدت اللغة الانجليزية وذلك لعدّة اعتبارات أهمّها أنّ أغلب الباحثين لهم تكوين انغلوفوني وتمدرسهم إمّا في الجامعة الأمريكيّة ببيروت والقاهرة أو في الجامعات التي تتبنّى المناهج البيداغوجيّة الانغلوسكسونيّة لاسيما في بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة. هذا الاعتماد الكلي أو الانسياق التامّ في الحركة العلميّة الغربيّة يُعتبَرُ من أولويّات المعهد ولئن لم يُفصَح عن ذلك صراحة إلّا أنّ المنتجات (شكلا ومضمونا) تدلّ على أنّ اختيار المواضيع واعتماد اللغة الإنجليزية يصبّ في

مصلحة صاحب البحث لا في مصلحة المجال الذي تمّ البحث فيه لأنّه في صورة العكس فإنّ ذلك سيحيلنا إلى التساؤل عن مدى أهمّية البحوث ومخرجاتها، وهو ما سيجعلها تتضارب مع الأهداف المعلنة للمعهد في كلّ برنامج. مع الإشارة إلى أنّ تناول البحوث باللغة الانجليزية سييسّر فهم المهتمين بشؤون المنطقة لمخرجات المشاريع البحثيّة.

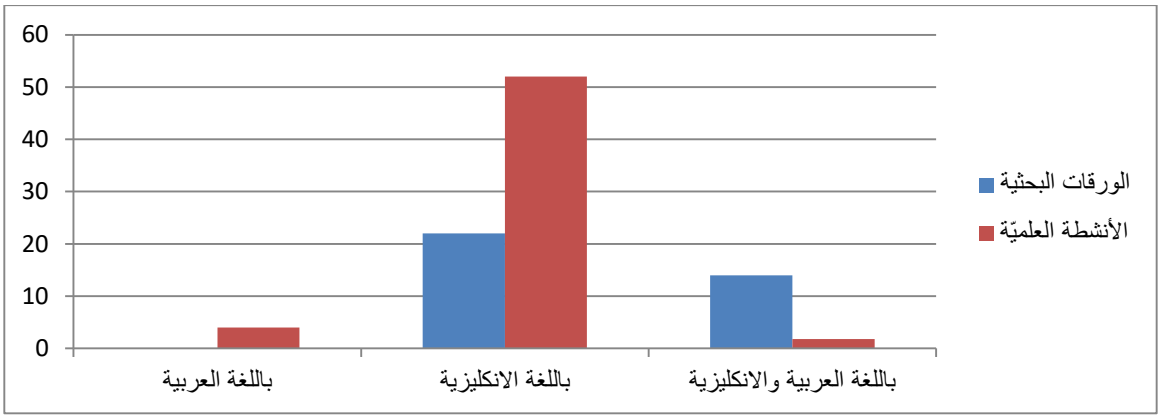

أ. 1. الورقات البحثيّة

تعتبر قضايا التغيّر المناخي من أهمّ المجالات التي كان لها تأثير في مختلف المستويات سواء كانت محليّا، إقليميا أو دوليّا وكذلك تأثيره على مختلف القطاعات (الفلاحة، الصحّة، البيئة، المياه...) وعلى هذا الأساس تنزلت الورقات البحثيّة لتناول مختلف النواحي لهذه الأزمة التي تمسّ الإنسان أوّلا وأخيرا.

تركّزت الورقات البحثية أساسا حول قضايا المياه، الصحّة، الفلاحة، الأمن الغذائي، التطوّر السكاني، الطّاقة، النّقل والتعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

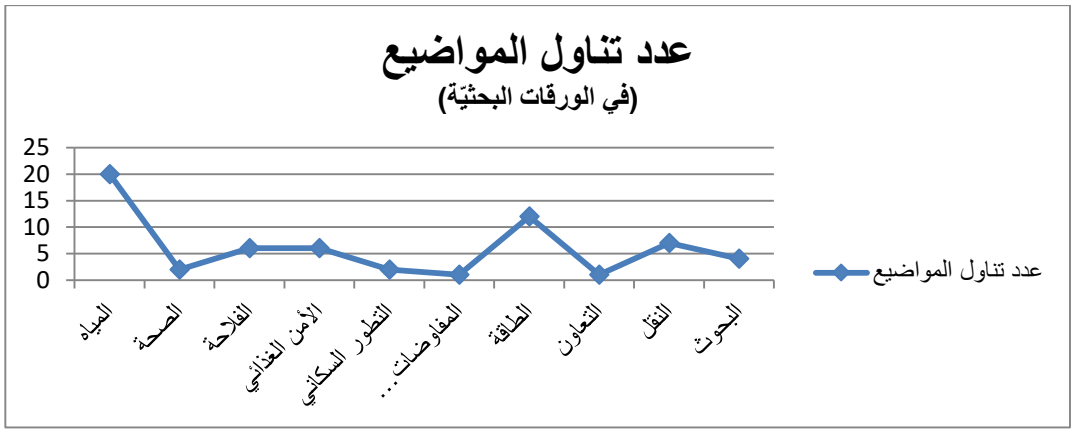

يبرز الرّسم البياني أهميّة قطاعي المياه والطّاقة في الورقات العلميّة التي أنتجها المعهد، وهو أمر طبيعي أمام التحدّيات المطروحة دوليّا لكن أساسا أهميتهما في توازنات العلاقات الدّولية وكذلك في الأثر الاقتصادي الناتج عنهما. إنّ التغيّر المناخي هو معطى طبيعي ويتجاوز الحدود المصطنعة لذلك فهو يطرح من وجهة نظر السّيادة على الموارد وما خلّفته من صراعات ونزاعات دوليّة، هذه الإشكاليات العابرة للحدود تمثّل أحد فروع جسم المنطقة بالتالي من المهمّ دراستها وإعطاؤها الأولويّة باعتبار أنّ متابعتها والوقوف على تفاصيلها يمكن أن يسمح بتوفير جملة المؤشّرات الضروريّة التي تساعد في استشراف التحوّلات المستقبليّة الممكنة دوليّا وبالتالي بناء الاستراتيجيات الضروريّة لذلك.

تركزت المشاريع والورقات البحثيّة بصفة أكبر على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكن في المقابل كان هناك اهتمام بالشأن المحلي اللبناني في مختلف القطاعات الأخرى ذات العلاقة بالتغيّر المناخي، وكما أشرنا سابقا إلى أهمّية المنطقة تاريخيا وعلى المستوى الجيوسياسي فإنّها ولازالت منطقة صراعات بعد الثورة الصناعيّة لما تحويه من موارد طاقيّة طبيعيّة وما

أنتجته على مدى ثلاث قرون من الزمن من تدهور في المجال البيئي والنظام الإيكولوجي الذي أصبح يشكّل تهديدا مباشرا للإنسانيّة.

عديد الأسئلة التي تطرحها البحوث من خلال قراءة نتائج التشخيصات حول تأثير التغيّر المناخي على المنطقة لاسيما الأسباب التّي أدّت إلى ذلك على أساس الاستجابة إلى حاجيات الإنسانيّة.

عدد تناول مواضيع البحث في كل من لبنان والشرق الأوسط

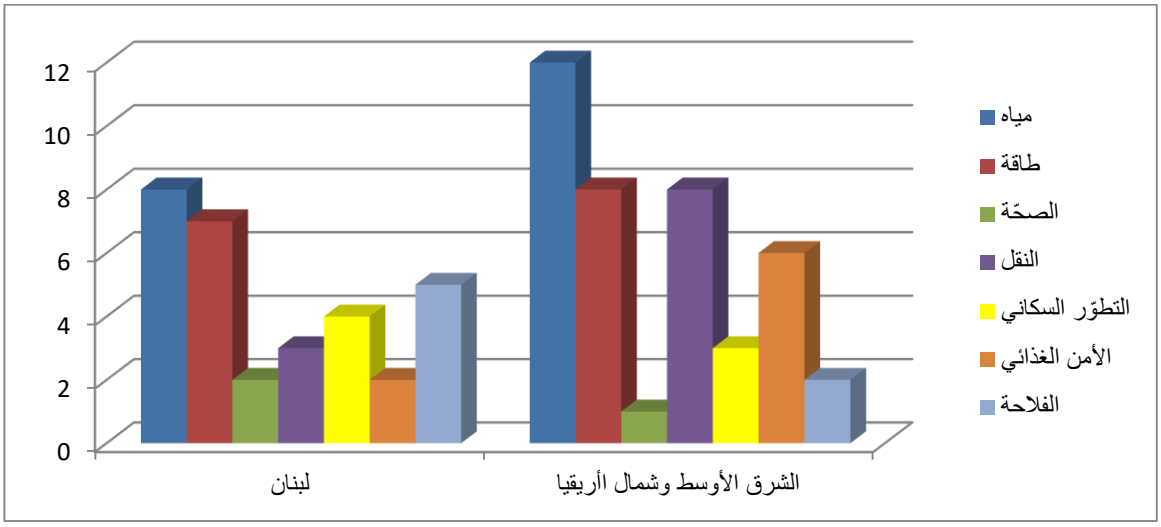

لقد شكّلت قطاعات المياه والطاقة الأهميّة البالغة في البحث باعتبارهما يمثلان ثقلا هامّا على المستوى التنمية، وفي المقابل لهما تأثير سلبي بالغ على بقية القطاعات كالزراعة والصحّة والأمن الغذائي.

تمثل الموارد المائية اليوم متغيّرا أساسيا في استشراف انفجار النزاعات في عدد من المناطق في العالم لاسيما منها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على أساس سعي كل دولة إلى ضمان

حاجياتها[31] من هذه الموارد التي تعتبر أساس الحياة؛ وبالتالي فقد تنزّلت الورقات في إطار تشخيص الواقع الراهن في مستوى تأثيرات التغيّر المناخي في شمال أفريقيا وعلى المستوى المحلي (لبنان)[32]، وإقليم الشرق الأوسط (le Levant) [33] الذي يمثل الجزء الشرقي للمتوسّط وهو ما يستدعينا للتساؤل حول هذا الاختيار الجغرافي، حيث أنّ إقليم الشرق الأوسط هو المنطقة التي تشكل المناطق الخاضعة للإمبراطورية العثمانيّة المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط وهذه التسمية تشمل الآن الدّول التّي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي والبريطاني (لبنان، سوريا وفلسطين) وهو لفظ استعمل في العصور الوسطى من قبل الجغرافيين لكن فيما بعد استعملته فرنسا لتكون له حمولة سياسيّة تشير إلى المناطق العثمانيّة المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط وهو ما يشير إلى أهميّة المنطقة التي تشكّل موطن النزاعات تاريخيا. وكما يبيّنه الرسم البياني أعلاه فإنّ التركيز على دراسة واقع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أتت للوقوف ضمنيّا على مدى تأثير ذلك في صياغة الخارطة السياسيّة للمنطقة إلى جانب دراسة الواقع الراهن في صياغة السياسات العامّة لدول المنطقة ومدى وعيها بعمق الأزمة وكيفيّة الاستجابة لها من خلال مدى توفّر الحلول لكن قبل ذلك توفّر الإرادة السياسيّة للحكومات.

في نفس الوقت فقد تناولت بعض الورقات البحثيّة الإشكاليات الحقيقية للتغير المناخي على لبنان وماهي الحلول الممكنة لمواجهة ذلك خاصّة وأنّ لبنان يواجه أزمة مستديمة في المياه،

---

[31] Sputnik France, *Guerre de l'eau : les zones des futurs conflits identifiés*, 18/07/2017 https://bit.ly/2OP8Z8G (consulté le 10/10/2018).

https://bit.ly/2EfMYvz [32]

https://bit.ly/2A8h3JH [33]

وبالتالي أزمة على مستوى النسيج الزراعي إلى جانب أزمة ثانية على مستوى توفير الطاقة الكهربائيّة، وعلى هذا الأساس فقد نفّذ المعهد مشروعا بحثيا سنة 2011 بالتعاون مع وزارة البيئة اللبنانيّة[34] للوقوف على أثر التغير المناخي على لبنان ونتائجه وذلك من خلال استغلال البيانات والأرقام الرسميّة لتحليلها والوقوف على الإجراءات التي اتخذتها الجهات الحكوميّة في مجال التلوّث البيئي الناتج عن انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون، الناتج بدوره عن توليد الطاقة الكهربائية التي تشكل المعضلة الأولى للحكومات المتعاقبة في لبنان. وقد أنتج المشروع جملة من الحلول الممكنة التي قد تساعد على الحدّ من التلوّث لكن في نفس السياق قد يحقق مردودية أفضل في الحفاظ على الثروات المائية التي تعتبر نادرة في لبنان، وعلى هذا الأساس فقد خلُص البحث إلى أنّ المساعي لتوفير الطاقة الكهربائية (غير المستقرّة في التوزيع) قد انعكس سلبا على الوضع البيئي من خلال المساهمة في الاحتباس الحراري الذي شكل أساس التغيّر المناخي. في الجهة المقابلة فقد ركزت بحوث أخرى على معضلة الموارد المائيّة والتي أتت نتيجة السياسات الحكوميّة اللبنانيّة في توفير الطاقة الكهربائيّة (إلى جانب سياسات الدول الكبرى التي بدورها ساهمت في انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون).

من جهة أخرى فإنّ قطاع الطاقة مثّل نقطة عدم توازن في المنطقة عموما، حيث أنّه من جهة يعتبر قطاعا أساسيا في تحقيق التنمية بالتالي تطوّر دول المنطقة لكن في نفس الوقت فإنّه يمثّل خطرا حقيقيا على البيئة ومنها على الإنسان أمام غياب سياسات حكومية شفافة وتنسيق بين دول المنطقة[35] لمواجهة هذا الخطر لاسيما أنهم يمثلون مصدرا مهمّا للطاقة

[34] https://bit.ly/2NxS4mt
[35] https://bit.ly/2RIzk73

الاستخراجية التي تزود مختلف دول العالم خاصة الدول العظمى التي تتحكم في النسيج الطاقي العالمي وتستأثر بغالبيّة الموارد بالتالي تسبّبها في إنتاج أكبر نسبة من التلوث التي أثرت بصفة مباشرة على التوازن الإيكولوجي لكوكب الأرض.

لقد أبرزت الورقات البحثيّة في الصدّد من خلال تناول قطاع المياه الذي يعتبر شريان الحياة لدول المنطقة وكذلك قطاع الطاقة اللذان أصبحا يمثّلان خطرا حقيقيا على متساكنيها ويعود ذلك لسببين رئيسيين يتمثل الأوّل في حوكمة القطاعين (اعتماد سياسات مناسبة وشفافة) والثاني عدم إرساء تعاون حقيقي بين دول المنطقة في اتّجاه مواجهة الأزمة.

لقد كانت الانعكاسات جسيمة على قطاعات أخرى كالصحّة والأمن الغذائي وهو ما تناولته عدد من الورقات البحثيّة في عمليّة ربط بين التغيّر المناخي وبينها، حيث أنّ عجز حكومات المنطقة وخاصة لبنان في مواجهة الأزمة التي هي أزمة عالميّة جعلها تواجه تبعاتها على المستوى الزراعي، وبالتالي الأمن الغذائي[36] الذي استرعى اهتماما أكبر، وعلى قطاع الصحّة[37] الذي لم يجلب اهتمام الورقات البحثية بالقدر المطلوب رغم النتائج المفزعة التي تسبب فيها التلوث والتغير المناخي،[38] فرغم توقيع لبنان على الاتفاقية الدولية حول التغيّر المناخي سنة 2016 إلا أنّ مجلس نوابها لم يتولّى التصديق عليها وبالتالي سنّ القوانين المحليّة الضروريّة

[36] https://bit.ly/2pRfV7c
https://bit.ly/2OWTo72
[37] https://bit.ly/2OnySwO
[38] مقال صادر بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الثاني 2008 بالموقع الالكتروني " GlobalVoices " تحت عنوان "تغيّر المناخ: هل يزيد من انتشار الأمراض؟ (تم الإطلاع على المقال يوم 12 أكتوبر/ تشرين الثاني 2018) https://bit.ly/2Ooobu8

لذلك[39] بل ويتبنّى مشاريع قوانين من شأنها أن تزيد في التلوث البيئي المتسبب في التغيّر المناخي.[40]

رغم تناول الورقات للواقع والرهانات إلا أنّها لم تتناول الأسباب الحقيقية وراء أزمة التغيّر المناخي التي خلفها أساس الصراعات الدوليّة بل تعاملت معه كواقع مفروض وعلى هذا الأساس فقد توجهت بعضها إلى محاولة تقديم عدد من الحلول التي لئن كانت عمليّة وتتناول طرقا لمواجهة الأزمة إلا أنّها انصبّت ضمنيّا في اتجاه إبراز قيمتها ومردوديتها الاقتصادية على غرار إمكانية استغلال المخرجات الصناعيّة لإعادة تدويرها، وبالتالي تحقيق هدف بيئي معلن لكن في الأساس ما يمكن أن تحققه من مدخلات على المستوى الاقتصادي في غياب نسيج اقتصادي حكومي سواء على مستوى لبنان أو بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن في نفس الاتجاه وفي نفس المقاربة فإنّ غياب القدرة الحكومية على تنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تساعد على تخفيض مستويات التلوث وهو ما يؤكد البون الشاسع بين الخطاب والممارسة.[41]

بالنظر إلى طبيعة المحاور المطروحة في الورقات البحثيّة وأهميتها باعتبار أنّها تمسّ أحد المواضيع الحرجة دوليّا إلى جانب طبيعتها العلميّة فإنّ عددا من الورقات قد لاقى مجالا

[39] بيان حزب الخضر اللبناني بتاريخ سبتمبر/أيلول 2017 منشور بالموقع الالكتروني " Ghadi News " (تم الإطلاع على الموقع يوم 12 أكتوبر/تشرين الثاني 2018). https://bit.ly/2IViUV2

[40] رسالة صادرة عن الحركة البيئية اللبنانية وموجّهة إلى رئيس الجمهورية اللبنانية حول قانون النفايات منشور بالموقع الالكتروني "الجنوبية" بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2018 https://bit.ly/2NydEY1

[41] Aggeri Frank & Cartel Mélodie, *le changement climatique et les entreprises : enjeux, espaces d'action, régulations internationales*, Entreprises et histoire, 2017/1 (n° 86), p 6-20. https://bit.ly/2ydc4WE

للنشر على المستوى الدولي من خلال المجلات العلميّة المختصّة[42] حيث نشرت عديد الورقات البحثيّة.

رسم بياني لعدد الأوراق المنشورة[43] حسب المواضيع

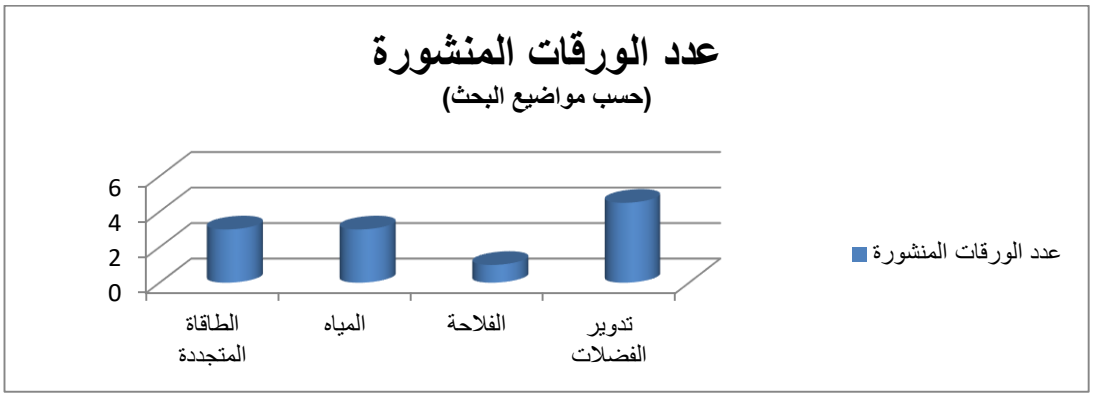

أ-2- الأنشطة العلمية

على غرار الورقات العلميّة، فقد تناولت الأنشطة العلمية من ندوات وورشات علميّة تأثيرات التغيّر المناخي على عدد من القطاعات الحيويّة وشملت منطقة الشرق الأوسط، لبنان وبقيّة العالم من خلال تناول التجارب الأخرى للدول المتقدّمة في مجال التأقلم مع الأوضاع البيئيّة الراهنة.

---

[42] وهي: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0301421509007113
https://www.pseau.org/outils/biblio/resume.php?d=6168&l=en
https://bit.ly/2pWOsPQ
http://openjournals.wu.ac.at/ojs/index.php/region/article/view/19
https://econpapers.repec.org/article/eeetrapol/v_3a42_3ay_3a2015_3ai_3ac_3ap_3a144-155.htm
https://www.infona.pl/resource/bwmeta1.element.elsevier-698f639d-91a3-36ad-a8b6-fb247abf87ea
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/23879457
www.ingentaconnect.com
https://app.dimensions.ai/details/publication/pub.1099662595?and_facet_journal=jour.1144126

[43] الموقع الرسمي لمعهد عصام فارس للسياسات العمومية والعلاقات الدوليّة https://bit.ly/2zjHBXs

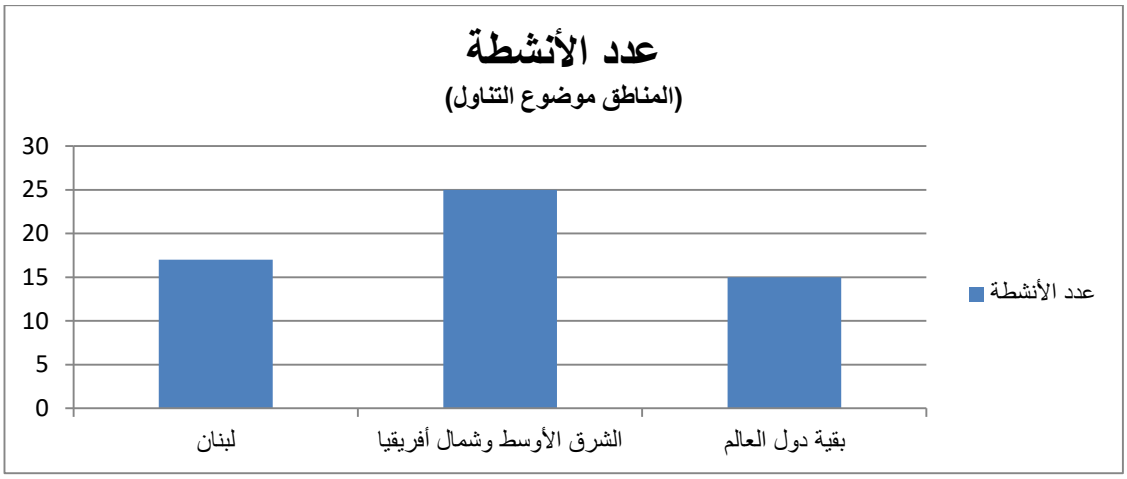

لقد مثّل تأثير التغيّر المناخي عموما أحد أهمّ المحاور التي تمّ تناولها في الأنشطة العلميّة للمعهد يليها قطاعات المياه، الطاقة والتلوث، مسار المفاوضات الدوليّة حول التغير المناخي ونتائجه ثمّ التجارب الدوليّة التي ممكن لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة منها.

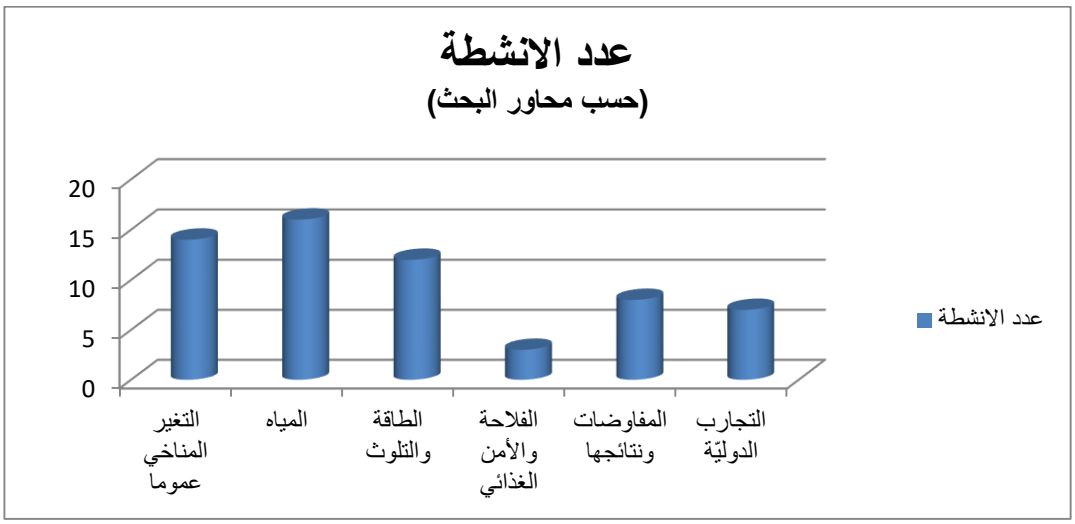

هذا وقد كانت جلّ الأنشطة باللغة الانجليزية.

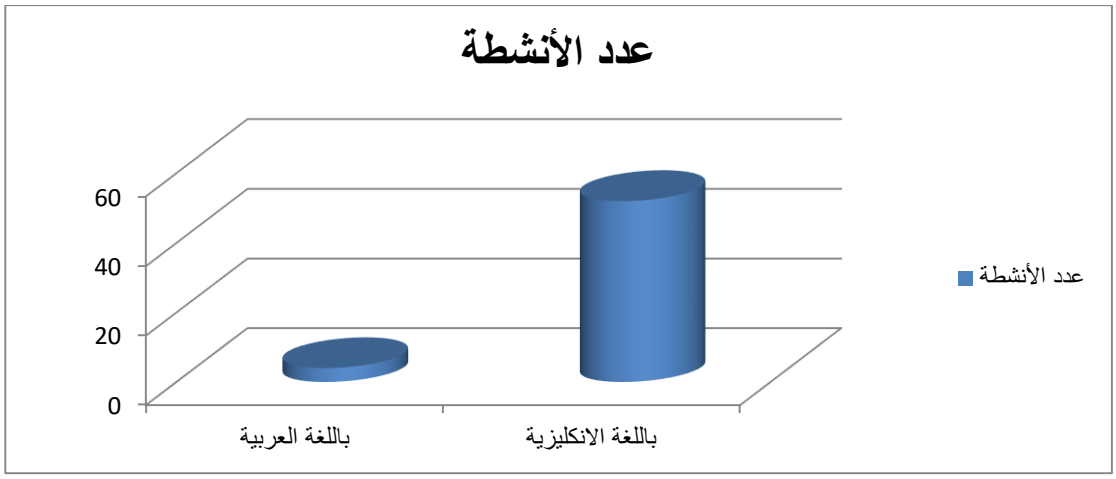

وكما سبق الذكر أنّ مسألة التغيّر المناخي هي متجاوزة للحدود فإنّ التركيز على منطقة الشرق الأوسط (خاصة منها شرق المتوسط والعالم العربي) ولبنان كانا الهدف الأساسي للمشروع على أساس أنّ أغلب هذه المناطق هي أوّل المتأثرين بالتغيّر المناخي إلى جانب أنها أحد الممولين الرئيسيين للطاقة في العالم (البترول) دون أن تكون لهم أيّة إستراتيجية واضحة لمواجهة تحدّيات التغيّر المناخي.

على غرار الورقات العلميّة[44] فقد شكلت معضلة توافر الموارد المائيّة محورا هامّا وأساسيّا للأنشطة العلميّة للمعهد باعتبار أنّه الإشكال الأوّل الذي ستواجهه دول المنطقة.[45] تناولت عدد من الندوات الواقع الحالي للموارد المائيّة والتهديدات التي تحدق بها في المستقبل القريب والتي قد تخلق نزاعات إقليمية[46] يستوجب التوقي منها (حسب ما تضمنته الندوات) عبر تبنّي استراتيجيات محليّة وإقليمية وإقامة حوارات من أجل التعاون وتبنّى رؤى موحّدة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كلّ الدول.

[44] التي يتمّ في أغلب الحالات تقديمها خلال الندوات العلميّة أو تناول أحدها محور نقاش لورشة علميّة.
[45] https://bit.ly/2QOAbBT
[46] https://bit.ly/2CebnPF

في نفس السياق فقد مثل الأمن الفلاحي والغذائي والاجتماعي أحد أهمّ المحاور التي تعتبر من القطاعات المتضررة من أزمة المياه، حيث قدمت الندوات جملة المقترحات الضرورية التي قد تمكنّ دول المنطقة من اكتساب الأساليب الأفضل لمواجهة هذه الأزمات وأنّ عدم التحرك من الآن ستكون نتائجه على جميع المستويات لاسيما منها الاقتصادية وخيمة للغاية وستضطرّ الدول دفع مبالغ أكبر لتجاوز الأزمات من التي ستخصصها اليوم لتفاديها.[47]

لقد كان للمفاوضات الدوليّة حول تفاقم ظاهرة التغيّر المناخي وسعي المنظمة الأممية إلى دفع أعضائها إلى اتخاذ السبل الكفيلة للحدّ منه، مكانة هامّة في الأنشطة العلميّة حيث تناولت كيفيّة استعداد دول المنطقة للمفاوضات (التي تتمّ دوريا) ثم عمليّة تقييم مشاركتها فيها واستعدادها للتجاوب معها.[48] رغم ما تمّ تقديمه في الإطار من تشخيص علمي للواقع الراهن فإنّ مخرجات الندوات التي تناولت مختلف المحاور المهمّة قد صاغت جملة من التحاليل العلمية للأسباب وبالأساس استشراف المستقبل ومدى تأثّرها بالتغيّر المناخي، وأمام تواصل بل تفاقم الأزمات فإنّ عددا من نقاط الاستفهام تطرح نفسها خاصّة حول أسباب تواصلها رغم مشاركة أطراف حكوميّة على غرار المسئولين الحكوميين اللبنانيين في تقييم الوضع واستشراف الحلول. وفي هذا الإطار يمكن التعرّض إلى الأوضاع السياسية العربية الراهنة والنزاعات والصراعات السياسية والجيوسياسية في المنطقة وغياب الطرف المؤثر القادر على الضغط وتغيير مسار السياسات الحكوميّة التي ترتكن وتجترّ نفس الأزمات السياسيّة المتمحورة أساسا حول السلطة محليّا والتموقع كقوة إقليمية لاستشراف

[47] https://bit.ly/2PwzuNf
[48] https://bit.ly/2CFnAxK

السيطرة تحت عناوين سياسيّة وليست إنسانيّة قد تساهم في تفاقم الوضع بل وتساهم في مزيد تدهور الأوضاع البيئيّة وبالتالي مواصلة مسار التغيّر المناخي وتأثيراته.

إنّ تناول المعهد لظاهرة التغيّر المناخي ينصبّ في إطار القبول بالواقع الذي لئن ساهمت فيه دول المنطقة من خلال إنتاجياتها الطاقيّة الملوّثة والتي لم تستفد منها شعوبها، فإنّه أصبح مفروض عليهم اليوم إما استباق الحلول أي الاستثمار في تفادي آثار التغيّر المناخي أو الاستثمار في مواجهة التغيّر المناخي نفسه وكلا الحلّين مكلف على المجموعات الوطنيّة اقتصاديا واجتماعيّا، وبالتالي فإنّ تناول هذه المحور البحثي لم يكن ينصبّ إلى التوعية بمخاطر التغيّر المناخي من أجل الإنسانيّة وإنّما أغلب الندوات كانت موجّهة للحكومات بصفتها مؤسسة صياغة السياسات العامّة دون أن تكون موجهة إلى شعوب المنطقة.

من جهة أخرى فإنّ انخراط المعهد من خلال الجامعة الأمريكية ببيروت[49] في المنتدى العربي للبيئة والتنمية[50] الذي يعتمد على الباحثين ومخرجات البحوث لتوجيهها نحو مجتمع الأعمال للاستفادة منها، فإنّ الأثر الاقتصادي لتبنّي الحكومات جملة من الاستراتيجيات لمواجهة آثار التغيّر المناخي، في عالم ليبرالي معولم يعتمد على القطاع الخاصّ، ستستأثر به مجموعات اقتصاديّة صغيرة.

لقد مثّلت منتجات المشروع مادّة علميّة هامّة وشكّلت محور متابعة واسعة خاصّة الندوات العلميّة التي تناولت عدد من البحوث، حيث يؤكّد الرسم البياني أدناه ما حصدته البحوث

[49] https://bit.ly/2PydZfc

[50] منظمة جهويّة دولية غير حكوميّة، تضمّ باحثين، مجتمع مدني، مجتمع الأعمال ووسائل الإعلام. تعمل من أجل دعم السياسات في المجال البيئي والتنمية المستديمة في المنطقة العربيّة. https://bit.ly/2CHwwmb

المتعلّقة بمنطقة الشرق الأوسط من متابعة واهتمام وهو ما يدلّ مرّة ثانية على أهميّة المنطقة في الخراطة الدوليّة وبالتالي أولويتها في التناول البحثي.

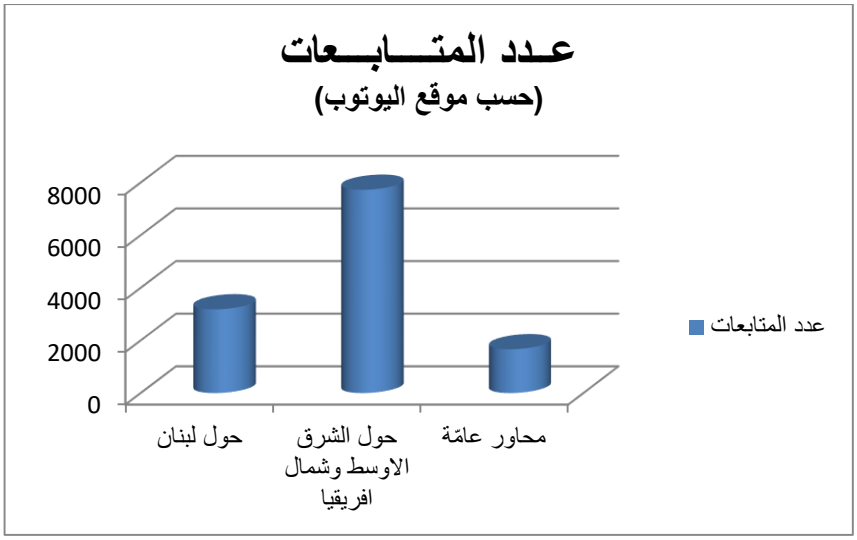

4- برنامج "سياسة التعليم والشباب"

انطلق البرنامج سنة 2016 حيث يعتبر المعهد أنّ التعليم يجلب عديد المنافع للأمم إلى جانب الأثر على حياة الفرد الاقتصادية والاجتماعية لذلك خصّه ببرنامج بحثي على أساس قيمة التعليم للدولة في تحسين مستوى الطبقة المجتمعية الناشطة بالتالي قدرتها على تحقيق القيمة المضافة الاقتصادية، وقدرته على الرفع من مستوى الوعي للمواطن وتدفع به أن يكون مواطنا مسئولا من خلال تمكينه من الظروف والوسائل الضروريّة للتعلّم والمعرفة.

من جهة أخرى فإنّ التعليم له القدرة على بناء الفرد الوطني وبالتالي الاستجابة لمتطلبات

تنفيذ أجندة 2030 التي تبنتها الأمم المتحّدة سنة 2015[51] والتي أكدت على أهميّة التعلم مدى الحياة خارج المدرسة التقليديّة، هذه الأجندة لا تعبّر أو لا تتطابق مع حاجيات المنطقة أو الدول المحلية رجوعا إلى طريقة تشكّل القرار في المنتظم ألأممي وباعتبار أنّ صياغتها تمّ خارج السياق العربي بالتالي فإنّ مخرجات البرامج التعليمية الحديثة المسقطة ستكون ملائمة للمسارات الغربيّة.

يهدف البرنامج إلى دراسة المناهج الدراسية وأدواتها وكيفيّة تحسينها وتطويرها وتوفير المعلومات الضروريّة لصانعي القرار في الدول العربية حتى يتمكنوا من أخذ القرارات والتدابير الضروريّة، إلى جانب فتح الحوارات بينهم وبين الفئة الشبابيّة بالتالي إرساء ثقافة الحوار وتشريك الشباب في بلورة ما يعني مستقبلهم.

ركز البرنامج على ثلاثة مستويات للبحث[52] وهي:

- التعليم.
- التعليم العالي.
- الشباب وسوق الشغل.

لكن قبل ذلك التاريخ (أي 2016) اهتمّ المعهد بوضع الشباب في العالم العربي[53] وسعى إلى الاستفادة من جملة البحوث التي أجريت حول الشباب من خلال المجتمع المدني إلى جانب

---

[51] www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda
[52] http://website.aub.edu.lb/ifi/programs/education_youth/Pages/ey_focus_areas.aspx
[53] الذي ألحق ببرنامج التعليم والشباب سنة 2016.
http://website.aub.edu.lb/ifi/public_policy/arab_youth/events/Pages/default.aspx

تحديد الفجوات والثغرات البحثية حول الموضوع لتطعيم البحوث حتى تصبح أكثر ملاءمة مع تطور الأوضاع وبالتالي إمكانية فهم أكبر لواقع الشباب وتحولاته.

اعتمد البرنامج على عدد من المقاربات التي تسعى إلى فهم مرحلة التطور والمرور من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الشباب وكيف تتم عملية البناء المعرفي وكيف هي مشاركة الشباب في الحياة السياسية في إطار المجتمعات العربية (أي مجتمعات ليست غربيّة) حيث اعتبر البرنامج أنّ فهم هذه المراحل من شأنه أن يمكن من تحديد العلاقة بين كيفية صناعة السياسات الخاصّة بالشباب وما حققته من نتائج أو هل أنّ هذه النتائج تعبّر حقيقة على واقع الشباب في الوطن العربي، وتركزت المشاريع البحثية حول:

- الشباب والعائلة.
- رفاهية الشباب في الوطن العربي.
- التطورات والتعبير الجنسي عند الشباب.
- الكرامة.
- نضالات الشباب العربي.

أ- الإطار المشرف

- - "هناء الغالي" مديرة المشروع، متحصّلة على الدكتوراه في دراسات السياسة التعليمية من جامعة "بتسبورغ" (الولايات المتحدة الأمريكيّة) حيث تتركز أعمالها البحثية حول مقارنة سياسات التعليم العالي على المستوى الدّولي وهي في نفس الوقت

مستشارة بالبنك الدّولي حول إصلاح سياسات التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأزمة البطالة المرتبطة بمخرجات التعليم العالي.

- - "سيرين صعب" مساعد باحث، لبنانيّة بصدد إنهاء مرحلة الماجستير في علم النفس التربوي.
- - " مايا مدّاح" مساعد باحث، لبنانيّة متحصّلة على بكالوريوس في الآداب والحضارة الانجليزية من جامعة زحلة بلبنان وعلى الماجستير في الإدارة التعليمية ودراسات السياسة العامّة.
- - "نور زيدان" باحثة، لبنانيّة متحصّلة على ماجستير العلوم اختصاص تنمية المجتمعات الريفيّة من الجامعة الامريكيّة ببيروت، وهي أستاذة مساعدة بذات الجامعة وناشطة بالمجتمع المدني حيث تتحمل مسؤوليّة مدير مساعد بجمعيّة "ممكن" التي تعمل على دعم المدارس الرسميّة اللبنانية وتأهيلها على مستوى البرامج التعليميّة.
- - "سارة عبد اللطيف" مساعد باحث، لبنانية متحصّلة على البكالوريوس في علم النّفس من الجامعة الامريكيّة ببيروت.
- - الباحثون:

Edward Sayre	أستاذ جامعي في الاقتصاد بجامعة ميسيسيبي بالولايات المتحدة الأمريكية، أمريكي الجنسيّة.
Anita Breur	متحصلة على الدكتوراه في العلوم السياسيّة، باحثة مشاركة في معهد التنمية الألماني، ألمانيّة الجنسية.
Cengiz Erisen	أستاذ العلوم السياسية بجامعة "ياديتاب" التركيّة وباحث

	مشارك بجامعة "بينغهامتون" بنيويورك، تركي الجنسيّة.
شيماء ياسين	طالبة بجامعة باريس 1 في العلوم الاقتصادية، مصريّة الجنسية.
ابراهيم بودربات	أستاذ بمعهد العلاقات الصناعية بجامعة مونتريال، مغربي الجنسية.
Daniel Egel	متحصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصاديّة من جامعة كاليفورنيا. أمريكي الجنسية.
غادة برسوم	أستاذة مساعدة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، متحصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة "تورنتو"، مصرية الجنسية.
شارل حرب	أستاذ في علم النفس الاجتماعي بالجامعة الأمريكية ببيروت، لبناني الجنسية.
جاد مالكي	أستاذ في الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكيّة ببيروت، لبناني الجنسية.
جاد شعبان	أستاذ بقسم الفلاحة وعلوم الغذاء بالجامعة الأمريكية ببيروت، لبناني الجنسية.
Barbara Lethem Ibrahim	أستاذة في علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أمريكة-مصرية الجنسية.

ب- برنامج "الشباب في الوطن العربي"

ب-1- الورقات البحثيّة

كان للمعهد في هذا البرنامج عديد الورقات البحثيّة التي تناولت موضوع الشباب من عديد الجوانب، لكن أمام اتساع دائرة البحث من مختلف المراكز والجهات الأخرى فقد مثل عصام

فارس الحاضنة التي تمّ من خلالها تناول مشاريع بحثيّة في المجال، حيث مثلت الشراكة أساسا للعمل البحثي.

لم يكن للمعهد قبل سنة 2016 إنتاج بحثي كثيف، حيث أصدر المعهد ثلاثة ورقات بحثيّة تناولت بالأساس تشغيل الشباب في لبنان من خلال تناول بعض العوامل الأساسية التي تساهم في فسح المجال أمامه ليكون فاعلا في المجتمع وفي الشأن السياسي لاسيما الولوج إلى دوائر القرار، إلى جانب تناول موضوع الشباب في مصر وكيفيّة إعادة اندماجه وإيمانه بالمشاركة في المجتمع المدني.

وفي إطار الشراكة، فقد مكّن معهد عصام فارس من مناقشة عدد 16 ورقة بحثية أنجزت من قبل عدد من الشباب الباحثين في إطار مشروع تشاركي بينه وبين كلّ من مبادرة "صلتك"[54] ومبادرة شباب الشرق الأوسط،[55] حيث تم عرض الورقات ومناقشتها في مقر المعهد بالجامعة الأمريكية ببيروت.

تناولت الورقات في هذا المشروع جملة من المواضيع ذات العلاقة بالشباب وتناولت بالأساس قضايا التعليم والتشغيل في مختلف الدول العربيّة لاسيما منها تونس ومصر بعد الربيع العربي إلى جانب سوريا والأردن وبعض دول الخليج.

[54] وهي مبادرة من قبل "الشيخة موزا" تأسست سنة 2006 من أجل العناية بالشباب العربي. www.silatech.org/about-us/our-story

[55] تأسست سنة 2006 من أجل دعم شباب منطقة الشرق الأوسط وتضم عديد الشركاء أهمّهم: Wolfensohn Center for Development و Dubaï School of Government و صلتك، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدوليّة. www.meyi.org/about.html

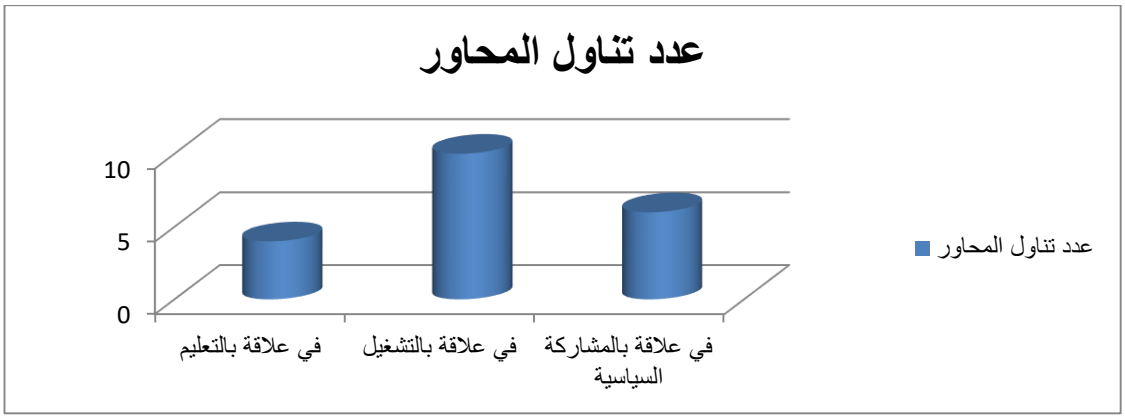

من خلال الرسم البياني تتأكّد أهميّة تناول معضلة البطالة لدى الشباب في العالم العربي باعتبار أن الشغل هو الضّامن الأوّل للكرامة البشريّة إلى جانب العلاقة الوثيقة بين التشغيل والتعليم.

حيث تناولت الورقات البنية الاقتصادية لعدد من الدول العربية (محلّ الدراسة) التي لم تساهم في الاستجابة للطلب على سوق الشغل على غرار تونس التي تعرف ارتفاعا في نسبة البطالة خاصّة بعد الثورة إفراطا في التعليم والمقصود بذلك عدم التناسب بين خريجي الجامعات ومستوياتهم العلميّة وسوق الشغل في تونس وكذلك الشأن بالنسبة لبقية الدول لتثبت أن اقتصادياتها أو السياسات العامة في المجال الاقتصادي لا تتماشى ومخرجات البنية التعليميّة، حيث بقيت الأولى في نمط إما مهيكل في إطار توجه اقتصادي هو ليس في حاجة إلى كل هذه الطاقة الشبابيّة المتعلمة أو أنها تستجيب لشروط السوق التي تخضع أساسا لسياسات عموميّة قديمة لم تتجه نحو التحديث.

لكن وفي نفس السياق فإنّ الورقات لم تشر بالقدر الكافي إلى السياسات التعليمية غير المنسجمة مع سوق الشغل الذي أصبح خاضعا لمنطق للعولمة وأنّ دول المنطقة لئن تحاول التجاوب مع منطقها الاقتصادي إلا أنها لم تتمكن من مواكبة متطلباتها التعليمية المكلفة.[56]

من جهة أخرى مثلت قضايا الكرامة لدى الشباب الذي قاد شرارة التحولات التي عرفتها المنطقة، حيث شارك المعهد في برنامج بحثي حول مفهوم الكرامة عند الشباب في المنطقة العربيّة[57] والذي نظمه "منتدى غالوب أبو ظبي"(Gallup Forum)،[58] حيث تناول المشروع كل القضايا الشبابية المتعلقة بالكرامة من خلال إجراء استبيان شمل 19 دولة عربية. يمكن اعتبار هذا البحث هو محاولة لفهم الشباب العربي وكيفيّة تقييمه لأوضاعه مع التحولات التي يشهدها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي. في الاتجاه المعاكس فإنّ الأوضاع لم تعرف تطورا أو انفراجا وإنما توجهت نحو الأسوأ رغم تناول البحث لمتغيرات ثابتة شملت كل ما يتعلق بالشاب في الوطن العربي وكيف يمكن له أن يحقق كرامته، تفاقم البطالة في كل من مصر وتونس مع تقهقر الأوضاع السياسية، استعمال الشباب العربي في تحقيق الأهداف الجيو-سياسية على المستوى الإقليمي والدولي والتي بدورها عمقت الأزمات الاقتصادية وأنتجت موجات من الهجرة (تونس كمثال) ومن التهجير ألقسري (سوريا كمثال) أو الانكماش داخل نظم دكتاتورية (مصر كمثال) وهو ما لا يتماشى ومخرجات المشروع البحثي الذي عبّر فقط عن هواجس الشباب العربي.

[56] https://bit.ly/2IVcg0R
[57] https://bit.ly/2yhiOCZ
[58] www.aspeninstitute.org/events/abu-dhabi-gallup-forum

ب-2- الأنشطة العلميّة

تناولت الأنشطة العلميّة عددا من المحاور العامّة المتعلقة بالشباب لكن في نفس الوقت تناولت محاور فرضتها الأوضاع السياسية والدوليّة على غرار الثورة التونسية التي خصها المعهد بورشة حوار[59] من أجل فهم أكبر لما يحصل في تونس. الغريب في الأمر أنّ المعهد حاول فهم الشأن التونسي سنة 2011 من خلال الطلبة التونسيين الذين يدرسون بالجامعة الأمريكية ببيروت ومختص في الاقتصاد (الهادي العربي) وهو كبير الموظفين في البنك الدّولي، حيث بيّن الطلبة عدم فهمهم لما يجري في تونس ومن يقف وراء ذلك على أساس أنها كانت مفاجئة، كما طرحوا عديد الأسئلة حول الوضع الانتقالي في تونس على أساس المعطيات التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي والتي أثبت عدم صحّتها فيما بعد. من جهته نفى الخبير الاقتصادي أن يكون الوضع الاقتصادي هو الدافع إلى الثورة في تونس لأنّ كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كانت طيبة (ولم يأخذ بعين الاعتبار الحراك الشبابي والسياسي في الحوض المنجمي واستئثار نفر من زبائن السلطة بثروات البلاد) وإن كانت هي الدافع لتحركت الجماهير الشبابية في مصر قبل تونس.

وفي نفس سياق الثورات العربية، عمل المعهد من خلال الأنشطة العلميّة على محاولة فهم التحولات التي يعيشها الشباب العربي من خلال الثورة أو القيم والأدوات الجديدة التي فرضها من خلال الحراك حيث كان للحراك الشباب محاولات للتفسير خاصة في مستوى الطرق التي يعتمدها في الحراك والمتمثلة أساس في الصورة حيث شكل الإعلام الشبابي الحر من خلال

[59] https://bit.ly/2yBXOpW

مواقع التواصل الاجتماعي نمط جديد من الإعلام[60] أي البحث في الديناميكية الجديدة التي أحدثتها مواقع التواصل الاجتماعي كإعلام حرّ لا يخضع إلى الشروط والمقاييس التي تعتمدها المؤسسات الإعلاميّة بل أنها اعتمدت عليه كمصدر للمعلومة أمكن له إحداث تغيير سياسي.

مثلت الأنشطة العلميّة فرصة للمعهد لفهم التحوّلات التي يشهدها شباب المنطقة بالنظر إلى التحولات التي شهدتها خاصة في تونس ومصر والتي كانت مفاجئة كما قدّر ذلك جميع الملاحظين، هذا الفهم من شأنه أن يكون مادّة تمكّن صانعي السياسات من استشراف مستقبل دولهم التسلطيّة واستشراف السياسات الضروريّة لتدعيمها.

ت- برنامج "سياسة التعليم والشباب"

ت-1- الأوراق البحثيّة

تركزت الورقات البحثية على محورين أساسيين هما:

- العدالة الاجتماعية: تناولت الورقات بالخصوص الأنظمة الاجتماعية في لبنان وعموما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[61] والتي تقوم أساسا على المعونات الاجتماعيّة التي تعتبر مكلفة للميزانيات العموميّة مقارنة بالسياسات الاجتماعيّة في بقية دول العالم دونما المقارنة بدول تتقارب مع النماذج العربية التي بدورها تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة المجتمعيّة والوضع والسياسات الاقتصاديّة[62]، كما

[60] https://bit.ly/2pUvRpi
[61] https://bit.ly/2RR1KvQ
[62] https://bit.ly/2pQXjUQ

تناولت موقع العائلة في النسيج الاجتماعي ووضعيتها من خلال السياسات العموميّة التي تستهدفها.

- التعليم: تركزت الورقات على محورين فرعيين، الأول اعتنى بدراسة التعليم العالي ودوره المدني في توفير الأرضية الأولى لمشاركة الشباب في الحياة السياسية والتدرب على العمل الديمقراطي من خلال اتحادات الطلبة[63] وضرورة أن تساهم الجامعات في ذلك مع نظرة نقديّة للنمط الليبرالي المؤثر على أداء الجامعات العربيّة التي رامت أن تتوجه أكثر نحو توفير التقنيين مع غياب تدريس العلوم الإنسانية، فالورقة لم تتناول الإشكالات الحقيقية التي تعرفها الجامعات العربية منذ عقود وتأثرها بالصراعات الإيديولوجية، الطائفية والدينيّة، البحث كان يحاول محاكاة واقع بعيد نوع ما عن الحقيقة وأنّ الجامعات العربيّة هي التمثّل للسياسات العمومية التعليمية التي يصوغها صناع القرار لإعادة إنتاج نفس المنظومة بالتالي استقرارها على نمطها.

أمّا الثاني فقد تناول بالدرس اللاجئين السوريين في التعليم العالي من خلال دراسة عينات في كل من الأردن،[64] تركيا،[65] العراق[66] ولبنان.[67] هذه الدراسة تمعنت في الإمكانيات المتاحة للاجئين في الولوج إلى التعليم العالي من خلال دراسة الإطار العامّ لوضعيتهم في كلّ دولة والوقوف على الإشكالات والتحديات التي تعترضهم لكن في نفس

[63] https://bit.ly/2Cg9emE
[64] https://bit.ly/2ygHefW
[65] https://bit.ly/2Ce0L38
[66] https://bit.ly/2pTp2o1
[67] https://bit.ly/2CecoY2

السياق فإنّ اللاجئين السوريين قد طرحوا عديد الإشكالات على الدول المستضيفة ومنها لبنان وبالتالي ضرورة التعاطي مع هذه الإشكالات والاستجابة لها من خلال تبني الحلول الضروريّة التي بقيت معلقة في صراع السياسات المحليّة والسياسات الدوليّة[68] . من جهة أخرى فقد كان التعليم العالي في لبنان محور بحث تركز بالأساس على جودة التعليم العالي التي لم تحظ بالاهتمام الضروري من قبل صناع القرار وتأثير القضايا الملحّة الأخرى إلى جانب تضارب المصالح السياسيّة وتقاطعها مع المصالح الشخصيّة رغم ما يقدمّه التعليم العالي من خدمات، فرغم رفع الورقة البحثيّة للجانب الإيجابي في الموضوع وهي إيمان البعض من الطبقة السياسية في لبنان بضرورة تبنّي مشروع القانون المعروض على المجلس النيابي (2016) إلا أنها لم تتناول الأسباب السياسيّة الحقيقيّة التي تحول دون سعي صناع السياسة إلى تبني ما هو ضروري للفرد والمجتمع وانّ هؤلاء رهائن الطبقة السياسيّة الحاكمة فمركز البحث هو الجهاز القادر على تشخيص الأوضاع الحقيقيّة بطريقة علميّة وأكاديميّة وطريقة طرح الورقة للموضوع لم يتعد حدود الإشارة والنصيحة حيث تشير أرقام البنك الدّولي إلى أن ترتيب لبنان دوليا في مؤشّر الرأسمال البشري متدني جدّا وأن الحكومات المتعاقبة لا تعطي قيمة لمخرجات الجامعات اللبنانية أو لقطاع التعليم المهني.[69]

---

[68] https://bit.ly/2EnKLyu

[69] "تبخيس قيمة البشر: قوّة لبنان المهدورة" مقال صادر بالمجلة الالكترونية الأخبار بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2018 العدد 30 (تم الإطلاع على الموقع يوم 15 أكتوبر/تشرين الثاني 2018) https://bit.ly/2IX2lYt

ت-2- الأنشطة العلميّة:

لم يسجل للبرنامج سوى 04 أنشطة علميّة تمّ من خلالها تقديم الورقات البحثية ومناقشة محتواها من قبل طلبة الجامعة الأمريكية وهي:

- إدماج التعليم المهني في سياسات التعليم العمومية.[70]
- الدور المدني للجامعات العربية.[71]
- حدود وصول اللاجئين إلى منظومة التعليم في لبنان والعالم.[72]

5- برنامج "العدالة الاجتماعيّة والمدينة"

انطلق البرنامج البحثي سنة 2014 وهو يهدف إلى تناول مسائل العدالة الاجتماعية في إطار المدينة والتشبيك بين الباحثين، صناع السياسة ونشطاء المجتمع المدني في لبنان في اتجاه أن تصبح المدن اللبنانية الحضرية أكثر انفتاحا وعدالة.

يعتمد المشروع على مسارين للبحث، يتجه المسار الأول نحو كيفية استعادة الجمهور للفضاء العمومي المنتهك من قبل الخواصّ ويتجه الثاني نحو تشخيص أزمة الإسكان الميسّر.

أ- الإطار المشرف

- "منى فواز" مديرة المشروع وهي أستاذة بالجامعة الأمريكية ببيروت، لبنانية الجنسية.

[70] https://bit.ly/2QSTlXs
[71] https://www.youtube.com/watch?v=zVdZbFEqxQc&list=PL426A6D9D78D7EC02&index=9
[72] https://bit.ly/2QOizpN

- "دنيا سلامة" منسقة المشروع، متحصلة على الأستاذيّة في الهندسة الحضريّة من جامعة "الكيبيك" الكنديّة وهي لبنانية الجنسيّة.
- إيزابال سرحان" منسقة للمشروع، مهندسة معماريّة متخرّجة من الجامعة الأمريكية ببيروت.
- "Elisabetta Pietrostefani" باحثة، أستاذة مساعدة بمعهد لندت للعلوم الاقتصادية والسياسية وباحثة زائرة بالجامعة الأمريكيّة ببيروت وطالبة دكتوراه في التخطيط الحضري.
- "نبيل عبدو" باحث مستشار، متحصل على الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة "باريس دوفين" والإجازة في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية ببيروت، وفي نفس الوقت هو مستشار للسياسات في المنطمة الدولية "أوكسفام".
- "دزيري فغالي" باحثة ومستشارة قانونيّة، متحصلة على الإجازة في القانون من جامعة "سان جوزيف بلبنان" وهي محامية لبنانية.

ب- الأوراق البحثيّة

أصدر البرنامج ثلاث ورقات بحثية كالآتي:

- تناولت الورقة الأولى[73] وهي في شكل كتيب بياني حول إمكانيات إعادة تهيئة المناطق الحضريّة ببيروت وكيفيّة صياغتها وهي موجّهة أساسا إلى الدوائر الحكوميّة. اعتمدت الورقة على الرسومات البيانيّة والمخططات الممكن اعتمادها حتى تكون

[73] https://bit.ly/2IVXQ0s

حضاريّة وحديثة وتراعي العدالة الاجتماعية من خلال توفير الفضاءات العمومية التي يسعى القطاع الخاصّ إلى توظيفها لحسابه وتحقيق الأرباح على حساب المجتمع المحلّي.

- ركزت الورقة الثانية[74] على سياسات الإسكان الميسّر باعتبار أنّ السكن بالعاصمة بيروت يعتبر من المعضلات التي يعاني منها المجتمع البيروتي من غلاء وسوء استغلال في غياب القوانين المنصفة للمواطن وحقه في السكن.
- لا يمكن أن يتم تناول أي مشروع بحثي دون أن يكون للاجئين السوريين مجال فيه، حيث تناولت الورقة البحثية الثالثة[75] مكانة اللاجئين في المدينة الحضرية في لبنان وابراز دورهم في صياغة المدينة في لبنان من خلال النظر في الإطار العام المنظم للاجئين وقدرتهم على الإندماج في الوسط الحضري وما يجب أن يوفّر لهم مدينيّا.

ت- الأنشطة العلميّة

نظّم المعهد تسعة أنشطة علميّة انقسمت بين دارسة سياسات السكن من حيث الإطار القانوني، والمواطن والمناطق الحضاريّة.

لقد شكل موضوع السكن هاجس كل من يروم الاستقرار في بيروت باعتبار القوانين السارية المفعول حول تحرير الإيجار والضرائب الموظفة على الأملاك[76] التي ولّدت ارتفاعا في الأسعار

[74] https://bit.ly/2PBd4KQ
[75] https://bit.ly/2pGt433
[76] https://bit.ly/2CJ4I15

باعتبار استئثار الدولة بضرائب موظفة على المواطن بطريقة غير مباشرة فاقمت أزمة السكن وهو ما اعتبرته الورشات نضالا اجتماعيا من أجل العدالة.

من جهة أخرى فقد مثلت الفضاءات العمومية من أبرز المشاكل المدينية في لبنان خاصة في بيروت باعتبار ضعف المساحة أمام انفجار قطاع العقارات في المدينة حيث قلة المساحات العقارية ولد الحاجة إلى استغلال الفضاءات العمومية من أجل تخطيط مديني حضاري يراعي كل جوانب حياة الإنسان.

لقد اعتمدت الورشات العلمية في جانب كبير منها على المنهج المقارن من خلال اعتماد تجارب دول أخرى متقاربة مع وضعية لبنان سواء في مستوى التخطيط المديني أو التخطيط المديني من خلال الانقسامات الاجتماعية أي وضعية المجتمع البيروتي المنقسم طائفيّا وتأثير ذلك في التخطيط المديني أي التقسيم إلى أحياء مسيحية وأخرى شيعية وأخرى سنيّة.

6- برنامج "السياسات الطاقية والأمن في الشرق الأوسط"

انطلق العمل في البرنامج منذ سنة 2016، حيث شكلت السياسات الطاقية والطاقة البديلة بما فيها الطاقة النووية في الشرق الأوسط أحد أهمّ المحاور التي مثلت أساسا للنزاعات والمتغيرات في العلاقات الدولية، يسعى البرنامج إلى التركيز على جملة المتغيرات التي تساهم في رسم السياسات الطاقية ومدى تأثيرها على الأمن والسلم في المنطقة.

يهدف البرنامج من خلال جملة البحوث والأنشطة إلى:

- الوقوف على حدود العلاقة بين الطاقة مع التركيز أساسا على دور الطاقة النووية في صياغة السلم والأمن في الشرق الأوسط.
- دراسة ما هي الإمكانيات المتاحة لبعث مبادرات وبرامج طاقية قادرة على دفع التعاون بين بلدان الشرق الأوسط.
- تمكين صانعي السياسات من مخرجات البحوث لاسيما المتعلقة منها بالمشاكل الطاقية ومساهمتها في الوضع الاقتصادي.
- الترفيع في مستوى قيمة البحوث حول السياسات الطاقية.

أ- فريق العمل

نظرا لأهمية متطلبات تنفيذ المشروع فقد استند المعهد على إطار مشرف له من المستوى العلمي والدراية بالموضوع وله القدرة على الوصول إلى تحقيق أهداف البرنامج حيث يتكوّن فريق العمل من:

- الدكتور علي أحمد: مدير البرنامج، لبناني الجنسية، متحصل على الدكتوراه من جامعة كامبريدج البريطانية حول الطاقة النووية، قبل التحاقه بالجامعة الأمريكية ومعهد عصام فارس؛ عمل كباحث مشارك في جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية حول الطاقة والأمن الشامل في منطقة الشرق الأوسط مركزا على استشراف التوقعات حول الطاقة النووية بالمنطقة وتقديم المخرجات للديبلوماسية النووية في علاقة بالملف النووي الإيراني.

- جمال الصّغير: باحث مشارك؛ قبل التحاقه بالمعهد تقلد عددا من المناصب في كل من الأمم المتحدة والبنك العالمي وعدد من الشركات العابرة دوليا المتخصصة في البنى التحية، الطاقة، المياه والاقتصاد.

- بشير بسطاني: باحث مشارك، متخرج من المعهد التكنولوجي جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مستشار عدد من الشركات الخاصة العاملة في مجال البترول والطاقات المتجددة.

أ- مخرجات البرنامج

أ-1- الورقات البحثية

أنتج البرنامج عشرة ورقات بحثية كانت غالبيتها باللغة الانجليزية (5 ورقات بالإنجليزية / 4 ورقات باللغتين الانجليزية والعربية / ورقة وحيدة باللغة العربية).

الدكتور علي أحمد	11 ورقة بحثية	لبناني
Ryan Snyder	02 ورقات بحثية	أمريكي
Nadira Barkatullah	ورقة بحثية	أسترالية
سيدرة صلاحية	02 ورقات بحثية	لبنانية
رامي البيطار	ورقة بحثية	لبناني
فيليب شيت	ورقة بحثية	لبناني
Félicité Barrier	ورقة بحثية	فرنسية (ملحقة بوزارة الدفاع الفرنسية)
كريم جرجس	ورقة بحثية	مصري
جوي نصر	ورقة بحثية	لبنانية
علي البرجاوي	ورقة بحثية	لبناني
سارة نجم	ورقة بحثية	لبنانية
غالب فاعور	ورقة بحثية	لبناني
شادي عبد الله	ورقة بحثية	لبناني

تركزت الإشكاليات البحثية في الورقات على الطاقة النووية حيث تمّت دراسة الواقع الطاقي في منطقة الشرق الأوسط وفرص التعاون في المجال النووي خاصّة المتعلقة منها بإيران ومدى قدرتها على دفع التعاون بينها وبين جيرانها في منطقة الخليج العربي. درست عدد من الورقات مدى قدرة البرنامج متعدد الجنسيات لتخصيب اليورانيوم في المساهمة في استقرار المنطقة حيث يتولى البرنامج النووي تخصيب اليورانيوم ومنحه للدول المالكة لبرامج الطاقة النووية من أجل ضمان استعمالاته السلمية بالتالي المساهمة في استقرار المنطقة وتجنب النزاعات التي لها انعكاس سلبي على الأمن والسلم الدوليين. من جهة أخرى فقد كانت الطاقة البديلة أو المتجددة مواضيع بعض الورقات التي أبرزت قيمتها المضافة وانعكاساتها على الاقتصاديات المحلية والإقليمية لاسيما في المملكة العربية السعودية.

وفي نفس السياق اهتمت بعض الورقات بالشأن الطاقي في لبنان الذي يعتبر من المعضلات، بحكم عدم قدرتها على الاستجابة للطلب المحلي، حيث قدمت الورقات جملة من الدراسات تراوحت بين الوضع الراهن والمأمول وكيفية الخروج من هذا المأزق.

لكن كان الاهتمام والتركيز الأكبر في علاقة بالبرنامج النووي الإيراني ومحافظته على الصبغة السلمية ومدى مساهمته في بناء الثقة مع دول الجوار بالتالي المساهمة في استقرار والأمن بمفهومه الشامل بالمنطقة.

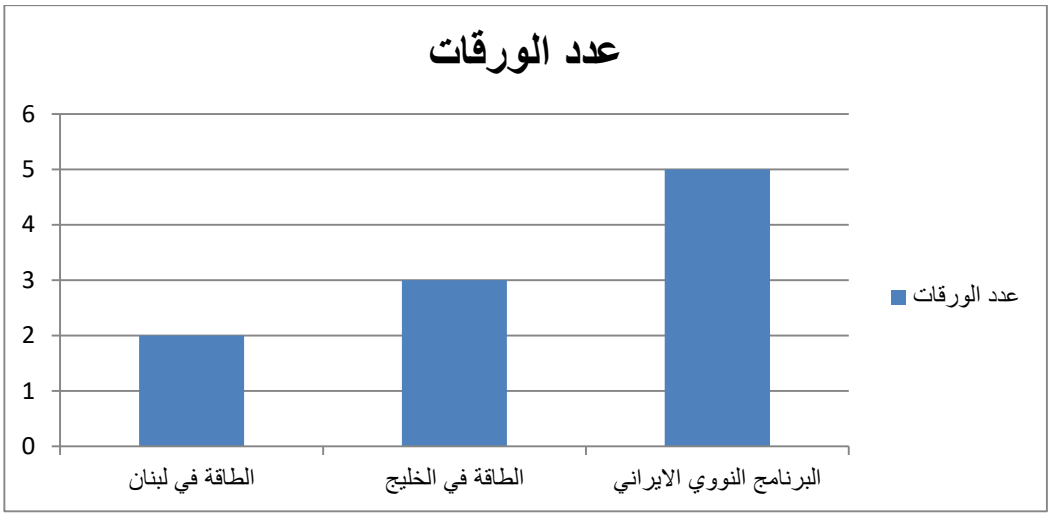

في نفس السياق فقد لاقى عدد من الورقات الرواج والمتابعة، حيث أنها نشرت في عدد من المواقع العلمية البحثية الدولية وهي:

- Energy Strategy Review (ELSEVIER) وهي مجلة علمية متخصصة في الطاقة والورقة البحثية حول: Current status and emerging trends in financing nuclear power projects.[77]
- محرك البحث العلمي Taylor & Francis online [78] والورقة البحثية: Iran and multinational enrichment in the Middle East وتم الإطلاع عليه من قبل 384 متابعا وتمت إعادة نشره في محركات بحث علمية أخرى على غرار Scopus،[79] والـ Web of Science [80]

[77] https://bit.ly/2NrIYHJ
[78] https://bit.ly/2NmMSSl
[79] https://bit.ly/2OILHBg
[80] https://bit.ly/2y2v5Lm

أ-2- أنشطة البرنامج

قدّم البرنامج أربع أنشطة بالنظر إلى حداثة البرنامج والتي كانت باللغة الانجليزية، دارت محاورها حول السياسات الطاقية في الشرق الأوسط والوقوف على العلاقة بين الأفكار المجتمعية وصانعي السياسات سواء من خلال مؤسسات الدولة أو مساهمة المجتمع، من جهة أخرى مثلت الطاقة النووية أهمّ محاور الأنشطة (تقديم كتاب، نقاش أو ندوات) باعتبارها المتغيّر الأساسي في علاقة بالأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من خلال تناول الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي والذي يمثل أهم المحاور الأساسية اليوم التي من شأنها أن تحدث تغيير على مستوى العلاقات الدولية لاسيما في ظلّ تغيّر السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

يمثّل الشرق الأوسط اليوم أكثر مناطق النزاع في العالم، وهو ما استدعى اهتمام المعهد وتوجهه نحو تخصيص برنامج بحثي منذ سنة 2016، خاصة مسألة تحديد موازين القوى بين القوى الإقليمية والدولية لكن ورغم هذه الأهمية إلا أنّه ومن خلال رصد مدى متابعة مخرجات المعهد السمعية البصرية[81] لهذا البرنامج فإنّها لم تكن بقدر كبير كما يبينه الرسم البياني التالي، لكن كانت المسألة الطاقية في لبنان لها الأهمية الأكبر في المتابعة باعتبار الاهتمام المحلي، حيث تشكل المسألة من أكبر المعضلات التي تعيشها لبنان في مسألة إنتاج الطاقة الكهربائية.[82]

[81] بالاعتماد على موقع اليوتوب و soundcloud.
[82] https://bit.ly/2PioIdk

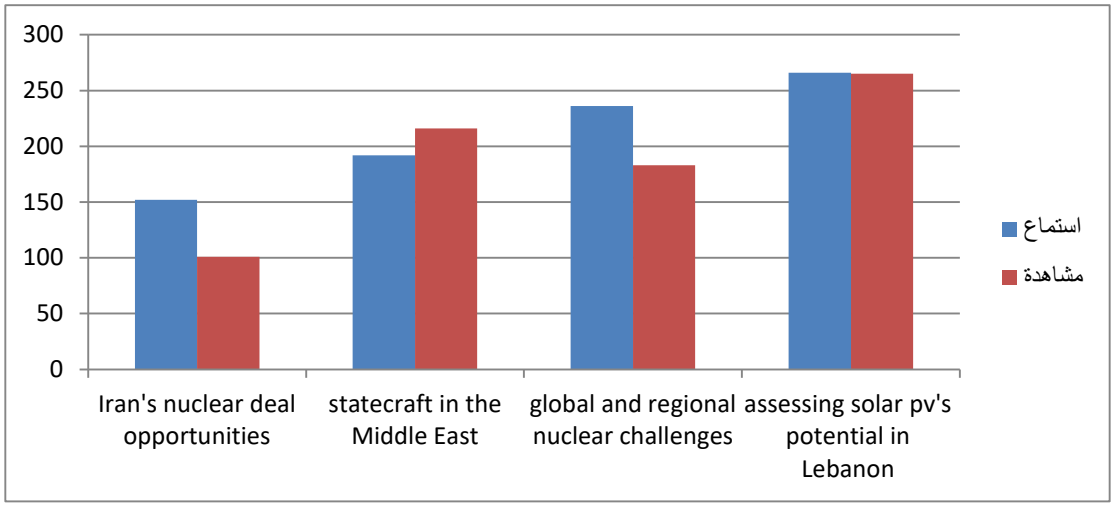

ب- التشبيك

رغم تعويل المعهد في غالبية المشروع على أساتذة وطلبة الجامعة الأمريكية إلا أنه كانت هنالك مساهمات من بعض الجامعات ومراكز البحوث الغربية والعربية وكان لمركز أبحاث الخليج[83] المساهمة الأكبر حيث تولى نشر كتاب صادر عن المعهد.[84] أما محليا فقد سجلت مشاركة معهد البحوث الوطنية اللبناني[85] في إطار تحقيق أهداف المعهد المتمثلة أساسا في الشراكات مع صانعي القرار.

7- برنامج "اللاجئون والسياسات في العالم العربي"[86]

لقد شكلت مسألة اللاجئين أحد المحاور الهامّة في الوطن العربي بالنظر إلى الأزمات والحروب سواء الداخلية والإقليمية وما أنتجته من تشرد عدد كبير من اللاجئين خارج بلدانهم وآخرين داخلها خاصّة الأزمة السورية التي خلّفت عددا كبيرا من اللاجئين، الذين كان لهم تأثير كبير

83 www.grc.net
84 https://bit.ly/2PdB3ja
85 https://bit.ly/2C05bdR
86 https://bit.ly/2y44uxC

على الدول المستقبلة لهم، وهو ما دعا المعهد إلى اعتماد برنامج بحثي بداية من سنة 2014 يتناول هذه التأثيرات، واقعها والمقترحات الممكنة.

انطلق المشروع منذ سنة 2008 من خلال دراسة حالة اللاجئين الفلسطينيين[87] سواء في لبنان أو في الدول العربية الأخرى، لكن ومنذ سنة 2014 تمّ توسيع البرنامج تزامنا مع تطوّر الأحداث في الشرق الأوسط لاسيما في سوريا والعراق مع ظهور النزاعات التي خلفت عددا كبيرا من اللاجئين والمهجرين داخليا الأمر الذي طرح عديد التحديات على السياسات العمومية لدول الإقامة على المستوى الحوكمة والصحّة والأمن (في مفهومه الشامل).

طرحت الأزمة السورية وما أنتجته من حركة مهجّرين ولاجئين كان له الأثر على لبنان وبقية دول الجوار وهو ما دعا المعهد إلى إعادة البحث رغم اشتغاله في مجال اللاجئين الفلسطينيين وذلك من أجل إعادة فهم الإطار العام ومنه فهم أكبر للتحديات التي تعترض دول الإقامة خاصّة فيما يمكن أن تحدثه الهجرة من تغيّرات فيها على المدى القريب والمدى البعيد بالتالي استشراف الأوضاع من خلال مقاربة سياسية وإنسانية.

يهدف البرنامج إلى جمع المعلومات الضرورية لتدعيم البحوث العلمية حول اللاجئين سواء منهم في العراق، سوريا، فلسطين أو آخرين وتسخيرها من أجل تحقيق حوار بناء في علاقة باللاجئين وصناع السياسات في الجهة، إلى جانب إثراء الحوار والتفكير لدى الطلبة، المسئولين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في الشرق الأوسط.

[87] https://bit.ly/2OGSNX0

يعتمد البرنامج على الورشات العلمية، البحوث، الحوارات بين الباحثين وصناع السياسات العامة، القيام بمشاريع بحثية من خلال الشراكات مع المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية.

تجدر الإشارة أنّ المشروع الأوّلي في هذا البرنامج يعنى باللاجئين الفلسطينيين لاستشراف التحديات التي تواجه السياسات العامّة والحوكمة (على مستوى الصحة، الأمن الرقابة) في كل من لبنان، الأردن، سوريا، الضفة الغربية وغزة باعتبار أنّ هذه التجارب يمكن أن يستخلص منها ما يساعدهم على فهم أكبر للظواهر على المستوى الاجتماعي، السياسي والاقتصادي.

أ- الإطار المشرف

- "يارا مراد" لبنانية منسقة المشروع، متحصلة على الماجستير في السياسات الصحّية من الجامعة الأمريكية ببيروت، في نفس الوقت هي باحثة مشاركة في قسم السياسات الصحية بالجامعة الأمريكية ببيروت.
- "راوية خذر" لبنانية منسقة في المشروع، متحصلة على الماجستير في السياسات الصحية من الجامعة الأمريكية ببيروت.
- "ميساء بارود" لبنانية باحثة، متحصلة على الماجستير في الميكروبيولوجيا والماجستير في السياسات الصحية من الجامعة الأمريكية ببيروت.
- "ياسمين فرحات" لبنانية باحثة، متحصله على الماجستير في سياسات التخطيط الحضري بالجامعة الأمريكية ببيروت.

- "أصيل جمّال" لبنانية باحثة مساعدة، متحصله على الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية اللبنانية.
- "وطفة نجدي" لبنانية منسقة مشروع، متحصلة على الماجستير في الهندسة المعمارية من جامعة الفنون بلبنان وعلى الماجستير في سياسات التخطيط الحضري من الجامعة الامريكية بلبنان.

ب- برنامج "السياسات والإدارة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين"[88]

تمّ اعتماد البرنامج من سنة 2008 إلى سنة 2013 وذلك بالتعاون والتنسيق مع "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" حيث شمل البرنامج مناطق تدخل الهيئة الأممية للاجئين[89] وهي لبنان، الأردن سوريا، قطاع غزة والضفة الغربية. حيث توفّر الأنروا للمعهد الإحصائيات وتسهل لهم البحوث الميدانية في مختلف المجالات.

ب-1 مخرجات البرنامج

ب-1-1 البحوث وورقات العمل

ارتكزت البحوث وورقات العمل على البحث الميداني من أجل تقديم فهم جديد للديناميات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية ذات العلاقة بالدولة المضيفة، إلى جانب الدينامية القانونية بين القانون المحلي للدول والقانون الدولي العام والإنساني.

[88] https://bit.ly/2OGSNX0
[89] https://bit.ly/2C0GqhC

شكّل وجود لاجئين فلسطينيين بلبنان معضلة كبيرة للسلطات اللبنانية وتطرح عديد التحديات على العلاقات داخل المخيمات من جهة وعلى علاقة اللاجئين الفلسطينيين بمحيطهم خارج المخيمات من جهة أخرى.

اعتمدت الورقات البحثية بالأساس على التجارب التي عاشها موظفو الإغاثة التابعة للأمم المتحدة خلال فترة عملهم كمسئولين أمميين في مخيمات اللاجئين ومن خلالها الاستفادة من هذه التجارب وتقديم خلاصتها في الورقات البحثية التي توضع على ذمة الطلاب وصانعي السياسات في لبنان، وفي سياق آخر فإن البحوث تقدّم بدورها التوصيات للحكومات المحلية فيما يتعلّق بكيفية صياغة السياسات العمومية تجاه اللاجئين وكذلك الشأن لهيئات الإغاثة الأممية فيما يتعلق بما يجب أن تعمل على توفيره مستقبلا للاجئين.

تناولت البحوث بالأساس قضايا الصحّة والتعليم، حيث تعاملت مع موضوع البحث ليس كشيء[90] وجبت دراسته في إطاره وأبعاده الزمانية والمكانية بكل تجريد ثم تنزيله في إطاره العملي قصد الخروج بحلول عملية قادرة على تغيير الواقع أو على الأقل تخفيف وطأة الإبعاد وسوء الاستقبال بدعوى المحافظة على الهوية الفلسطينية. بل إن العوائق العلائقية بين المخيمات والبلدان المستقبلة لها هي التي مثلت إشكاليات البحث؛ فإلى جانب الديناميات الداخلية لمجتمع اللاجئين فإن إشكالية الاندماج مع المحيط الخارجي للمخيمات كانت محورا للبحوث لاسيما في مسألة التشغيل بين القوانين المحلية والدولية، حيث أثبتت البحوث

[90] بالمعنى النظري لبورغر وروكمان، ورد في: روث والاس، آليسون وولف، *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية*، ترجمة الدكتور محمد عبد الكريم الحوراني، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2010، ص 463.

صعوبة ذلك في المحيط اللبناني وفق مقاربة الهويات بين الوافد والمحلي. إلا أنّ هذه البحوث ولئن قدّمت من خلال تجارب المسئولين ألأمميين أبرز الإشكاليات لاسيما منها مسألة السيادة الوطنية، إلا أنها لم تتقصّ الإشكالية الحقيقية التي يمثلها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وهي التوازن الديمغرافي في ظلّ مجتمع طائفي ومدى خوف صانعي السياسة اللبنانية من عواقب هذا التغيير ولم يطرح سؤال هل أنّ الغاية الحقيقية من غلق المساحات المجتمعية أمامهم هو من باب الخوف على الهوية الفلسطينية التي تناضل من أجل العودة أو الخوف من المتغيرات التي قد يحدثها الاندماج النوعي في لبنان.

رغم توجيه عدد من مستويات البحث إلى صانعي القرار في الداخل اللبناني إلا أنّ جلّها موجه إلى الهيئات الأممية لإغاثة اللاجئين من أجل الوقوف أكثر على الحاجيات والتحديات وكيفية مواجهتها، وبالتالي فإنّ البحوث لم تعمل على محاولة صياغة مخرجات فعالة بين مجتمع اللاجئين، الحكومة المحلية والوطنية، الباحثين، المجتمع المدني المحلي والدولي وهيئات الإغاثة الدولية من خلال مقاربة تشاركية يمكن من خلالها بلورة حلول قادرة على الاستجابة للمتطلبات. من جهة أخرى فإنّ البحوث لم تتناول كذلك الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى اللجوء ولم تتطرق إلى فاعلية مخرجات مجلس الأمن من قرارات لم تتمكن من تطبيقها على أرض الواقع وهو ما جعل مسألة اللاجئين الفلسطينيين بمثابة الأزمة المتواصلة بمواصلة احتلال بلادهم، بالتالي فإنّ البحوث أتت لمعالجة مشاكل وتحديات أزمة اللاجئين كواقع مستمرّ، حيث، حينما تتوجه التوصيات نحو حكومات دول اللجوء ومنظمات الإغاثة من أجل توفير الحلول العمليّة هو في حدّ ذاته مساعدة على التوطين وتعبير على عجز القانون الدولي

العام من خلال المنتظم ألأممي على الإيفاء بتعهداته القانونية الملزمة. فقد تناول "كارين أبو زيد" على سبيل المثال في ورقة عمل تحت عنوان "على الدول المضيفة للاجئين احترام القوانين الدولية ومعاملتهم بسياسات خاصة تميّزهم لا تعزلهم"[91] هذا الإصرار على ضرورة احترام القوانين الدولية من قبل الدول المضيفة يدفعنا للتساؤل عن مصداقية الدّعوة إلى تناول هذا الموضوع ومدى أهمّيته في العلاقات الدّولية لاسيما في المنطقة التي تشهد تواصل النزاع حيث توجّهت الورقة إلى تحميل المسؤوليّة للدول المضيفة على غرار لبنان وضرورة تبنّي خطط طويلة الأمد بخصوص سياساتها تجاه اللاجئين مع استدراك صعوبة التوصل إلى تسوية نهائية. إنّ الاشتغال على ضرورة إعادة النظر في الهندسة المجتمعية والحضرية لمخيّمات اللاجئين وعلاقاتها بالدولة المضيفة ومن خلال الورقات البحثيّة يبرز اهتمام المعهد بذلك في علاقة بالوضع الدولي العام خاصّة على مستوى قضية اللاجئين الفلسطينيين

تجدر الإشارة أنّ ورقات البحث لم تجد أيّ صدى لدى الباحثين والمتابعين حيث لم يتمّ نشرها إلا في موقع "الدليل المدني"[92] وهو موقع الكتروني يسعى إلى نشر أكبر عدد من المعلومات حول المجتمع المدني اللبناني وفي نفس الوقت موجهة للمجتمع المدني اللبناني.

ب-1-2- الأنشطة

في نفس اتجاه الورقات البحثية توجهت الأنشطة الحوارية والمحاضرات إلى اعتماد نفس المقاربة.

---

[91] عنوان ورقة العمل باللغة الانجليزية مختلف عن الورقة باللغة العربية، «Host countries must respect international law and govern palestinian refugee camps as distinct but not isolated » حيث تم حذف "على الدول المضيفة **احترام القوانين الدولية**..." https://bit.ly/2RuSbCq و https://bit.ly/2PjFIjF .

[92] https://bit.ly/2E6o8yq

لقد مثلت مشاركة المسؤولين الدوليين لاسيما الذين عملوا في منظمة الأمم المتّحدة في الندوات والحوارات والمحاضرات جانبا مهمّا في فهم التوجه العام للبرنامج البحثي للمعهد، الذي توجّه نحو إثبات أنّ توطين اللاجئين الفلسطينيين هو من المهام الواجب معالجتها بشتّى الطرق خاصّة مع اعتبار أنّ حركة المجتمعات بطيئة فإنّ المسألة تتطلب كثيرا من الوقت دون وضع مسألة العودة في مجال البحوث كحقّ أساسي. شارك في الندوات عدد كبير من الباحثين ومن الهيئات الأممية عكس مشاركة عدد قليل من دوائر القرار الفلسطينية والمراكز الفلسطينية والمسئولين اللبنانيين كما يبينه الرسم البياني التالي:

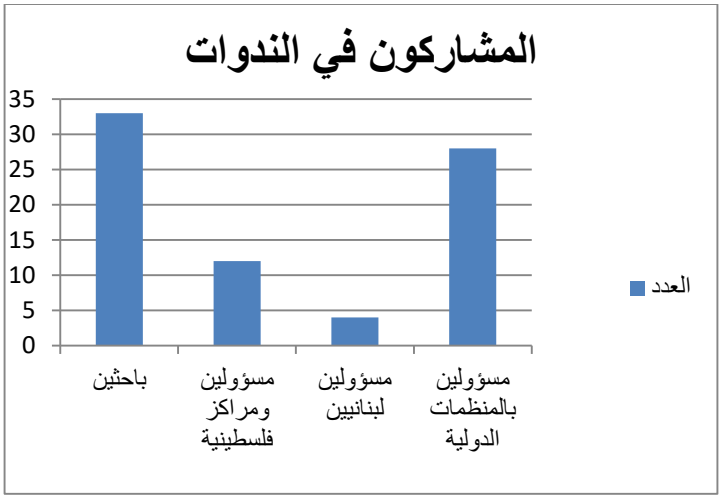

أما على مستوى الباحثين فإنّ أغلب المشاركين ينتمون إلى الجامعات ومراكز البحوث الغربية مقابل عدد قليل لمراكز البحث العربية وغياب تامّ للجامعات العربية وهو يبرز توجّه المعهد أو التزامه بسياسات الجامعة الأمريكية التي لا تنفتح على الجامعات العربية ومراكز البحث العربية إلا لجمع أكبر ما يمكن من المعلومات أو استغلال أعمالهم البحثية في بلدانهم كما يبينه الرسم البياني التالي:

هويات المراكز البحثية

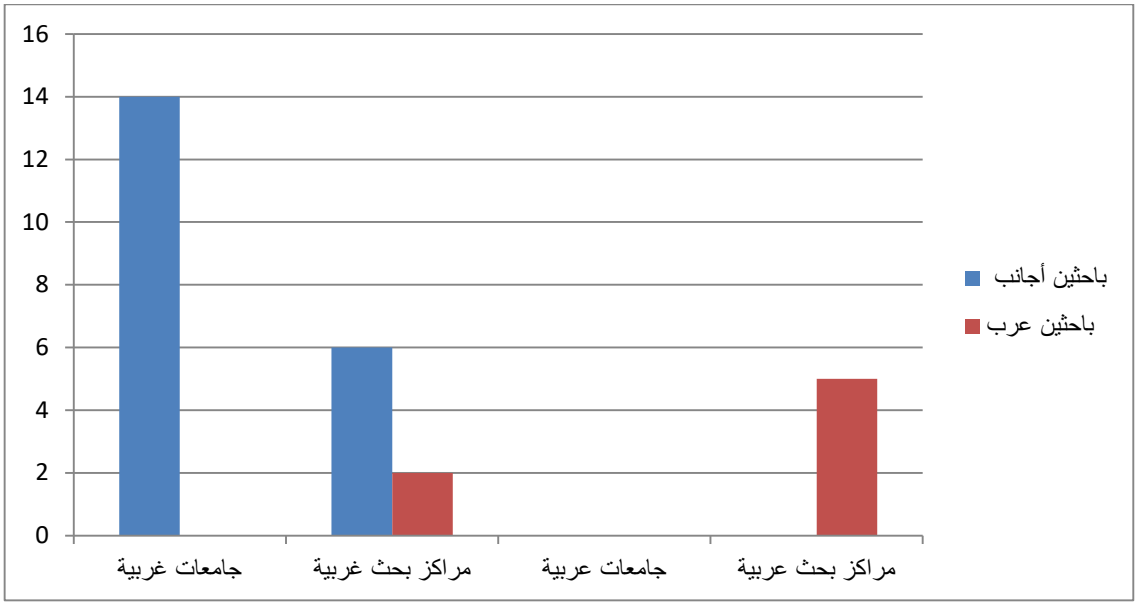

ب-2- التشبيك والتأثير

لقد اعتمد المعهد لتنفيذ البرنامج على المنظمات الدولية لاسيما هيئات الأمم المتحدة باعتبارها تتحمل الجانب التنفيذي في إدارة أزمة اللاجئين، لكن من جهة أخرى فإنّ الجامعات ومراكز البحث الغربية كان لها كذلك حضور لافت لتناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين أمام غياب كلي للجامعات العربية كما بينته الرسوم البيانيّة أعلاه. لعلّ مشاركة آنفي الذكر تندرج في إطار حشد دعم دولي خلف القضية الفلسطينية لكن مخرجات البرنامج الجزئي انصبّت نحو الترويج للقبول بالواقع أمام تفاقم أزمات ومشاكل اللاجئين الفلسطينيين على الأقل في لبنان حيث لم تساهم البحوث في تحسين وضعيتهم مقابل تواصل تأزّمها ولعلّ التقارير البحثية والدراسات الكمية أثبتت ذلك حيث تبيّن دراسة أجراها الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع

مفوضية اللاجئين بالأمم المتحدة أنّ نسبة عطالة اليد العاملة للاجئين الفلسطينية قد تفاقمت وأنّ القوانين اللبنانية ساهمت في مزيد انغلاق سوق الشغل أمامهم.[93]

أمام تواصل أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فتحت ساحة النزاع في سوريا باب اللجوء إلى لبنان كأحد الدّول التّي قصدها السوريون وهو ما حدا بالمعهد إلى توسيع البرنامج ليشمل البحث اللاجئين السوريين باعتبار أنّ لبنان كأحد دول الجوار محدودة الموارد إلى جانب اختلاف نوعية اللاجئين خاصّة من النواحي الأمنية.

ت- اللاجئون السوريون في لبنان[94]

شكلت أزمة اللاجئين السوريين تحدّ جديد للبنان أمام عدم قدرتها على مواجهة أزمة اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما جعل معهد فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية يفتح مجالا بحثيا موازيا للبرنامج البحثي حول الفلسطينيين ومواصلا في نفس التوجه يتناول وضعية اللاجئين السوريين.

ت-1- ورقات عمل البرنامج

انحصرت الورقات البحثية في معظمها حول دراسة أوضاع اللاجئين السوريين، وتجاوزت بالتالي مسألة اللاجئين الفلسطينيين رغم تناول إحدى الورقات موضوع العلاقة بين الإدارة المحلية للمخيمات والسلطة المحلية في والمركزية في لبنان؛ ولئن كان الموضوع يتعلق بالفلسطينيين إلا أنّ الهدف الأساسي من البحث هو دراسة الإطار العام المنظم للعلاقات وتحديد الفرق

---

[93] https://bit.ly/20jg9wM

[94] هو ليس عنوان البرنامج البحثي وإنما يمثل الجزء الثاني من البرنامج منذ سنة 2014 في إطار توسعة مجال البحث.

بين تجمعات اللاجئين ومخيمات اللاجئين وعلاقتهم بالسلطة المحلية والسلطة المركزية وهو ذات محور البحث الذي تمّ تناوله لاحقا بمناسبة دراسة وضع اللاجئين السوريين.

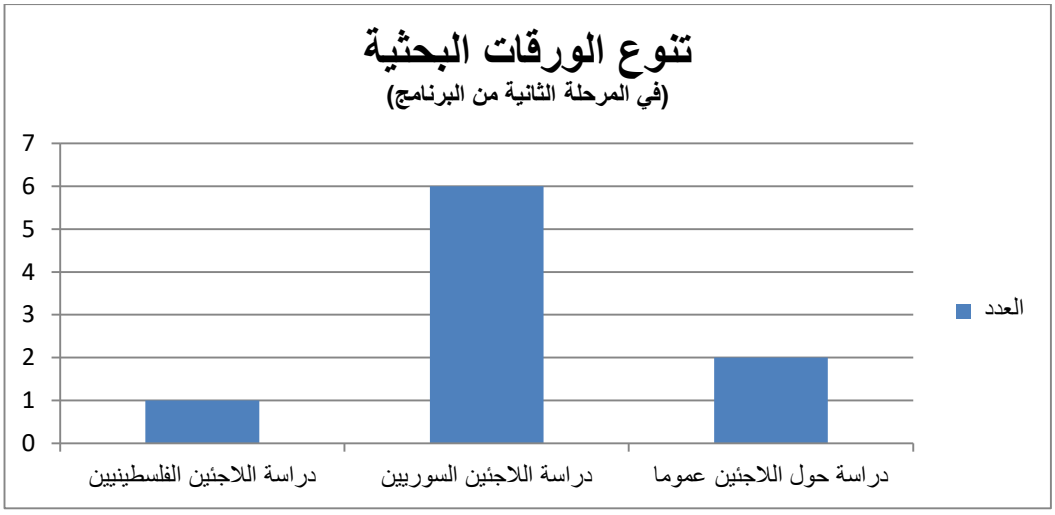

لقد ركزت الورقات البحثية على ثلاثة محاور أساسية:

الأول متعلق بوضعية اللاجئين السوريين والإطار العام لوجودهم في لبنان حيث تناولت الأوضاع الصحيّة، الاجتماعية والاقتصادية التي اعتبرتها إلى حدّ بعيد كارثيّة والتي لا تستجيب إلى الحدّ الأدنى المقبول. في نفس السياق فإنّ اللاجئين السوريين قد يمثّلون قوّة اقتصادية[95] محتملة لو تمكنت البرامج الدولية للإغاثة من تطوير مهاراتهم المعرفية والحرفية ومدى قدرة الاقتصاد اللبناني على استيعاب ذلك. هذا إلى جانب تناول المعادلة الواقعيّة الصعبة التي يعيشها اللاجئون والمتمثّلة إما في المغادرة أو الاستغلال[96] بالتزامن مع علاقة مضطربة بين اللاجئين والمجتمع المضيف وما أنتجه من عداء مجتمعي تجاههم أمام الصعوبات التي يلاقونها خاصّة في مستوى توفير السكن الذي ولّد حالات كثيرة من التشرّد.[97]

[95] https://bit.ly/2RzKR8G
[96] https://bit.ly/2y7iSF5
[97] https://bit.ly/2Pjkwdl

الثاني متعلق بوضعيّة اللاجئ القانونية في لبنان أمام الهشاشة القانونية في علاقة بالقانون الدولي العام والقانون المحلّي إلى جانب ديناميات الحوكمة والتنظيم السياسي والإداري في لبنان[98] وإطاره التاريخي في إشارة إلى الوجود السياسي والعسكري السوري لعقود في لبنان وتأثيره على البنية السياسية والقانونية بالتالي ربط العلاقة بين اللاجئين السوريين والسلطة الرسميّة التي لم تحسن التعامل معهم؛ حيث اتجهت بعض الورقات إلى الوقوف على فشل الدولة في إدارة ملف اللاجئين رغم التجربة السابقة والمتواصلة مع اللاجئين الفلسطينيين حيث أنّها لم تستفد من هذه التجارب والتي تعود أسبابه إلى الوضع السياسي الهشّ والبنية الإدارية للدولة التي لا تستقيم والأوضاع الراهنة.

كما تناولت بالدرس الإمكانيات المتاحة للاستجابة إلى المتطلبات الملحّة للاجئين من خلال التوجّه أكثر نحو اللامركزية الإدارية كأحد الحلول المساعدة على مواجهة الأزمة من خلال تمكين السّلطة المحليّة من إدارة الملف وفسح المجال لها للتعاون مع الهيئات الدولية،[99] لكن من جهة أخرى ومن خلال ورقة بحث أخرى حول الخدمات المحليّة[100] رأت أنّ إدارة الأزمة لا يمكن مجابهتها إلا من خلال السلطة المركزيّة، هذا الاختلاف في الآراء لم يغيّر من الواقع شيئا باعتبار تواصل أزمة اللاجئين السوريين في لبنان بل تعمّق الأزمة أكثر أمام تباين وجهات النظر بين السلطات اللبنانية ومسئولي الأمم المتحدة.[101]

---

[98] https://bit.ly/2E72Kcg
[99] https://bit.ly/2C3OVJ5
[100] https://bit.ly/2E72Kcg
[101] مقال صادر بتاريخ 2018/06/09 بالموقع الالكتروني "سبوتنيك عربي" تحت عنوان "أزمة بين لبنان والأمم المتحدة عنوانها اللاجئون السوريون" (تمت زيارة الموقع يوم 05 أكتوبر/تشرين الأول 2018). https://bit.ly/2QDU8LJ

الثالث تناول بالأساس إدارة أزمة اللاجئين في إطار دولي ومدى تأثيره على الشأن المحلي اللبناني لاسيما في موضوع اللاجئين السوريين الذي يطرح العلاقة بين إدارة الصّراع في سوريا وتأثيره على الوضع اللبناني خاصّة على المستوى السياسي وضرورة التوجه نحو إرساء برامج متوسّطة المدى وبعيدة المدى بمشاركة دوليّة، حيث تقرّ الأوراق أنّ مسألة اللاجئين لن تكون عرضية وستستمرّ في الزمن أمام تواصل الأزمة السوريّة.[102]

ت-2- الأنشطة

نظّم المعهد 17 موعدا بين حوارات ومحاضرات وندوات كانت 99% منها بالانجليزية وواحدة فقط باللغة العربية، حيث تناولت بالدّرس ثلاثة محاور أساسية:

الأولى أتت لتتناول الأطر العامّة المتعلّقة بمحيط اللجوء - في علاقة غير مباشرة- من بنى تحتية للدولة المستضيفة لاسيما لبنان وكيفية تهيئة الإطار المديني لتوفير فضاء أفضل للعيش لكل التجمّعات أي السياسات العامة المتعلقة بالتخطيط المديني[103] ، ومن جهة أخرى موضوع المساءلة (accountability) في إدارة الشأن العام المحلّي والتي سيكون لها انعكاس على حسن إدارة الأزمات[104] بالتالي فإنّ الوضع اللبناني كان في صميم المقاربة البحثية التي حاولت أن تتعرّض للداخل اللبناني من خلال طريقة إدارة أزمة اللاجئين الفلسطينيين لعقود ثمّ أزمة اللاجئين السوريين.

[102] https://bit.ly/2QBpgvb
[103] https://bit.ly/2y755hU
[104] https://bit.ly/2zYVnQc

الثانية شملت موضوع اللاجئين السوريين بطريقة مباشرة حيث تمّ التعرّض إلى تأثير ذلك على الوضع اللبناني سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث مكنت الندوات من الوقوف على المواقف الحكوميّة من هذه الوضعية وفي علاقة بالسياسات الخارجية للبنان من خلال استضافة مسئولين حكوميين لتقديم وجهة نظرهم من الملف وكيفية إدارته والذي بيّن عمق الأزمة بين الاعتراف الأممي بالسوريين في لبنان كلاجئين ورفض الحكومة اللبنانية ذلك من خلال اعتماد وصف رسمي لهم بالمهجّرين، وفي نفس الإطار مواجهته بمواقف المبعوثة الأممية للبنان (الخاصة باللاجئين) وإبراز رؤيتها التي لا تتوافق مع الطرف الحكومي.[105] هذه الندوة/المناظرة عملت على إبراز التخوّفات الحكومية والتي في حقيقة الأمر تؤكّد على هشاشة البنية السياسية للنظام اللبناني الذي وجّه اتّهامات للأمم المتحّدة بالعمل على تعطيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بتعلة ضرورة أن يتمّ ذلك تحت رعاية أمميّة مقابل محاولات السلطة اللبنانية التشجيع على العودة من خلال تبني القوانين الضرورية لذلك لكن ذلك أبرز سوء إدارة الأزمة من قبلها وتأثير التوازنات السياسية في الداخل اللبناني على السياسات الخارجية اللبنانية في علاقة بالملف السّوري الذي لازال مؤثرا فيها.

من جهة أخرى تمّ تناول موضوع اللاجئين السوريين في الغرب حيث سعت الندوة إلى إبراز جانب آخر من التعامل معهم في أطر ونظم سياسية ديمقراطية تعتمد على الشفافية والمحاسبة كقوام للتعايش السياسي،

[105] https://bit.ly/2C3C8X1

الثالثة شملت اللاجئين الفلسطينيين وعمل الهيئات الأممية تحت وطأة الاحتلال، حيث واصل المشروع في تناول المشاغل الرئيسية المتواصلة والمتعلقة بهم في لبنان. في نفس الوقت فقد تمّ تناول وضعية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والذين اضطروا إلى اللجوء مجددا في لبنان لكن دونما التعرّض إلى أصل القضية وهي الاحتلال الإسرائيلي وعدم قدرة الشرعية الدولية على بسط نفوذها أمام تعنّت الكيان الصهيوني.

عموما تجدر الإشارة إلى أنّ التفاعل مع الندوات كان ملفتا للنظر، حيث كلما تعلّقت الندوات باللاجئين السوريين ارتفع عدد المتابعين مقابل تقلص العدد بصفة ملفتة كلما تعلّق باللاجئين الفلسطينيين. لعل هذا التباين في التفاعل يفسّر من خلال آنيّة وأهميّة الموضوع السّوري وتأثيره في التوازنات الدّولية اليوم التي تقوم أساسا على متغيّرين أساسيين الأول ديني والثاني اقتصادي، ومن خلال ديناميّة التسطيح (banalisation) التي عرفتها القضية الفلسطينية والفتور الذي أصبحت تواجه به أمام استدامة الأزمة وغياب فعل عربي قادر على التغيير.

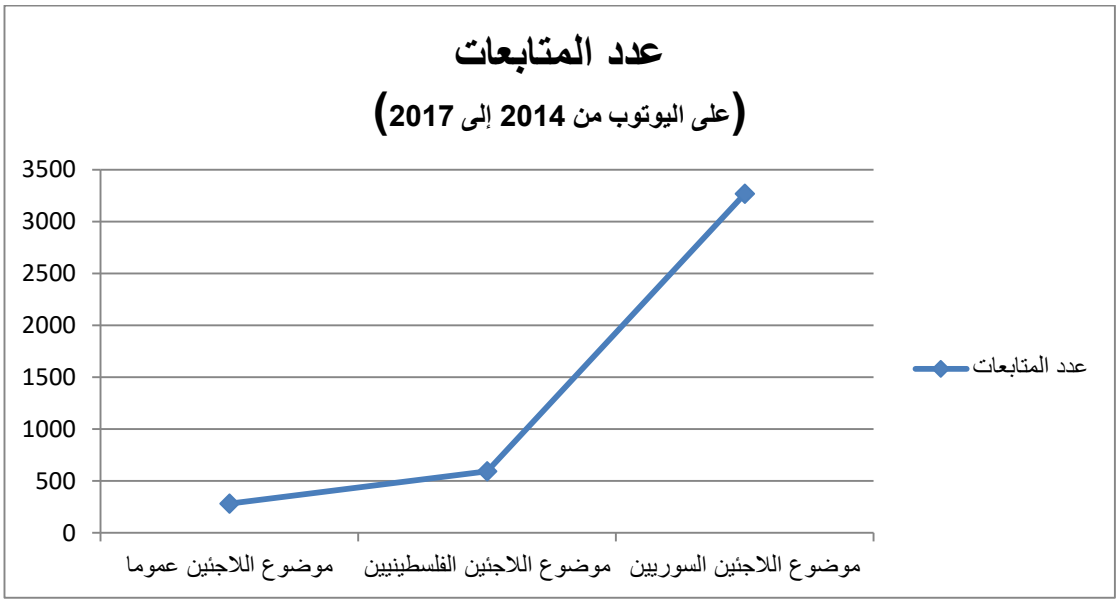

عموما فإنّ برنامج اللاجئين مقابل السياسات العمومية قد أبرز أنّ التفاعل مع المجال البحثي الذي يقدّمه المعهد غير جدّي باعتبار تواصل الأزمة بل أنّها تعمّقت لاختلال التوازن السياسي اللبناني والتوازنات الدّولية تجاه عدد من القضايا لاسيما منها الأزمة السوريّة التي أثّرت سلبا على الداخل اللبناني ولعلّ السياق التاريخي له الأثر البالغ خاصّة وأنّ الوجود السوري في لبنان الذي دام لثلاث عقود.

رغم عمق الأزمة الفلسطينيّة واللاجئين الفلسطينيين لسبعة عقود متتالية وانطلاق البرنامج البحثي منذ سنة 2008 إلا أنّ السياق العام الدولي والمحلي قد أثّر مباشرة على المجال البحثي في المعهد الذي ركّز أكثر على الأزمة السوريّة التي لم تكمل عقدها الأول وانطلاق تناولها بحثيا من سنة 2014 إلى سنة 2018.

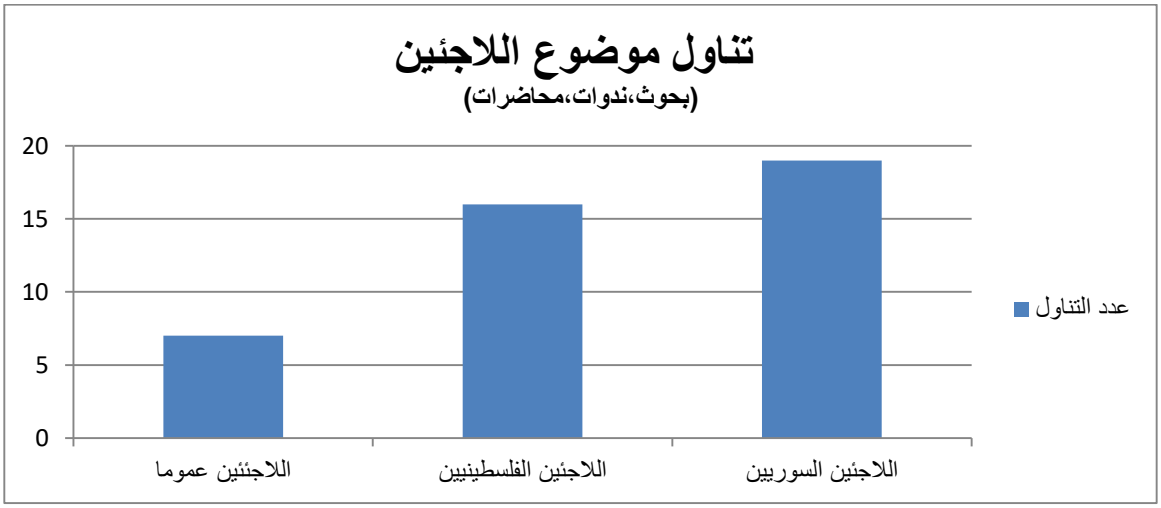

III- الأولويات والسياقات

هل يمكن اعتبار مراكز الفكر أو بنوك التفكير أو خزانات التفكير سندا للحكومات ومساعدة على صنع السياسات العامّة في إطار الحكم الرشيد؟

انطلاقا من هذا التساؤل الذي يعبّر على إشكالية دور مراكز الفكر في دعم صناع السياسة من خلال التشخيص العلمي للواقع، وبالتالي توفير جملة من المقترحات والسيناريوهات الممكنة تمثل حلولا لصناع السياسة المخيّرين بإتباع أحدها من أجل تحقيق أهداف تنصبّ في إطار الدّولة أي المصلحة العامّة على اعتبار أنهم (أي صناع السياسة) منتخبون لإدارة شأن الدّولة.

بالعودة إلى معهد عصام فارس للعلاقات الدولية والسياسات العامة ومن خلال البرامج البحثيّة المقرّرة فإننا نجد أنّ صياغتها أتت للإجابة على جملة من المشاغل التي تعبّر عن الأهداف (سواء المعلن منها أو الضمنيّ) التي بعث من أجلها المعهد والتي تعبّر عنها الأرقام لتشير إلى أولوياته والمسارات التي أسست في تحديد الرؤية وصياغة الأهداف لاسيما أنّ المعهد هو أحد المؤسسات المرتبطة بالجامعة الأمريكية ببيروت منذ سنة 2006.

1- الإطار العام العلمي والبحثي:

لا يمكن تناول معهد عصام فارس للعلاقات الدولية والسياسات العامّة دون التعرض إلى محيطه العلمي وديناميته البحثيّة، حيث أن انبعاثه في الجامعة الأمريكية ببيروت يعبّر عن الارتباط العلمي بها خاصّة وأنّ المشرفين على البرامج البحثية هم من خريجي الجامعة أو من

المتعاقدين معها وهو ما يحيلنا إلى القول بأنّ المعهد هو مخبر أفكار لاستيعاب الطلبة بعد تلقيهم المعارف العلمية الضرورية من الجامعة ثمّ صقل توجهاتهم وتوجيههم نحو ما ترومه الجامعة من أهداف إلى جانب تدريبهم على البحث العلمي.

لقد شكلت الجامعة الأمريكية ببيروت حلقة مفصليّة في تدعيم الساحة السياسية والحكوميّة العربية منذ تأسيسها سنة 1866 تحت اسم "الكلية السورية البروتستانتية" بعد فشل باعثيها في برنامج التبشير في فلسطين، لتتحول سنة 1920 إلى الجامعة الأمريكية ببيروت[106] ثم عرفت عديد التطورات والتحولات التي تمثلت أساسا في التغيير من تحقيق هدف التبشير المسيحي إلى نشر الليبرالية بالتوازي مع التحولات التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية حتى في مراحل تطور الليبرالية ذاتها. مثلت الجامعة وعاء مهما للتغيير السياسي في المنطقة العربية وهي التي تخرّج منها عدد كبير من الطلبة الذين تقلدوا مناصب حكوميّة عليا أو ممن أصبحوا فاعلين سياسيين سواء في لبنان أو في الدول العربية الأخرى وهو ما يوحي بسعيها النفاذ إلى النخبة التي قد تتولى في المستقبل حيازة دفّة صناعة القرار السياسي وبالتالي وجب إعدادها من خلال تأقلمها مع المحيط الغربي لا محيط الدولة التي ينحل منها الطالب[107] وقدرتها على

[106] مقال بحثي بعنوان "*الجامعة الأمريكية في بيروت والحرب الناعمة*" ، مركز الحرب الناعمة للدراسات، 2017، ص11.

[107] أسعد أبو خليل، الجامعة الأمريكية ببيروت: التأميم هو الحلّ" مقال نشر بموقع بانوراما الشرق الأوسط بتاريخ 29 جوان/يونيو 2012. (تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 19 أكتوبر/تشرين الثاني 2018) https://bit.ly/2EDprVG

الاستجابة لمقومات الحداثة الغربية التي تعتبر الأفكار التنويرية زاد النخبة[108] التي قد تتولى قيادة الدول العربية أو تتولى مناصب فيها ليمكنوا القوة الناعمة الأمريكية من النفوذ.[109]

ورغم التحولات التي عرفها العالم لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في مستوى قيمة البحث العلمي الموجّه نحو مساعدة صانعي السياسات في إيجاد الحلول ومواجهة التحديات التي فرضها الواقع الدولي (النزاعات والحروب، المصالح الاقتصادية، العولمة، التغير المناخي...) فقد تمسكت الجامعة بنهجها الليبرالي الذي اعتبرته مبدأ ثابتا للجامعة جعلها تحظى بالمكانة التي هي فيها الآن، وبالتالي لا يمكن التخلي عنه مع العمل على مزيد تمكين الطلبة من قيمة تدريبية ومهنية أكثر تخصصا.[110]

إنّ الهدف الأساسي للجامعة الأمريكية ليس هو الكم المعرفي المقدم من خلال البرامج وإنما طريقة التفكير وصنع الأفكار وتشكيل نظم القيم الذي سيقدّم لخريجي الجامعة،[111] لكن لا يمكن الجزم بأنّ كل خريجي الجامعة هم من المناصرين للفكر الليبرالي (الذي عوّض الفكر البروتستانتي التبشيري) بل إنّ الجامعة تستقطب كلّ من تشبّع بهذه القيم وأصبح قادرا على استيعاب وتصوّر مستقبله من خلال هذه القيم.

لقد شهدت الجامعة الأمريكية عديد الاضطرابات الطلابيّة المتعلّقة بالشأن السياسي المحلّي (أي في لبنان) والشأن الدولي حسب المساحات الزمانية وما أثر فيها من أفكار سياسية في

---

[108] بيتي أس. أندرسون، الجامعة الأمريكية في بيروت: القومية العربية والتعليم الليبرالي. ترجمة عزمي طبّة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، الطبعة الأولى، ص1.

[109] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدوليّة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص55.

[110] بيتي أس. أندرسون، مصدر سابق ص233.

[111] مصدر سابق ص234.

التاريخ المعاصر على غرار القضيّة الفلسطينية والأفكار الاشتراكية، وعلى سبيل الذكر لا الحصر فقد تخرّج من هذه الكليّة "فؤاد السنيورة" و"سليم الحصّ" اللذان تقلدا رئاسة الوزراء في الحكومة اللبنانية واللذان كانا في خدمة الأفكار الليبرالية والمشروع الأمريكي في المنطقة؛ ومن جهة أخرى نجد أنّ من بين المتخرجين من الجامعة من هم من مناصري التطبيع مع الكيان الصهيوني على غرار وزير الخارجية اللبناني "شارل مالك" الذي أكّد في العيد السنوي لحزب الكتائب على ضرورة المحاكاة الحضارية بين إسرائيل ولبنان،[112] كما أن الجامعة أصرّت على حضور أحد الأساتذة الجامعيين في الجامعة العبرية بالقدس رغم رفض عدد كبير من الطلبة حضوره على أساس أنّ ذلك يعتبر تطبيعا أكاديميا ومن جهتها رأت إدارة الكليّة أنّ القانون اللبناني لا يمنع التطبيع.[113] وفي نفس السياق، فقد ظلّ المنهج التعليمي يقوم على نفس المبادئ لكن مع التطوير المتواصل للمناهج التعليمية بما يتوافق والتطور العلمي والحضاري من خلال تبني آليات جديدة تتمثل في مراكز الفكر والبحث التي تمثل محطة هامة للتدريب لخريجي الجامعة باعتبار أن هذه المراكز تتوسط المسافة بين الجامعة ومؤسسات الدولة، ويتمثل دورها في المساعدة على إيجاد الحلول لمشكلات استعصت على صانعي السياسات؛[114] هنا يتنزّل دور مركز عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية الذي يعتبر إحدى الآليات التي عرفتها الجامعة في إطار تطوير مناهجها التعليمية من أجل خدمة أهدافها المعلنة وفرز الطلبة القادرين على الاستجابة واستيعاب الدور الذي يجب أن

---

[112] أسعد أبو خليل، مصدر سابق.

[113] https://bit.ly/2OPi4z5

[114] Collin S. Gray, *Think Tanks and public policy*, International Journal, Vol 33, N° 1, Opinion and policy (1977/1978), pp 177-194.

يتقلده في مستقبله المهني،[115] والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها مدير المعهد "طارق متري" الذي تخرج من الجامعة الأمريكية وتم تعيينه مديرا للمعهد، وقد تقلد سابقا منصب وزير الثقافة والإعلام في لبنان، إلى جانب أنّ التركيز على اللغة الانجليزية واضح وجلي على أساس التوجه نحو تدعيم استيعاب الطلبة والباحثين للمنتجات الفكريّة الغربية والأمريكية خصوصا كما يوضحه الرسم البياني التالي:

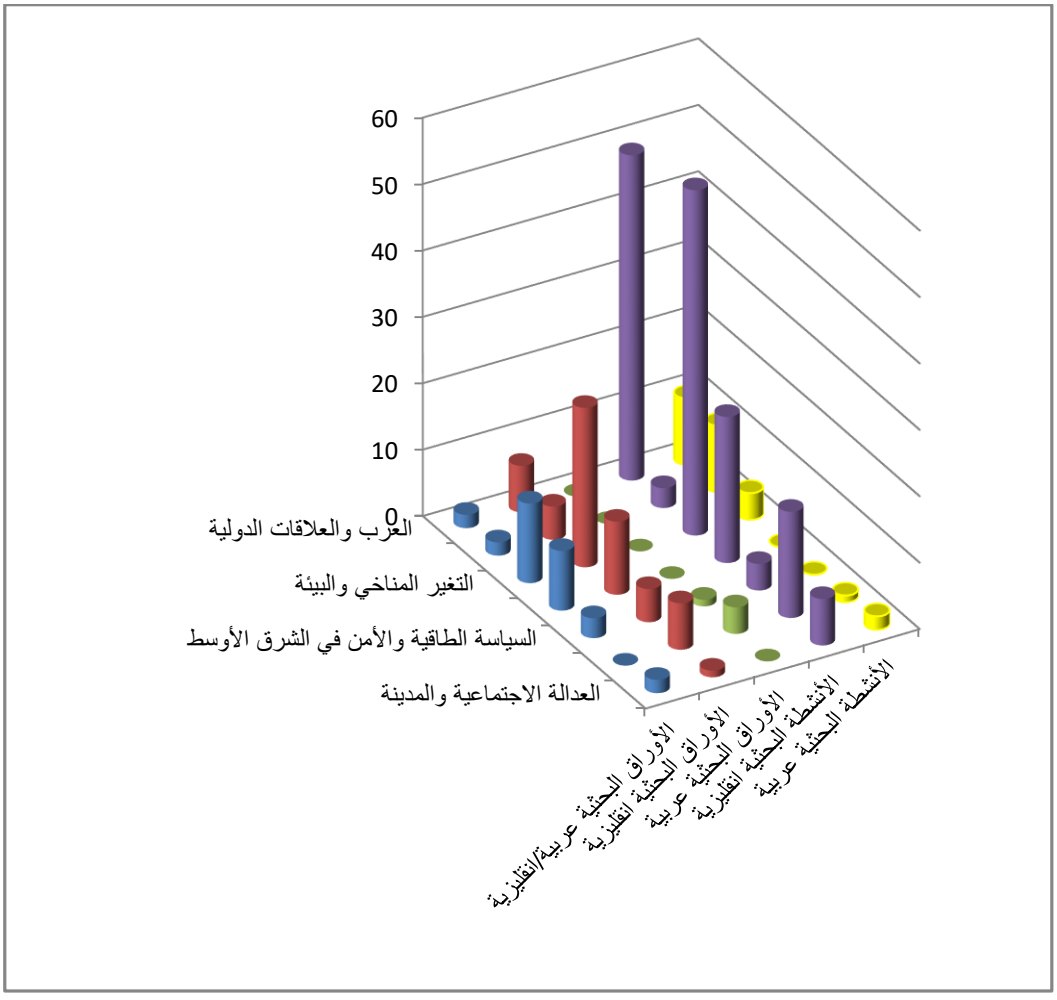

2- صناعة الفكر من أجل تشكيل وعي سياسي عربي تابع

[115] حوار مع أحد طلبة الجامعة الأمريكية ببيروت.

لا يمكن الفصل بين محور ومحور آخر في البرامج البحثيّة، فكلها تمثل البنية التي تقود نحو تحقيق الأهداف على مستويات عدّة، والتي تمثل المساهمة في إعادة صياغة تشكل الوعي في العالم العربي من خلال قياس المؤشرات التي يتمّ تناولها بالبحث في الورقات ومناقشتها في الورشات والندوات.

لقد ترجمت مخرجات المعهد من ورقات بحثيّة وأنشطة علميةّ أولويات المعهد التي تركزت على دراسة واقع الدول العربيّة في إطار العلاقات الدولية (كما يبينه الرسم البياني أدناه) لاسيما أنها شكلت منطقة نزاعات وتحوّلات جيو-سياسية ومنطقة تماس بين المعسكر الشرقي والغربي الذي مرّ من مرحلة صراع الإيديولوجيات إلى مرحلة الاقتصاد الحرّ الذي تبنته أغلب اقتصاديات العالم بما فيها دول المعسكر الشرقي سابقا، وبالتالي فإنّ مشاكل التغيّر المناخي وتأثيرها على البيئة شكّلا المحاور الأساسية خاصة على مستوى الأنشطة العلمية التي تعتبر أكثر نجاعة من الورقات البحثيّة لما تقدمه من قدرة على التطوير من خلال مناقشة جملة الأفكار التي تطرح من قبل الباحثين أو طرح التجارب الغربية وغيرها على الطلبة للاستفادة مباشرة بالعروض.

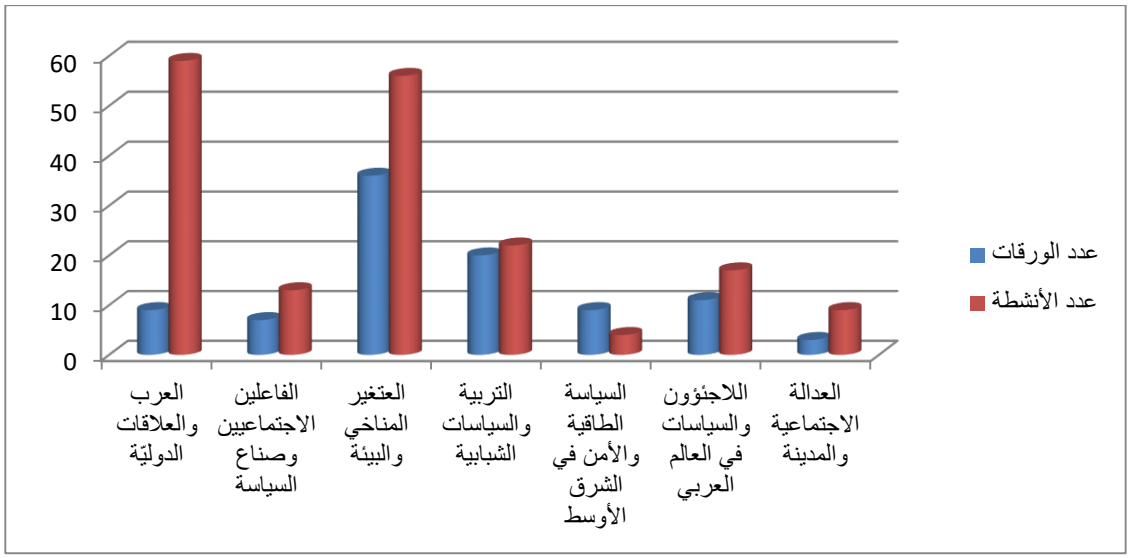

لقد مثل السياق العام الدولي نقطة التحول في معهد عصام فارس بالنظر إلى التحولات التي شهدتها المنطقة سواء على المستوى السياسي، الاجتماعي أو الاقتصادي فمنذ 2001 السنة التي عرفت تحولا في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر جعلت من الإدارة الأمريكية (حين تولي جورج بوش الابن رئاسة الدولة) تتوجه نحو تنفيذ مشروع الحث على البناء الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط على الطريقة الغربية لكن أدواتها كانت تصبّ في إطار مصالح ذاتيّة اقتصادية أمريكية إلى حدود 2009 سنة تولي إدارة أوباما رئاسة البلاد.[116]

لقد مثلت مسألة تدعيم الديمقراطيات في العالم العربي (على النمط الغربي أي الديمقراطية الليبرالية) المحور الأساسي والسياق العام الذي ركز من خلاله المعهد وهو ما جعل التوجه نحو العمل أكثر على دراسة السياقات العربيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومدى تأثرها بالسياسات الخارجية للدول غير العربيّة خاصة القوى الاقتصاديّة العظمى، لكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا المنطقة العربية بالتحديد؟ قد لا يشق علينا الإجابة

[116] Michael Singh, *The US approach promoting the democracy in the Middle East*, The Washington Institute, 3rd April 2011. (consulted on 22nd October 2018) https://bit.ly/189eCEt

على هذا التساؤل حيث تمثل القضيّة الفلسطينية محور هذا الاهتمام وسعي القوى الغربية التي سطّرت وأقدمت على تقسيم المنطقة خلال فترة الاستقلال لدول المنطقة الذي عرف تغييرا استدعت فيه هذه القوى جانبا من التاريخ البعيد وغرست الكيان الصهيوني في المنطقة العربية وظلت ترعاه إلى اليوم وهو ما احتاج إلى متابعة تطورات الصراع العربي الإسرائيلي[117]، وعلى هذا الأساس فقد كان مهما مواكبة التطور السياسي للدول العربية وتفاعله في إطاره الجيو- سياسي من خلال طرح عدد من المحاور التي تتعلق بالعلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي[118] ودراسة مختلف جوانب العلاقة مع مختلف السياسات الخارجية الأمريكية.

في نفس السياق فقد شكلت ثورات الربيع العربي محطّة أساسية للمعهد جعلته يخصص برامج بحثيّة لها محدودة في الزمن (بين 2011 و 2013)[119] والتي تناولت المسائل المفاهيمية حول ما حصل في دول الربيع العربي[120] ومختلف السياقات السياسية والدولية وتأثير ذلك على مختلف الجوانب خاصة منها السياسية والاجتماعيّة. ويندرج هذا المخبر البحثي في إطار الدرس والتدقيق في مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية[121] في المنطقة العربيّة[122] ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها حيث نجد من بين النقاشات التي تناولتها الأنشطة البحثية مدى

---

117 https://bit.ly/2ON7IzI
118 https://bit.ly/2RfHhzu
119 https://bit.ly/2At6bpQ
120 https://bit.ly/2DaePfs
121 https://bit.ly/2qds6eA
122 لا يعني ذلك الجزم بأنّ السياسة الخارجية الأمريكية هي التي صاغت أو هندست ثورات الربيع العربي رغم وجود بعض الأثر في ذلك من خلال تطابق مخرجات الثورات مع التوجهات الأمريكية الدّاعمة لتأسيس مسار ديمقراطي في الدول العربيّة يمكن من خلاله صياغة صناع القرار وتهيئته المصعد السياسي لهم بالتالي الاستجابة أو استيعاب المقولات الغربية الليبرالية ومنها خلق بيئة سياسية حاضنة للسياسات الأمريكية وهو ما أعرب عنه مشرفو الجامعة الأمريكية ببيروت وعدد من المسئولين الأمريكيين لكن على الأقل تنخرط في إطار برنامج الفوضى الخلاقة التي أسست للشرق الأوسط الكبير.

تأثير الثورات العربية على الحراك الفلسطيني الداخلي وهل ستمكن من إعادة صياغة اللعبة الديمقراطية في الداخل الفلسطيني[123] حتّى يتسنّى ديمقراطيا تبني السياسات التي تتجه نحو التطبيع الفلسطيني الإسرائيلي دون معارضات داخليّة أو خارجيّة عربيّة،[124] فدائما ما نجد أنّ الهدف الرئيسي للمعهد ومن ورائه الجامعة الأمريكية ببيروت هو الدفع بالدول العربية إلى تبنّي المنهج الديمقراطي الليبرالي كحل وسبيل وحيد،[125] لكن من جهة أخرى الوقوف على ردود فعل الأوساط السياسية والعلمية للدول التي لها علاقة مباشرة بالتغيرات في المنطقة لاسيما منها الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي. إنّ البحث في القضايا العالقة في المنطقة ومرافقة تطوراتها من خلال الأدوات العلمية من شأنه أن يعطي صورة واضحة حول أدق تفاصيلها وعلى جميع مستوياته ومختلف جوانبها.

إنّ المتغيّرات السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الأرضية الأساسية لكل تغيّر اقتصادي لكن تبقى المراوحة بين العلمانيّة والمسيحيّة أي المراوحة بين الدين والاقتصاد عامل مهمّ جدا في صياغة سياستها الخارجيّة، التي ترتكز على توجيه أدواتها في العالم وهذه المراوحة مثّلها الحزبان المهيمنان في الساحة السياسية الأمريكيّة أي الجمهوريون والديمقراطيون، وصراعها الاقتصادي ضد منافسيها الذي أعطى الأولويّة للنمو الاقتصادي على حساب المناخ والبيئة. ولعلّ تركيز الإدارة الأمريكية على الآثار التي يخلفها القطاع الاقتصادي في العالم على التغيير المناخي وتداعياته على الخارطة الجيو-سياسية في

---

123 https://bit.ly/2O7CCOb

124 هنا تكمن أهمّية إعداد قادة المستقبل للدول العربيّة (خاصّة في الشرق الأوسط) من خلال الجامعات الأمريكية ثمّ تمكينهم من الوسائل الديمقراطية الليبرالية التي تمكن من سهولة التأثير والتوجيه.

125 https://bit.ly/2OUhFvz

المنطقة هو ما دفع المعهد إلى الاهتمام بذلك من خلال دراسة آثار التغيّر المناخي على المجتمعات العربيّة، وقام بذلك لسببين أساسيين: أهمية آثار التغير المناخي آنفة الذكر والأثر الاقتصادي الذي يلعب دورا أساسيا في مستوى تبنّي الحلول البديلة لمواجهة هذه الآثار في عدّة جوانب تمسّ الإنسان في حياته بالتالي فهي قادرة على خلق توازنات جديدة يجب استشرافها وتحديد مساراتها وقياس توافقها مع السياسات التي رسمتها أسباب وجود المعهد والجامعة وأهدافهم.

مثلت أزمة المناخ عنصرا بالغ الأهميّة (لذلك كان من بين الأولويات البحثيّة للمعهد) في الصراع شمال جنوب حيث أنّ الدول التي تأثرت بالتغيّر المناخي وليس لها القدرة على مجابهة تكاليفه تناضل من أجل التغيير في بلدانها،[126] وأنّ الدول النيوليبرالية هي من تمسك بزمام أمور الطاقة في العالم وفي نفس السياق هي من يسيطر على المؤسسات الدولية التي تحاول معالجة آثار ذلك،[127] وعلى هذا الأساس فقد تناول عدد من البحوث استعدادات الدول للمشاركة في المؤتمرات الدولية للمناخ تحت إشراف الأمم المتحدة إلى جانب دراسة عينات من المشاركة على غرار دراسة الدينامية اللبنانية خلال قمة مراكش المناخية (COP 22)[128] وفي المقابل دراسة التغيّرات المناخية واقعا وكيفية التعاطي معها من قبل المجتمعات المحليّة.

---

[126] خلال المنتدى الاجتماعي العالمي لسنتي 2013 و2015 انتظم ملتقى عالمي للحركات الاحتجاجية البيئية التي تقودها الدول اللاتينية (أمريكا الجنوبيّة) التي تتبنى أغلبها الفكر الاشتراكي حيث كانت مخرجات الملتقى في دورتيه تلتقي حول ضرورة التغيير في البلدان أي محليا من خلال التغيير السياسي للحكومات بتبني المبادئ الاشتراكية التي تقوم على العدالة الاجتماعية والعدالة المناخيّة وتكوين شبكة دولية لمواجهة النيوليبرالية التي تستأثر بالمخزون الطاقي العالمي وتتسبب في التلوث البيئي الذي يدفعه فاتورته العالم الثالث. (اعتمدت في صياغة هذه الرؤية على الملاحظة بالمشاركة خلال الاجتماع النهائي للحركات الاحتجاجية البيئية بالمنتدى العالمي الاجتماعي المنعقد بتونس سنتي 2013 و2015).

[127] حمزة حموشان و ميكا مينيو-بالويللو، الثورة القادمة في شمال أفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخيّة، ترجمة عباب مراد، نشر مؤسسة روزا لوكسمبورغ و مؤسسة بلاطفورم لندن و عدالة بيئية شمال أفريقيا، الطبعة الأولى مارس 2015، ص13. https://bit.ly/2RhSY8U

[128] انعقدت بمراكش من 07 إلى 18 أكتوبر/تشرين الثاني 2016.

لكن وفي المقابل فإنّ مسألة تبنّي الحلول تعتبر مشطّة بالنسبة للمنطقة وهو ما يستدعي في بادئ الأمر تناول الموضوع من وجهة نظر علمية وتقنية لتشخيص الواقع الراهن ومنها طرح الحلول وطرحها على المسئولين الحكوميين أو تشريك الحكومات في مناقشة البحوث ومن ثمة مرافقتها في تشخيص الواقع وتبني الحلول على غرار ورشة العمل المغلقة التي نظمها المعهد وجمع من خلالها ممثلي الوزارات اللبنانية والمؤسسات الحكومية المختصّة في القطاعات المتصلة بالتغيّر المناخي، الجمعيات غير الحكوميّة والباحثين من مختلف الجامعات الغربيّة[129] وهو ما سيحيلها إلى محاولة إيجاد فرص دعم من الدول التي حققت تقدما في مواجهة هذا الإشكال.

لا يمكن التأثير بسهولة في صناع السياسة خاصة قبل 2011، فأغلب الحكومات العربية أو جلّها تعيش في أنظمة تسلطيّة ترفض فتح الفضاء العمومي أمام الجميع لذلك فقد كان من أولويات المعهد دراسة موقع مراكز الفكر في الوطن العربي ومدى تأثيرها في السياسات العامة للدول[130] وكيف يمكن للبحوث أن تساعد صناع السياسة في أخذ القرارات الصائبة.

في المقابل فإنّ دراسة الجوانب التي تهمّ جملة المقولات المتعلقة بحقوق الإنسان في شموليتها وحقوق المرأة خاصّة وحريّة التعبير في الفضاء العام وهي مقولات كانت محل نزاع بين الحكومات التسلطيّة ومعارضيها من أجل إرساء أنظمة ديمقراطية في عمومها لكنّ عمقها ليبرالي يرتكز على حرية التعبير، حرية الصحافة واستقلال القضاء[131] وهي ذات المقولات التي

[129] https://bit.ly/2S547dz

[130] مشروع بحثي من 2007 إلى 2014 https://bit.ly/2PZd4V5

[131] Robert Dahl, *On democracy*, Yale University Press, 2007.

صيغت إبان اندلاع ثورات الربيع العربي. لكن الملاحظ أنّ الأوراق المنشورة أو الأنشطة العلمية للمعهد لم تشر مباشرة إلى تحليل واقع السياسات في الدول التي عادت أدراجها نحو التسلطية مثل مصر بل سعت إلى الاشتغال في مستويات دنيا الهدف منها خلق ميكانيزمات التغيير ومحاولة استدامتها من خلال تناول عدد من المواضيع البحثيّة التي تمسّ حياة المواطن في الدولة وكيف يمكن إيجاد صلة بينها وبين صناع السياسات العمومية أي البحث في خلق علاقة ومنها دراسة إمكانيات وحدود تجذر هذه العلاقة.

مثلت مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي فترة مهمّة للغاية شكلت مجالا بحثيّا لمتابعة تحقيق انتقال ديمقراطي فعال، لو تبنّينا المفهوم البنيوي للانتقال الديمقراطي بأنّه يتضمّن مرحلتين هما مرحلة الدمقرطة (وهي بناء المؤسسات الديمقراطيّة) ومرحلة تدعيم الديمقراطيّة وبينهما يمكن أن تعيش الدول مرحلة شكّ أي يمكن أن تعود هذه الأنظمة إلى مرحلة التسلطيّة،[132] فإنّ متابعة هذا الوضع من خلال محاولة رصد مسار التحوّلات وقدرة الدول العربية (التي عرفت ثورات) على استيعاب هذه المقولات وتحديد الهنّات والصعوبات من شأنه أن يساهم في تعديل المسار أو أن يفسح المجال أمام البحوث لتقديم البديل، حيث مثلت الصعوبات الاقتصادية ومنها الاجتماعيّة أهم العوائق التي حالت دون استقرار هذه الدول، فمن خلال تناول المعهد للتفاعلات السياسية والاجتماعية للفئات الشبابية وحراكها الاجتماعي من خلال المجتمع المدني لاسيما فيما يخصّ المسائل المتعلقة بحقوق المرأة (التحرش الجنسي، الخطاب الحقوقي...) التي حاول المعهد أن يتناولها بالدّرس من خلال عدد

[132] Guillermo O'Donnell, Philippe C Schmitter, Laurence Whitehead, *Transitions from authoritarian rule: tentative conclusions about uncertain democracies*, Johns Hopkins University Press, USA, 1986.

من الورقات البحثيّة (التي هي في طور الإعداد) وسعيه إلى محاولة دراسة واقعها خاصة في دول الخليج العربي،[133] إلى جانب عدد آخر من المواضيع التي سعت إلى تناول عدد من التجارب المجتمعيّة التي كان فيها المجتمع المدني فاعلا أساسيا في تحقيق التغيير.

لا شك أنّ المعهد لا يشتغل بمعزل عن سياق عام ساهم في صياغة أولوياته، حيث أنّ "عصام فارس" (الأب المؤسس) لم ينشئ فقط معهد السياسات العمومية والعلاقات الدولية، الذي كان حلقة في سلسلة من الفروع البحثية المتصلة ببعضها والتي بدورها تخضع للسياق الدولي العام الذي انخرط فيه "عصام فارس".

إلى جانب الأنشطة العلميّة التي محورها العالم العربي والشرق الأوسط عموما، وكما سبق الذكر حول البنية الفكرية النيوليبرالية للمعهد فإنّ ذلك جعل من المعهد يكون في سياق الأولويات النيوليبرالية التي ترعاها خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. إنّ البعد العائلي بدى جليّا من خلال انخراطه في نسج الخيط الرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي والشرق أوسطي من خلال جامعة تافتس التي احتضنت مركز عصام فارس لدراسات شرق المتوسط[134] والذي افتتحه ابنه (فارس عصام فارس)، بصفته مشرفا على المشروع، من خلاله سلسلة محاضرات عصام فارس التي انطلقت منذ سنة 1994 بالجامعة المذكورة[135] والتي يتم من خلالها توجيه الدعوة لصناع السياسة في العالم الذين تركوا أثرا أو

---

[133] حوار مع أحد الباحثين في مشروع حول تأثير الحراك الاجتماعي في حمل الحكومات على التغيير، التي أشارت إلى أنّ المعهد لم يجد السبل لتناول واقع المرأة الخليجية أو بالأحرى العنف المسلط على المرأة الخليجية باعتبار رفض أكثر من 20 باحثا خليجيا العمل مع المعهد في حين تناول باحث من خارج الدول الخليجية موضوع قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة.

[134] https://bit.ly/2Qjtknr

[135] تشرف كلية القانون والديبلوماسية على سير المحاضرات، ويترأس الكلية James Stravridis وهو القائد الأعلى السابق لحلف الشمال الأطلسي (NATO) من سنة 2009 إلى سنة 2013.

ساهموا في إحداث تغييرات إلى إلقاء محاضرة بالمركز المذكور. هذه المحاضرات لم تخلو من الإشارة إلى عدد من المواضيع التي تناولها معهد عصام فارس وهو ما يمثل تناغما بينهما باعتبار أنّ البحوث التي قام بها المعهد تنصب في أهداف المركز بجامعة تافتس وهي متابعة قضايا شرق المتوسط عن كثب لكن في الجامعة من خلال رؤية صانعي القرار السياسي الخارجي الذي لطالما يحدّد مستقبل المنطقة برمتها.

لقد مثلت قيمة المشاركين في هذه المحاضرات حدثا نوعيا في حدّ ذاته باعتبارهم كانوا أصحاب القرار وشكلوا محورا أساسيا في إحداث التغييرات الجيو-سياسية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على غرار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الأب و "رئيس الوزراء الفرنسي "دومينيك دوفيلبان" اللذان مثلت فترة توليهما الحكم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حصول أحداث عميقة خاصّة في منطقة الشرق الأوسط. من جهة أخرى فإنّ محاضراتهم كانت بالأساس تبريرية ولم تنحى نحو الاعتراف وتحمّل المسؤولية في مساهمتهم في إحداث تغييرات سلبيّة في منطقة الشرق الأوسط.

لا يمكن تناول أنشطة المعهد بعيدا عن عائلة عصام فارس التي تعتبر الممول الرئيسي لكل هذا النشاط البحثي، فانغماس العائلة في تدعيم جاليات الأرثدوكس سواء في لبنان أو في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية أو كنيسة البعث بروسيا، ونجد توزيع المسؤوليات بين أبناء عصام فارس حيث أنّ نجله الأصغر فارس عصام فارس أصبح مشرفا على سلسلة محاضرات عصام فارس آنفة الذكر[136] في حين أن نجله الأكبر مهتمّ بالوضع السياسي في لبنان

[136] https://bit.ly/2DJsAkK

أو أنّ الطائفة الأورتودكسية ترى فيه قادرا على تحمل رئاسة البلاد[137] (رغم أنّ التقليد منذ استقلال البلاد يخصص منصب الرئيس للطائفة المارونيّة) إلى حدود استعداده للمشاركة في تشكيل حكومة لبنانية لو طلب منه ذلك[138]، بالتالي فإنه لاشكّ في ارتباط المعهد بعائلة عصام فارس التي ومن خلال المعهد تسعى إلى الوقوف على كل الخصائص المحلية للبنان والعامة المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المعهد بين الانفتاح على إنتاج الفكروالانغلاق على الأهداف:

لأنّ مخابر البحث هي الوسيط بين صناع السياسة والواقع فقد مثّل مرافقة المؤسسات غير الرسميّة (خاصة المجتمع المدني) محورا أساسيا للمعهد لدراسة المدى والحدود وبالتالي استشراف الأدوات المعرفية والتقنيّة الأساسية لتجاوز مخلفات غيابها، للدفع بالممارسة الديمقراطيّة نحو التشكل على الوجه الأكمل لذلك فإننا نجد أنّ عددا من الأنشطة العلمية تمحورت حول تقديم التجارب السابقة حول دول نجحت أو أخرى انتكست في شتى المحاور ذات العلاقة بالتغيير وهي تجارب يتمّ عرضها من أجل الدفع نحو إقامة الدليل وبالتالي الاستفادة منها من خلال التأثير.

تعتبر الأدوات المعرفية أساس كل تحول ناجح، لذلك فقد ركز المعهد على تمكين باحثيه (الذين سيكونون في المستقبل من صناع السياسة. بالنظر إلى ما سبق بيانه عند تناول أهداف الجامعة الأمريكية)؛ إنّ محاولات ترسيخ قيم الديمقراطية الليبرالية تحتاج إلى دعم حامليها وعلى هذا الأساس فقد احتاج المعهد إلى مشاركة عدد كبير من الأساتذة والباحثين

137 https://bit.ly/2PRUXVc
138 https://bit.ly/2TLAAY4

ومراكز البحث الغربيّة الذين كان حضورهم قويا جدا ولافتا للنظر أمام النزر القليل من الجامعات ومراكز البحث العربيّة التي لم تكن مساهمتها تتجاوز تقديم التجربة أو وصف الواقع الذي يمثل أداة قياس للبحث والدرس.

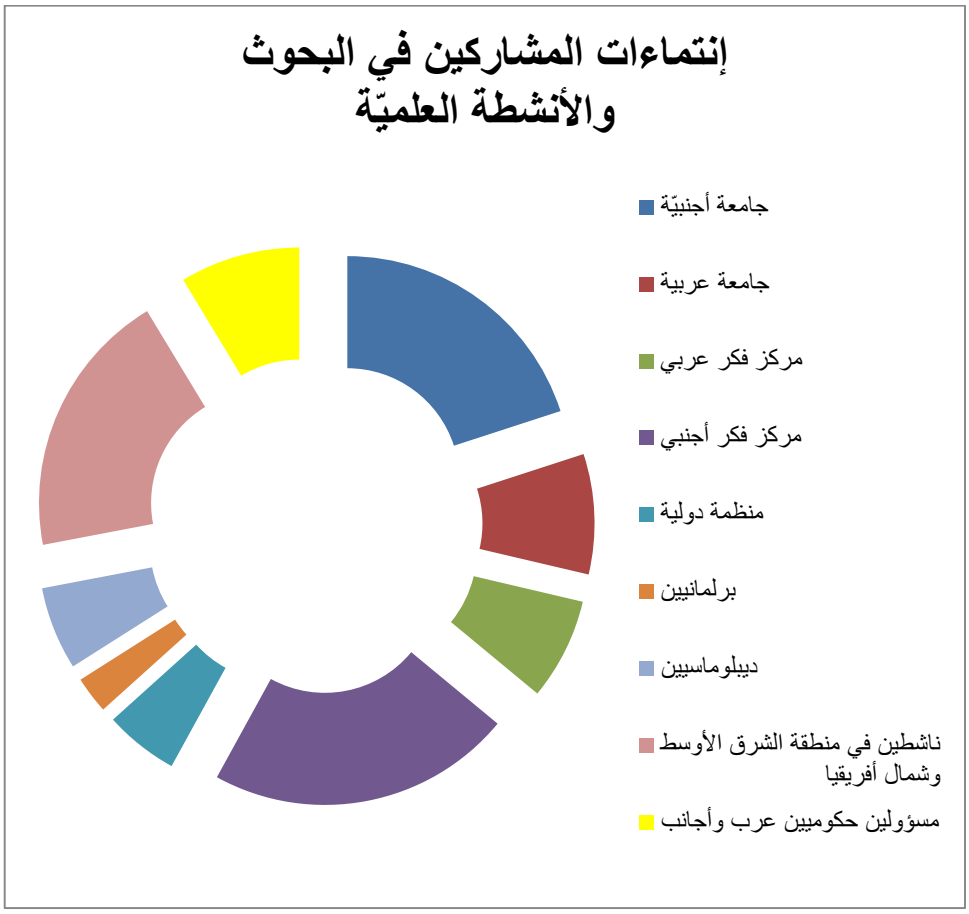

يطلعنا الرسم البياني إلى المشاركة الجليّة للجامعات ومراكز البحث الأجنبيّة في الأنشطة العلميّة والبحوث الصادرة عن المعهد كما نلاحظ كذلك ارتفاع مشاركة عدد الناشطين (سواء في المجتمع المدني أو الأحزاب والحركات الاحتجاجية...) وهو ما يحيلنا إلى طرح الديناميّة البحثيّة الأمبيريقية التي تعتمد على التجربة وقياسها ومنها استنتاج التطابق مع النظريات، في المقابل نجد ضعف مشاركة الجامعات ومراكز البحث العربيّة، لكن هل يعود ذلك إلى اعتبار أنّ المجتمعات العربيّة هي محور البحث ؟ أو أنها مواضيع البحوث ؟

على هذا الأساس يمكن القول أنّ الوجود اللافت للنظر للجامعات ومراكز الفكر الأجنبية، التي تناولت مختلف محاور البحث التي تناولها المعهد من خلال برامجه البحثيّة أو تلك التي تمثل واقعا راهنا وجب تناوله في النقاشات، هو بالتأكيد رؤية تنطلق من مرتكزات فكرية وفلسفيّة غربيّة (التي لازالت تؤثر في الأفكار السياسية في العالم) لأصحابها الذين حاولوا تشريح المنطقة للوصول إلى الإخلال أو التشوه الذي يجب معالجته ليتوافق ورؤيتهم ولذلك نجد أن المعهد استعان بتجارب عدد من الدبلوماسيين أو المسئولين الدوليين وذلك بتناول عدد من التجارب في دول أخرى لتقديم نجاحات بعضها وانتكاسات الأخرى.

فمن خلال تناول البنية البحثية للمشاريع وطريقة طرحها يتجلّى لنا مدى توجّه المعهد إلى التركيز على دراسة التفاعلات في مختلف المواضيع أي يمكن اعتبار أنه مخبر للبحث والتشخيص في مواضيع معينة وفي أخرى فإنه يسعى إلى التشخيص من أجل إحداث تغيير.

ففي مستوى الحراك الاجتماعي العربي لاسيما بعد ثورات الربيع العربي فإنّ المعهد سعى إلى مواكبة التغيرات المحدثة من أجل فهم أكبر لسيرورة التغيير حيث أنّ المشاريع المتعلقة بذلك عملت على الفهم أكثر من أجل تسطير الواقع الراهن ومتابعة الرابط أو المحرك بين مختلف دول المنطقة، حيث نجد أنّ المعهد يحاول التشبيك مع الباحثين والفاعلين من مختلف دول المنطقة باعتبارهم في قلب الحدث، حيث مثل التشبيك إحدى الوسائل الرئيسية في الفهم ومن ثمة وضع اليد على الرابط الذي يدفع بالمجتمعات العربية إلى التغيير. في هذه المضمار (على سبيل الذكر لا الحصر) فإنّ مشروع "العدالة الاجتماعية والتنمية في

العالم العربي"[139] الذي انطلق سنة 2017 عمل على الإشتغال بهذا المنوال (البحث ثم الفهم فتحديد مسارات الحركة الاجتماعية بداية من الفترة 2010) من خلال القيام بعدد من البحوث في السنة الأولى (2017) تعلقت بتشخيص الواقع على غرار البحث المجرى حول الخطاب الحقوقي في دول الخليج العربي،[140] ويتواصل المشروع هذه السنة على نفس المنوال حيث يحاول المعهد ومن خلال هذا المشروع فهم الحركات الاجتماعية في العالم العربي وقدرتها على إحداث التغيير في دولها من أجل تحديد خارطة للحركات الاجتماعية أولا وتحديد الرابط بينها ثانيا.[141]

لكن على المستوى المحلّي فإنّ الغاية من المشروع تتجلى في محاولة إحداث التغيير أو المساهمة فيه من خلال التشبيك والشراكة؛ فمن خلال عدد من البحوث في المشاريع المتعلقة بلبنان والعالم العربي على مستوى الحراك الاجتماعي (حيث تم تناوله بالبحث آنفا بمناسبة تناول المشاريع البحثيّة كل على حده)، كانت مشاركة عدد كبير من الحركات الاحتجاجية سواء العامة (مثل بيروت مدينتي) أو الخاصة (مثل الحركات النسوية اللبنانية) اللذين ساهموا بعرض تجربتهم ومناقشتها والتي على أساسها تمّت المواصلة لمحاولة التغيير في لبنان والذي أقرّ به مدير المعهد بمناسبة الإعلان عن انطلاق المشروع ملاحظا أنّ الهدف الأساسي هو القضاء على الطائفية.[142]

---

[139] https://bit.ly/2QrfXBP

[140] سعيد سلطان الهاشمي، خطاب حقوق الإنسان في دول الخليج العربية، افريل 2017 https://bit.ly/2RdHqUF

[141] حوارات مع باحثين مشاركين في المشروع.

[142] https://bit.ly/2QrfXBP

بالرغم من البنية التحتيّة التي توفرها عائلة عصام فارس لمختلف المراكز والمعهد سواء في لبنان أو في الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما على مستوى النشر فإنّها تعتمد أساسا على الشراكات لتحقيق انتشار أوسع ولضمان تنوّع في التمويلات بالرغم أنّ المعهد لم يعلن قيمة التمويلات ومصادرها رغم توجهه خلال سنة 2015 إلى أخذ قرار بغلق المعهد لقلّة التمويلات[143] مع مواصلة بقية المراكز نشاطها.

في هذا الخضم فإنّ مصادر التمويل والبنية التحتيّة لم تكن كافية لتحقيق المعهد انتشارا أوسع من التكنولوجيات الحديثة التي بيّنت قلّة الإقبال عليها (من خلال رصد متابعة إصدارات المعهد)، لذلك مثّل التشبيك الوسيلة الكفيلة **أوّلا** للوصول إلى مشاركة عدد أكبر من الباحثين حيث أنّ مراكز الفكر ومراكز البحث التي ساهمت في المشاريع البحثية قد مكنت المعهد من عدد من الباحثين غير المنتمين للمعهد ولا للجامعة الأمريكية خاصّة في منطقة الشرق الأوسط **وثانيا** فإنّ هذه المراكز بدورها تساهم في نشر أكبر لمخرجات المشاريع اعتمادا على حيّز انتشارها والمجلات التي البحثيّة التي تشتغل فيها بالتالي إمكانية الوصول إلى جمهور أوسع من المتابعين.

إحداث التغيير أو مواكبة التغيير

لا شكّ أنّ المراكز البحثية تسعى من خلال التشخيص إلى بسط الأفكار وإنارة الطرق (بالسلب أو الإيجاب)، لكن يتوقف ذلك على الأهداف المنشودة. فمن خلال المشاريع البحثية والديناميكية العلمية للمعهد فإنّه وحسب المواضيع يتوجه تارة إلى محاولة الفهم

[143] رغم أنّ بعض الاستنتاجات تتجه نحو وجود أزمة سياسية بين المعهد وبعض القوى السياسية في الداخل اللبناني. https://bit.ly/2Qmgogt

وبالتالي المواكبة، وتارة إلى محاولة التغيير. حيث نجده نجح في إحداث تغيير في مستوى السياسات العمومية المتعلقة بالمسائل التقنية على غرار موضوع التغيّر المناخي حيث تمكن المعهد على المستوى المحلي والمنطقة عموما من جمع جميع المتدخلين حول طاولة البحث والحوار من أجل تحقيق التغيير،[144] طاولة شارك فيها كل من المسؤولين الحكوميين، وباحثين من عدد من الجامعات اللبنانية والأجنبية وخبراء في المناخ، ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني والتي تلاها تحرّك حكومي نحو توجيه الدعم (تمويلات خارجية) إلى الطاقات المتجددة في لبنان والتي مثلت ثورة أمام عجز الدولة على تزود المواطنين باستمرار.

من جهة ثانية فإنّ المعهد قد نجح كذلك في إحداث تغيير مجتمعي محلي تجاه اللاجئين الفلسطينيين من خلال طرح قضاياهم ووضعها تحت المجهر البحثي ومساندة الحراك الاجتماعي المؤازر للاجئين الفلسطينيين والمتمثل في حركية للمجتمع المدني الذي قدّم عديد الخدمات لهم وكان هذا التغيير ذو اتجاهين أساسيين الأول يتمثل في الدفع أكثر نحو العمل على تخفيف وطأة الوضع المتردي للمخيمات أمام غياب أبسط الخدمات الحياتيّة وغياب أفق لمستقبل اللاجئين لكن الاتجاه الثاني هو ترسيخ اللجوء حتى يصبح أكثر واقعية أمام قبول الداخل اللبناني بذلك حتى تلك التي تناولت وضعية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا بعد الحرب فإنها تناولتها من منطلق الوقوف على الوضع الراهن ومحاولة فهم المتغيرات وما هي الإستراتيجية الدولية في ذلك دون الخوض في اللجوء في حدّ ذاته وأسبابه الجذرية التي بتعديلها أو إعادتها إلى وضعها الطبيعي قد تزيل الإشكال من أساسه بالتالي فإنّ التغيير الذي

[144] نظمت ورشة عمل مغلقة حول "التغير المناخي: قضية المياه ومسار عمل صانعي السياسة في منطقة شرق المتوسّط" https://bit.ly/2S547dz

عمل المعهد على الدفع به هو في مستوى التعاطي مع القضية من قبل المجتمعات المحليّة حيث أنّه اعتمد على الخبرات الدوليّة في هذا المجال لاسيما الأمم المتحدة والدفع بدعمها للمجتمع المدني حتّى يقوم بدوره في التعاطي مع آثار اللجوء ويستدل في ذلك غياب توجه بحثي نحو الدفع بطرح مواضيع العودة وتسلط الكيان الصهيوني، نفس الموضوع لم تكن فيه النتيجة ذاتها أي مع اللاجئين السوريين ورغم سعي المعهد إلى مؤازرة المجتمع المدني إلا أنّ الصدّ كان من قبل السلطات اللبنانيّة التي ترفض قبل كل شيء اعتبارهم لاجئين خوفا من بقائهم الدائم بلبنان رغم عدم مصادقته على المعاهدة الدولية للاجئين حيث كان المعهد الأرضية التي أبرزت عمق الخلاف بين السلطات الحكومية المحلية والمنظمة الأمميّة وحاول المعهد العمل على تحديد مستويات العلاقة بين المجتمع اللبناني واللاجئين لا غير.

إنّ الدفع بالعمل الجمعياتي في مستوى اللاجئين والمتجه نحو الشعور أكثر بقيمة الإنسان في مجتمعات متغيّرة قيميّا لا يعكس حقيقة حرص المعهد على ذلك فتدوير القيمة واستغلالها من أجل الدفع نحو القبول بواقع يناقض القيم في حدّ ذاتها يقيم الدليل على أنّه يتجه نحو تبطين النوايا الحقيقية في النوايا الحسنة.

لكن وفي اتجاه آخر وخاصّة فيما يتعلّق بالمجتمع المدني ودوره السياسي فإنّ المعهد اتجه أكثر نحو التشخيص ومعرفة الواقع أكثر من سعيه المباشر إلى التأثير ثم التغيير، حيث نجد أنّ المشاريع البحثيّة في هذه الاتجاه أتت للوقوف على ظواهر ووقائع قد حدثت أو هي بصدد الحدوث ومحاولته قياس حركتها في الساحتين السياسية والمجتمعيّة، لكن في نفس الوقت فإن المعهد عمل على متابعة كيف يمكن التغيير في المجتمعات العربيّة خصوصا في جملة

المفاهيم التي تشكل له موروثا ثقافيا التي بدورها تعيش تغييرا مستمرّا. في نفس السياق فإنّ المعهد عمل على دعم كل تغيير حاصل يتجه في نفس المقولات التي يحملها ويدافع عنها أي النيوليبرالية ويتجلى ذلك بوضوح في المواضيع التي تتناولها المشاريع البحثية والتي تصبّ جلها في فهم أكبر لنقيضها وبالتالي كيفية دعمها، على غرار المشاريع التي تناولت المسائل القيميّة المتصلة بمفاهيم الديمقراطيّة الغربيّة حيث جعل المعهد نقيضها الفكر الإسلامي المتطرّف والعنيف المتمثل في الدولة الإسلامية وفي المقابل لم يتناول المعهد مسألة الطائفيّة في لبنان وواقع المسيحية في العالم العربي لاسيما مصر.

إنّ الحراك المجتمعي في جميع مستوياته الذي كان من بين أولويات المعهد عبّر من خلال المشاريع البحثيّة أنه شكل عيّنة حاول المعهد فهمها والوقوف على حركتها في المجتمعات العربية والمنطقة عموما على أساس أنها توفّر المعلومات الضروريّة لاستقراء المستقبل أو لمعرفة المسارات الممكن أن تتوجه إليها.

IV- الخلاصة

لا يمكن نفي دور مراكز صناعة الفكر في تطوير حياة الإنسان من خلال تمكين صناع السياسة من المعلومات الضرورية من أجل اتخاذ القرارات الضرورية، إلا أنّ دور مراكز الفكر أصبح أكثر توجيها باعتباره أصبح عابرا للدول ويمكن من خلاله إرساء وحدات لصناعة الرأي وتمكينه من الأدوات الضروريّة أولا للوصول إلى مراكز القرار بالتالي التأثير فيها.

لقد مثّل معهد عصام فارس الحاضنة التي من خلالها يمكن دراسة الأوضاع في المنطقة العربية وقياس مدى نجاح السياسات التي دأبت على فرضها القوى الغربيّة في المنطقة قبل وبعد حركات الاستقلال. هذه الحاضنة تحاول أن تستجيب إلى الأهداف المرسومة سلفا وقياس مدى نجاح تحقيقها وما الذي ينقصها للوصول إلى تحقيقها على أكمل وجه.

لا شكّ أنّ المعهد قد نجح في تحقيق الكمّ والكيف لكن ذلك لا يعبّر عن حقيقة النوايا التي يضمرها خلف ما هو معلن من أهداف قد تدفع بمجتمعات المنطقة للتغيير نحو الأفضل، هذا الأفضل كان واضحا وجليّا من خلال الأهداف العامة للمعهد والأهداف المعلنة بمناسبة كل مشروع أنّها في خدمة صناع السياسة والمجتمعات ككل؛ لكن السؤال المطروح هل هو الأفضل بالنسبة للمجتمعات المدروسة أو بالنسبة "للآخر" الذي يسعى للاستفادة منها؟

لئن لم يعبّر المعهد صراحة عن انتمائه الحضاري والسياسي وأعلن عن الحياديّة والاستقلالية كمبدأ أي عمل علمي فإنه ومن خلال ما غاص فيه من بحث وتمعّن لا يعبّر عن غاياته الحقيقية التي تتضارب مع الواقع الراهن للمنطقة عموما. لقد شكلت الأعمال البحثيّة تعبيرا

على أن المعهد سعى إلى الأفضل الذي يترجم التوجه العام للمشرفين والممولين له أي أنّ ما يراه هو الأفضل لمسار عام ينضوي تحته من خلال استعمال جملة المقولات التي قد تعتبر بدورها للمشاركين (من خلال التشبيك أو المشاركين في البحوث أو العينات البحث...) أنها تسعى إلى الارتقاء بهم نحو الأفضل.

لقد شكل المعهد مسارا بحثيا ألتزم من خلاله بأهدافه المعلنة التي في ظاهرها ناصعة وجذابة وهي كذلك لكن في باطنها تحوي على غايات تجانب النوايا المعلنة لتتجه إلى توجيهها نحو ما ترموا إليه الأهداف الحقيقية، فتشكل الأولويّات الذي أنبنى على تكامل بين مختلف الهياكل التي تدور حول شخصيّة عصام فارس قد حدّد المسار البحثي والأدوات المستعملة في ذلك سواء على مستوى الداخل اللبناني الذي يعيش أزمة سياسية متواصلة قد تعصف بالاتفاقات السابقة بين الفاعلين السياسيين، ولعلّ رغبة عصام فارس في العودة إلى لبنان أو العودة إلى الساحة السياسيّة ممثلا للشمال اللبناني قد يكون رسم أولويات تناول الشأن اللبناني الداخلي في المستويين الاقتصادي والاجتماعي خصوصا باعتبارهما أهم محركات الشأن السياسي في حين أن المشاريع البحثيّة لم تتناول الوضع السياسي الراهن سواء حول تعطل بعض مؤسسات الدولة عن العمل أو الأزمات المقبلة المحتملة التي تدور حول الطائفية التي حددت التوزيع السياسي لها (الطوائف) على المؤسسات بالتالي فإنّ التوجه نحو الآليات الديمقراطية من شأنها أن تساعد نحو إعادة صياغة الخارطة السياسية بالتالي إعادة التموقع خاصّة وأن شخصيّة عصام فارس لها وزنها السياسي إبان تولي "رفيق الحريري" السلطة.

أما على مستوى المنطقة فأنّ الحقلين الاجتماعي والاقتصادي يعتبران الوسيلتان الأساسيتان في تحديد المسارات السياسية أو بناء الأهداف وهو ما تشكل في المشاريع البحثية للمعهد، خاصّة وأنّ الاقتصاد اليوم هو عابر للدول وأنّ مؤسسات عصام فارس الاقتصادية تتجاوز الداخل اللبناني. على هذا الأساس فإنّ الارتباط بين الدولي والمحلي قد ترجم في محاولات تحديد المسارات الاجتماعية أو الدينامية المجتمعية من خلال حركة المجتمع المدني التي تحدد التوجه العام السياسي للدولة والذي بدوره قادر على المساهمة في تحديد الاستراتيجيات الممكن إتباعها بالتالي فإنّ ما يعلن من أهداف هو ليس بالضروري أقصى ما يجب الوصول إليه وإنما هي جزء من أهداف أشمل غير معلنة فأهداف البحث حول الحركة المجتمعية (الشباب، النقل...) لا تمثل إلا جزءا من الأهداف العامة التي تكتمل باكتمال تحقيق الأهداف من خلال البحوث حول الاقتصاد والبيئة والتغير المناخي وكذلك من خلال الربط بين المحلي والدولي. في اتجاه آخر، فقد نجح المعهد في اختيار الاعتماد على الورشات العلمية التي كانت قادرة على تحقيق بحوث أعمق للوقوف على الأوضاع وتحديد تقريبيا مساراتها ووجهتها وذلك من خلال جمع كل الأطراف ومواجهة بعضها ببعض وهو ما سيخلق تفاعلا أكبر قادر على تحقيق الأهداف.

وفي نفس السياق فإنّه وبعيدا عن الشأن اللبناني الداخلي، فإنّ المعهد يحاول مواكبة السيرورة المجتمعية من أجل فهم أكبر للديناميات التي من شأنها أن تكون عناصر مؤثرة على غرار ثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس وتأثرت بها دول عربية أخرى توفرت فيها نفس الظروف وهو ما لم تتناوله المشاريع البحثية التي حاولت البحث في الخيط الرابط بين

مختلف المجتمعات وكيفية تحقيقها للتغيير والذي على أساسه يكون لبنة للقدرة على تحديد الوسائل القادرة على التغيير والتي يتمّ توظيفها لاحقا في المؤسسات الأخرى المنتشرة في العالم والتي تملكها عائلة عصام فارس.

التوصيــات

إنّ المبدأ العام الذي تتمحور حوله أهداف المراكز البحثيّة لاسيما القدرة على التشخيص العلمي ووضع المخرجات بين أيدي صانعي السياسات لم تعد تفي بالحاجة، حيث أنّ التشخيص وحده لا يمكن أن يخلق حركة للتغيير باعتبار أنّ صناع السياسة قد لا يأخذون بعين الاعتبار ما تقدّمه مراكز الفكر ومراكز البحث أو قد تكون مخرجاتها تستعمل في اتجاهات عكسيّة. في نفس السياق فإنّ السؤال الجوهري الذي يعتبر اليوم محلّ نقاش ما هي الغاية من القيام بالبحوث العلميّة؟ هل هي الدفع نحو التغيير أم وضعها في الرفوف؟

من بين الأهداف والغايات التي تعلنها جميع مراكز الفكر ومراكز البحث من خلال البحوث التي تقوم بها هي تشخيص المشكلات وتقييم حمولتها أي تحقيق فهم أكبر ومن ثمة طرحها حتى يستغلها صناع السياسة في الاتجاه السليم المتمثل في الرقي بالمجتمعات المستهدفة من البحوث وذلك من خلال ربط العلاقة بينهم وبين الباحثين، لكن هذه الغايات قد أثبتت أنّها تحتاج إلى تطوير أكبر خاصّة في مستوى ارتباط البنية البحثية بوظائفها أي أهدافها.

لعلّ المسار الذي سلكه معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدوليّة والمرتكز أساسا على تحقيق غايات وأهداف هي ليست مرتبطة أساسا بمحاولات الدفع بالمجتمعات نحو الأفضل وإنما بمحاولات الدفع بها نحو تحقيق الأهداف الضمنيّة التي ساقتها ارتباطات المعهد وطرق تشبيكها. لا يمكن إنكار نجاح المعهد في استقطاب أكثر ما يمكن من الفاعلين (السياسيين أو الجمعيات المحلية والدولية) القادرة على أن تفيد بحوث المعهد أي كعيّنات يمكن من خلالها الوصول إلى فهم أكبر للمواضيع المطروحة.

رغم اعتماد المعهد للتقنيات الحديثة من أجل تحقيق انتشار أوسع إلا أنها لم تف بالحاجة رغم أنّه يتموقع ضمن ديناميكية تعتمد أساسا على تحصيل المعلومات وتحليلها أو وضع المعلومات للنقاش مع الأطراف المتداخلة فيها من أجل تقييمها وبالأحرى تقييم صحّتها وفي نفس الوقت رصد التفاعلات حولها، إلا أنّه لم يسع إلى تطوير قدرته على النشر من خلال التشبيك مع المجلات والدوريات العلمية الدولية (ما عدا فيما تعلّق بالمسائل العلمية التقنية) أو التشبيك مع المجتمع المدني من أجل خلق ديناميكية قادرة على إحداث التغيير (إلا في الوضعيات التي تتماشى وأهداف المعهد) من أجل المساعدة على تطور المجتمع المحلي أو مجتمعات المنطقة المستهدفة من البحوث. على هذا الأساس، فإنّه أحيانا يجول بخاطر الباحث عدّة أسئلة (على الأقل في منطقتنا العربية الإسلامية) وأهمّها:

- ما الدّاعي إلى القيام ببحوث علميّة ونشرها في مجتمعات لا تقرأ ؟
- ما الدّاعي إلى القيام ببحوث علميّة أمام انغلاق المجتمع السياسي أو النخب السياسية وتعنّته في صياغة سياسات لا تستجيب لتطلعات مجتمعاتها ؟
- ما الدّاعي إلى القيام ببحوث توجّه فقط إلى الباحثين ؟

كلّها أسئلة تحيلنا إلى تعديل البوصلة أو إعادة النظر في المسار البحثي، من خلال البحث عن الوسائل الكفيلة لتبليغها للمجتمع إما من خلال تبسيطها (Vulgarisation) واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أصبحت عماد مجتمع الاستهلاك أو عن طريق البحث عن وساطات هي قادرة على تبليغ مخرجات البحوث، فاعتبارا إلى أنّ المجتمع المدني هو الآلية الأكثر فاعلية

في إحداث التغيير من خلال المساحة التي يحتلها اليوم فإنّه قادر على القيام بهذه الوساطة بسلاسة ويمكن أن يحقق التغيير القيمي الذي تصوغه البحوث العلميّة.

من جهة ثانية فإنّ الإعلام المرئي أخذ في التشكل من جديد من خلال التكنولوجيات الرقمية وعصر الصورة، فرغم أنّ مراكز البحوث ومراكز الفكر أصبحت تعتمد على هذه الوسائل على غرار معهد عصام فارس إلا أنها لم تحقق الانتشار المطلوب كما بيّنه البحث وكانت مخرجاته السمعية البصرية تستهدف الباحثين لا غير أي أنه فضاء مغلق رغم سهولة الولوج إليه. لا شكّ أنّ المجتمعات اليوم أصبحت منصاعة أكثر إلى الصّورة لتشكل ديناميكية سياسية جديدة من خلال أدوات ديمقراطية الرأي العام التي أتت في مرحلة أولى لتكون مؤثرة من خلال التلاعب بالوعي الجمعي اعتمادا على التلفزيون[145] والتي هي آخذة اليوم في التطوّر من خلال مفاهيم الحكومة المفتوحة التي أعادت تشكل مفاهيم القيادة والحكم استجابة لعجز الديمقراطية الليبرالية (الغربية) للاستجابة إلى متطلبات المجتمعات، وبالتالي فإنّ دور مراكز الفكر ومراكز البحث اليوم هو إعادة صياغة إستراتيجيتها للوصول إلى المجتمعات وإحداث التغيير القيمي فيها الذي يجعلها تتطوّر وتستفيد من محيطها وليس أن تستفيد القلة (مهما كانت عناوينها الإيديولوجيّة).

لقد شكّل طلبة الجامعة الأمريكية في بيروت نقطة قوّة معهد عصام فارس باعتبار أنّ هندسة الديناميكية البحثية تعتمد على خلق أو صناعة أجيال قادرة على الولوج إلى مواقع صناعة القرار محليا ودوليّا مع تحميلها بجملة من القيم التي من شأنها أن تعيد إنتاج نفس المنظومة

[145] مداخلة لبيار بورديو حول الحقل الإعلامي على اليوتوب. https://bit.ly/2PevobF (تمّ الإطلاع على الفيديو يوم 2018/12/03).

النيوليبرالية (على الأقل) أو أفكار ما بعد النيوليبرالية. إلى جانب المعارف التعليمية التي يتلقاها الطالب من الجامعة فإنّ وجود المعهد يمثل مخبرا لتمكينهم من الأدوات البحثية الامبيريقية للاحتكاك أكثر بالواقع وهي المنهجية المعتمدة من قبل الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وهي منهجيّة قادرة على توفير مخرجات ذات قيمة عالية أمام ارتفاع نسبة وصول الأجيال إلى التعليم العالي، بالتالي فإنّ انفصال مراكز البحث عن الجامعات (حكومية أو غير حكوميّة) يشكل عائقا أساسيا أمامها وأمام قدرة مخرجاتها على التأثير باعتبار أنّ الجامعات هي أحسن وسيط بين مراكز الفكر أو البحث والمجتمعات.

لطالما شكلت حياديّة الباحث (la neutralité axiologique) جوهر موضوعية البحث العلمي من عدمها وفي نفس الوقت مثلت أحد الإشكاليات التي لها تأثير مباشر على مخرجات البحوث. بالنظر إلى مخرجات المعهد فإنه من الضروري أولا التأكيد على أنّ مسألة التنظير (la théorisation) تعود بالأساس إلى اختيار الباحثين أو الإطار المشرف،[146] إلا أنّ عدم التزام الحيادية في تناول المواضيع قد شكل عائقا أمام موضوعيّة البحوث رغم قيمتها الامبيريقية. بقدر الحاجة اليوم إلى مراكز الفكر فإنّ الحاجة تتعاظم إلى ترسيخ بنية فكريّة تلتزم بالمناهج العلميّة لكنها تحتاج في نفس الوقت إلى التشبيك مع الوسطاء من أجل الدفع نحو التغيير رغم أنّ عدّة مفاهيم تلزم الباحث بمجرد الفهم وصياغة الفهم ثم عرضه على صنّاع القرار لاتخاذ القرار المناسب ليبقى السؤال المطروح: المناسب لمن؟

[146] Pqscal Fugier, *Le principe de neutralité axiologique et le rapport au savoir scientifique des sociologues. Une exploration compréhensive à partir de l'expérience de cinq professeurs d'un département de sociologie*, In : Spiral-E. Revue de recherche en éducation, supplément électronique au n° : 51 : éducation et mondialisation. Pp. 59-70. https://bit.ly/2Sl8Zvk